

# نَشْرُحُ الْمِفْصَلَةَ

- ❖ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش
- ❖ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية
- ❖ علي صاحبها افضل صلاة واكل نحيمة

## الجزء الاول

❖ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

❖ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة

إدارة الطباعة النورية

اصححها ووثقها بمحمد خير عثمان الخالد شيخنا

(صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور)

حقوق الطبع على هذا الشكل والتصحيح محفوظة الى

إدارة الطباعة النورية بمصر بإشراف الكهنيين رقم ١

# شرح المفصلة

✽ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ✽  
✽ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ✽  
✽ على صاحبها افضل صلاة واكل نجيحة ✽

## الجزء الاول

✽ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ✽

✽ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ✽

ادارة الطباعة المنيرية

لما تحبوا اولادها لخدمته لعلهم يخدموا الله والدين

✽ صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور ✽

حقوق الطبع على هذا الشكل والتصحيح محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الحكميين رقم ١

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ بِسْمِ رَبِّ لَا تَعْسَرُ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

أحمد الله الذي بدأ بالاحسان ، وأحسن خلق الانسان ، واختصه بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ، وجعل له من العقل الصحيح ، والكلام الفصيح ، منبثاً عن نفسه ، ومخبراً عما وراء شخصه ، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، وعلى آله وأصحابه وأصفياه \*  
وبعدُ فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الامام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره ، نابهاً ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فيسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغرب <sup>(١)</sup> عبارته فأشكل ، ولفظ تمجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو بادي للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمّل ، استغرت الله تعالى في املاء كتاب أشرح فيه مشكله ، وأوضح مجمله ، وأتبع كل حكم منه حبجه وعالله ، ولا أدعى أنه رحمه الله أخل بذلك تقصيراً عما أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الاطناب . قال الخليل بن أحمد رحمه الله : من الابواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوى فيه القوى والضعيف لغلطنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا \*  
وكنيت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون أعامه عدة مواع ، منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته

السبعون بين القلم والانايل ؛ ومنها أن الزمان فسد حتى علا بأقله على درجه قسّ ، وانحط قسّه عن درجة باقل ، فلما شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد الم رابط المنصور غياث الدنيا والدين ، ملك الاسلام والمسلمين ؛ سلطان الامة ، ظهير الخلافة ، محيي العدل في العالمين ؛ سيد الملوك والسلطين ؛ أعز الله أنصاره ، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره ؛ وسرت الرُكبان بأنه خلد الله ملكه أحياء من هذا العلم رميا ؛ وأعاد ماء جحماً ونبتة جحماً ؛ أمليته حاويا لضروب من فوائد العربية ، وأنفذته خدمة خفت الى مقره الشريف وإن ثقل برجاها ظهر المطية ، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته ؛ وأستعينه من الزلل فيما نحوته واعتمدته ، انه ولي ذلك والقادر عليه •

قال جابر الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، وزمخشري قرية من قرى خوارزم ولد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . وقيل له جابر الله لكثرة مجاورته بمكة حرسها الله ﴿ الله أَحْمَدُ عَلَى أَنْ جَعَلَنِي مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ﴾ قال الشارح الشيخ الامام العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي رحمة الله عليه الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدعي به أحد سواه قبض الله الالسن عن ذلك ؛ واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيبويه في بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز نزعها من الرحمن الرحيم ، وذهب آخرون الى أنه مشتق وسيبويه في اشتقاقه قولان : أحدهما أن أصله إله على زنة فعال من قولهم أله الرجل ياله الأله أي عبد عبادة قال رؤبة :

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَالِهِ (١)

ومعنى الإله المعبود وقول الموحّد ، لا إله إلا الله أي لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الالف واللام للتعظيم ودفع الشيعاء الذي ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آله فصار لفظه الله ثم أزيلت الالف واللام كالروض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة في النداء والقسم نحو قولهم يا الله اغفر لي وقولهم أنا الله لأفعلن ؛ وقيل العوض الفُ فعال ؛ والقول الثاني من قولي سيبويه أن أصله لاه ومنه قول الراجز : (٢)

بِحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ يَسْمَعُهُ لَاهُهُ الْكُبَارُ (٣)

أي الإله ثم أدخلت الالف واللام عليه لما ذكرناه وجري مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما مما أصله الصفة ووزن لاه فعل واشتقاقه من لاه يليه إذا تسر كأنه سبحانه يسمى بذلك لاستناره واحتجابه عن ادراك الأبصار وألف لاه منقلبة عن ياء يدل على ذلك قولهم لهي أبوك ألا ترى كيف ظهرت الياء لما نقلت الى موضع اللام ؛ وتفخّم اللام تعظيماً الا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء قبلها نحو بالله ورأيت

(١) كذا في الاصول وفي لسان العرب مادة «اله» «تالهي» (٢) كذا بالاصول والبيت ليس من الرجز بل هو من البسيط المخلع (٣) كذا في الاصول وفي اللسان «يسمعها لام الكبار» وقد ساق البيت مستشهداً به على أن الميم من «اللهم» قد تخففت . والبيت للاعشى •



عَبَدِيَّ اللَّهِ ، وانتصاب اسم الله هنا بوقوع الحمد عليه وإنما قدّم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالحمود سبحانه وتعالى : والعرب تقدّم ما هم يبيانه أعنى نحو قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) وأصل الكلام نعبدك ونستعينك فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه ؛ ولو أتى به على أصله وقال احمد الله لجاز الا أنه يكون خيراً ما ذجاً بلا تخصيص ولا دلالة على العناية به \*

والحمد نوع من المدح وهو الشناء على الرجل بما فيه من حسن يقال حميت الرجل أحده حمداً ومحمدةً ومحمدة وهو يقارب الشكر في المعنى ، والفرق بينهما يظهر بضدّهما فبضدّ الحمد القم وضد الشكر الكفران وذلك أن الشكر لا يكون الا عن معروف يقال حمته على ما فيه وشكرته على ما منه . وقد يوضع أحدهما موضع الآخر لتقارب معنيهما . وقيل الحمد أعم من الشكر فكلُّ شكر حمد وليس كل حمد شكراً ، وقوله « على أن جعلني من علماء العربية » أي صيرني عالماً من علمائها وجعل هذه تتمدى الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى ومثله قوله تعالى (إني جاعلك للناس اماماً) ولجعل مواضع أخرى تكون بمعنى خلق وعمل فتتمدى الى مفعول واحد نحو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) وتكون بمعنى التسمية كقولك جعل حسني سيئاً وكقوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً) وتكون من أفعال المقاربة بمعنى طفق ، تقول من ذلك : جعل يقول وأخذ يقول ، والعلماء جمع عالم على حد شاعر وشعراء وعاقل وعقلاء ويجوز أن يكون جمع عليهم ههنا لأن علماً بمعنى عالم وهو أبلغ في الصفة وإنما قلنا انه جمع عالم مع قلة ما جاء من جمع فاعل على فعلاء وذلك من قبل أن عالماً وعلماً لفظان ويقول علماء من ليس من لفته عليهم ، فعلم بذلك أنه جمع عالم ، والمراد بالعربية اللغة وإن كانت العربية أعم من اللغة لان اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب . وقوله ﴿ وجعلني على الغضب للعرب والعصبة ﴾ جعلني أي طبعني يقال جبل الله الخلق على كذا أي طبعهم وهو مأخوذ من الجبله وهي الطبيعة يقال ذلك للرجل يثبت على أمر ولا ينفصل <sup>(١)</sup> عنه ، والغضب خلاف الرضى يقال غضبت له اذا كان حياً وغضبت به اذا كان ميتاً ، والعصبة النعصب مأخوذ من قولهم عصب القوم بفلان اذا أحاطوا به وسميت به العصبة وهي قرابة الرجل لا بيه وأصل ذلك كله العصب وهو أطناب المفاصل لان الاقارب يرتبط بعضهم ببعض كربط العصب المفاصل وقوله ﴿ وآبى الى أن أنفرد عن صميم أنصاريهم وأمتاز ، وأنصوي إلى لفيف الشعوبية وأتمحاز ﴾ قوله « آبى الى » كره لي يقال آبى بآبى بفتح العين في الماضي والمضارع وهو فعل نادر ولم يأت منه الا ما كان عينه أو لامه حرفاً حلقياً ، يقال « انفرد » بالامر اذا قام فيه وحده من غير مشارك وانفرد عنه اذا تركه وفارق الجماعة مأخوذ من الفرد وهو الوتر . و« الصميم » الخالص من كل شيء وصميم الحر والبرد أشده وأصل الصميم العظم الذي هو قوام العظام ، و« الانصار » الاعوان الواحد نصير والنصير والناصر واحد وفعل يجمع على أفعال كشریف وأشرف وأما فاعل فبابه أن يجمع على فعل كشارب وشرب وتاجر وتجر « وأمتاز » أفتل من مرزت الشيء أميزه اذا فرزته يقال امتاز القوم أي تميز بعضهم عن بعض والمراد

أنزل وأخرج من جهنم ومنه قوله تعالى ( وامتازوا اليوم أيها المجرمون ) أي انزلوا عن أهل الجنة وكونوا فرقة على حدة . و« أنضوى » أي أدخل معهم وأنتسب اليهم و« الأفيف » ما اجتمع من الناس من قبائل شتى كأنه ههنا ضد صميمهم . و« الشعوبية » بضم الشين قوم يصنرون شأن العرب وهو منسوب إلى الشعوب وهو جمع شعب وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم ونظيره من النسب إلى الجمع قولهم أبناؤى في النسب إلى أبناء فارس وقيل سمووا بذلك لملقهم بظاهر قوله تعالى ( وجعلناكم شعوبا وقبائل ) وقال ابن هبيرة في المحكم : غلبت الشعوبية بلفظ الجمع على جيل من العجم حتى قيل لمختر أمر العرب شعوبى وإن لم يكن منهم وأضافوا إلى الجمع لقبته على الجيل الواحد كقولهم أنصارى . و« أنحاز » أي اعتزل وقالوا للذى ينحاز عن القوم ويعتزلهم حوزى . وقوله ﴿ وَعَصَمَنِي مِنْ مَذْهَبِهِمُ الَّذِي لَمْ يُجِدْ عَلَيْهِمْ إِلَّا الرُّشْقَ بِالسِّنَةِ اللَّاعِنِينَ وَالْمَشْقَ بِالسِّنَةِ الطَّاعِنِينَ ﴾ يقال عصمتني من كذا أي منعتني ودفع عني « والمذهب » المأخذ وأصله مكان الذهاب كالمطلع لموضع الطلوع ومثله المدخل والمخرج « الذي لم يجد عليهم » أي لم يعطهم يقال أجدى عليه أي أعطاه وأصله من الجدا وهو المطر العام . و« الرشق » الإصابة بالمكروه يقال رشقهم بالكلام إذا نال منهم به وأصله من الرشق بالسهم . و« الاسنة » جمع لسان والاسان يذكر ويؤنث فمن ذكره ذهب إلى العضو وجمعه على أسنة كحمار وأحجرة ، ومن أنه ذهب إلى الجارحة وجمعه على أسن كذراع وأذرع و« اللاعنون » جمع لعن جمع السلامة واللعن الطرد والبعد يقال للطريد لعين ورجل لعنة بسكون العين يلعنه الناس كثيراً ولعنة بالتحريك يلعن الناس كثيراً « والمشق » سرعة الطعن « والاسنة » جمع سنان « والطاعنوز » جمع طاعن يقال طعن بالقول يطعن طعنانا<sup>(١)</sup> وطعن بالرمح يطعن بالضم طعنا ورجل طعان في أعراض الناس وفي الحديث « لا يكون المؤمن طعانا » ، والمراد أن هؤلاء الذين يبغيضون العرب ولغاتهم لم يكتسبوا بهذا المذهب إلا السقوط من أعين الناس والمذمة وقد ألم بهذا المعنى الحيفي ببص في قوله :

لَا تَضَعُ مِنْ عَظِيمٍ قَدْرًا وَإِنْ كُنْ مُشَارًّا إِلَيْهِ بِالْعَظِيمِ

فَالْكَبِيرُ الْعَظِيمُ يُصْفَرُ قَدْرًا      بِالتَّجَرِّي عَلَى الْكَبِيرِ الْعَظِيمِ

وَلَمْ الْخَمْرُ بِالْقَوْلِ رَمَى الْخَمْرُ      بِتَنْجِيسِهَا وَبِالتَّخْرِيمِ

وقوله ﴿ وَإِلَى أَفْضَلِ السَّابِقِينَ وَالْمُصَلِّينَ أَوْجَهَ أَفْضَلَ صَلَوَاتِ الْمُصَلِّينَ مُحَمَّدٍ الْمُحْفَوفِ مِنْ بَنِي عَدْنَانَ بِجَمَاجِمِهَا وَأَرْحَائِهَا النَّازِلِ مِنْ قَرَيْشٍ فِي سُرَّةِ بَطْحَائِهَا ﴾ السابق من الخيل هو الذى يأتي في الحلبة أولا « والمصلى » الذى يتلوه سمي مصلياً لأن رأسه يكون عند صلا السابق ، والصلا مفرز الذنب وكفى بذلك عن الأولين والآخرين من التقليل . وقوله « أفضل صلوات المصلين » أى دعاء الداعين يريد صلواتهم على محمد ﷺ . ومحمد اسم عربى وهو مفعول من الحمد والتكرير فيه للتكثير كما تقول كرمته فهو مكرم وعظمته فهو معظم إذا فعلت ذلك مرة بعد مرة وهو منقول من الصفة على سبيل التناؤل أنه سيكثر حمده وكان كذلك ﷺ . روى بعض نقلة العلم فيها حكاه ابن دريد أن النبى ﷺ لما ولد أمر عبد المطلب

بجزور فتحرت ودعا رجال قريش وكانت سننهم في المولود اذا وُلد في استقبال الليل كفؤوا عليه قدراً حتى يصبح ففعلوا ذلك بالنبي ﷺ فأصبحوا وقد انشقت عنه القدر وهو شاخص الى السماء فلما حضرت رجال قريش وطعموا قالوا لعبد المطلب: ما سميت ابنك هذا قال: سميته محمداً قالوا: ما هذا من أسماء آبائك قال أردت أن يحمد في السموات والارض ، يقال رجل محمود ومحمد قال الأعشى :

إِلَيْكَ أَيْتَ اللَّعْنِ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْوَاحِدِ الْفَرْدِ <sup>(١)</sup> الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

فمحمود لا يدل على الكثرة ومحمد يدل على ذلك والذي يدل على الفرق بينهما قول الشاعر :

فَلَسْتُ بِمَحْمُودٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحَيْطُ <sup>(٢)</sup> الْحَبَانُ

وقد سمت العرب في الجاهلية رجالاً من أبنائها بذلك منهم محمد بن حمران البجلي الشاعر وكان في عصر امرئ القيس وسماه شويبراً ومحمد بن خولي الهمداني ومحمد بن بلال بن أحيحة وكان زوج سلمى بنت عمرو جدة رسول الله ﷺ أم جده ومحمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ومحمد بن مسلمة الأنصاري وأبو محمد ابن أوس بن زيد شهد بدرًا «والحفوف» المحوط الذي قد أطيّف به يقال حف به أي أطاف قال الله تعالى (وحفناهما بنخل) أي جعلنا النخل مطيفاً بهما ، والأحقة الجوانب الواحد حفاف مثل جراب وأجربة ويقال حف به القوم أي صاروا في أحفته أي جوانبه ومنه قوله تعالى (وترى الملائكة حافين من حول العرش) «وعدنان» جد النبي ﷺ الأعلى انساب اليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال «كذب النسابون فيما بعد عدنان» وهو صلوات الله عليه محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ، ومدركة لقب واسمه عمرو بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من ولد اسمعيل بن ابراهيم إلا أن الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها إلا الله . و«جاجم العرب» قبائلها التي تجمع البطون فتنسب اليها دونهم نحو كلب بن وبرة اذا قلت كلبى استغنيت أن تنسب الى شيء من بطونه «وأرحاء العرب» القبائل التي تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها والأرحاء فيما ذكر ابو عبيدة ست : اثنتان في مضر وهما كنانة بن خزيمة وتيم بن مد واثنتان في ربيعة وهما بكر بن وائل وعبد القيس بن اقصى ، واثنتان في اليمن وهما لحي بن ادد وكنب بن وبرة . وقوله «النازل من قريش في سررة بطحاتها» قريش من ولد النضر ومن لم يكن من ولد النضر فليس قرشياً وكان لقريش عظم في الجاهلية وشرف في الاسلام بمحمد ﷺ . و«البطحاء» ما اتسع من الارض . و«سرتها» وسطها مأخوذ من سررة الانسان والمراد أنه من صميم قريش ووسط كل شيء أعدله قال الله عز وجل (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) قال العرجي :

كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطًا وَلَمْ تَكُنْ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرِو

ومنه واسطة القلادة للجوهر الذي يكون في وسطها وهو أجودها ، ويقال قريش الاباطح وقريش البطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكة ويقال لغيرهم قريش الضواحي ، وقريش البطاح هم الافاضل وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وبنو زهرة وبنو تيم بن مرة وبنو سهم وجميع وبنو عدي

(١) كذا في الأصول وفي اللسان مادة «حمد» «الى الماجد القرم» (٢) كذا بالاصل

ابن كعب وبنو حنبل بن عامر بن لؤي وبنو هلال بن أحمب بن ضبة بن الحارث بن فهر ويقال لهم الأباطحون أيضاً قال البحتري في المتوكل :

يا ابن الأباطح من أرض أباطحها في ذروة المجد أعلى من روابيها

فهمؤلاء قريش الأباطح ؛ وبطحاء الوادي مسيل فيه دقاق الحصى ، وأما قريش الضواحي <sup>(١)</sup> فهم الذين لم تسهم الأباطح فنزلوا ضواحي مكة وهم معيص بن عامر بن لؤي وتيم بن غالب بن فهر ومحارب والحارث ابن فهر . وقوله ﴿ المبعوث الى الأسود والاحمر ﴾ بالكتاب العربي المنور ﴿ يريد المرسل الى جميع الناس عربيههم وعجميههم فللمراد بالاسود العرب لان الغالب عليهم السمرة والسواد . والمراد بالأحمر المعجم لان الغالب عليهم الشقرة والبياض وقيل لعائشة رضى الله عنها الحبراء لبياضها يقال أتانى كل أسود منهم وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربيههم وعجميههم قال الشاعر :

جمعتهم فأوعيتهم وجئتهم بمعشر توافت بهم حمران عبد وسودها

يريد بعد عبد بن أبي بكر بن كلاب . وقوله « بالكتاب العربي المنور » المنور ذو النور أى هو ضياء يهتدى به . وقوله ﴿ ولا لى الطيبين أدعوا الله بالرضوان لهم وأدعوه على أهل الشقاق لهم والمعدوان ﴾ آله عليه السلام أهل بيته والاف في آل منقلبة عن همزة هي بدل من هاء أهل ولا يستعمل الآل في كل موضع يستعمل فيه الأهل فلا يقال آل الاسكاف ولا آل الخياط ولا انصرف الى آلك كما يقال الى أهلك وإنما يختص الآل بالاشراف يقال القراء آل الله واللهم صل على محمد وعلى آل محمد قال الله تعالى ( وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ) « وأدعوا الله بالرضوان لهم » اللام متعلقة بأدعوا لا بالرضوان والمعنى أسأل الله لهم الرضوان عنهم وهي في موضع نصب على أنه مفعول له أى من أجلهم وقوله « وأدعوه على أهل الشقاق لهم والمعدوان » أى أدعوا الله لنصرتهم على من شاقهم وعدا عليهم . والشقاق الخالفة والمعدوان الظلم الصراح . وقوله ﴿ وأهل الذين يفضون من العرب يعضون من مقدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها ﴾ يقال « غض » منه يغض اذا وضغ منه ونقص من مقدارها والوضع من الشيء الانقاص منه والخط من قدره من قولهم وضعت الشيء اذا حططته يقال وضعته أضعه وضماً . وحكي الفراء موضعاً وموضوعاً « ومقدارها » قدرها يقال قدر وقدر بفتح الدال وسكونها وهو مبلغ الشيء . والخفض ضد الرفع وهو الانحطاط والله تعالى يخفض من يشاء ويرفع من يشاء « والمنار » الاعلام توضع على الطرق ليهتدى بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن سمي بذلك لانه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدى بها الناس . وقوله ﴿ حيث لم يحمل خيرة رسله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن في عربيه » لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الأبايج وزيفاً عن سوء المنهج ﴾ « حيث » ظرف مكان يتعلق بقوله يعضون من مقدارها ويجوز أن يتعلق بقوله يعضون وتعلقه بالاقرب أولى يعني حيث لم يبعث النبي صلى الله عليه وسلم في المعجم ولا نزل القرآن المجيد بلسان غير العربي

وقوله « لا يبعدون عن الشعوبية » هو خبر لعل ، والبعد ضد القرب يقال بعد بالضم يبعد اذا تباعد وبعد بالكسر اذا هلك فهو باعد وجمعه بعد مثل خادم وخدم . وقوله « منابذة للحق الأبلج » أى مكاشفة ومجاهرة يقال نابذه الحرب أى كاشفه وانتصابه على أنه مصدر فى موضع الحال نحو قتلته صبراً وأتته ركضاً أى منابذين للحق أى مجاهدين « والابلج » الأبيض المشرق قال :  
 • حَتَّى بَدَتْ أَعْلَامُ صَبْحٍ أَبْلَجًا •

ويقال الحق أبلج أى واضح مضى والباطل لجلج أى يتالجلج فلا يعرف « والزيف » الميل يقال قوم زاغة عن الشيء أى زائغون و« سواه المنهج » وسطه وسواء الدار وسطها قال الشاعر :  
 غَشِيَتْهُ وَهُوَ فِي جَأْوَءَ بَاسِلَةٍ عَضْبًا أَصَابَ سَوَاءَ الرُّأْسِ فَانْفَلَمَا  
 أى وسط الرأس ، والمنهج الطريق البين . قال : وَالَّذِي يَقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ حَالٌ هُوَ لَا فِي قِلَّةِ إِنْصَافِهِمْ وَفَرْطِ جَوْرِهِمْ وَاعْتِسَافِهِمْ • يقضى منه العجب أى يوفى منه العجب حقه يقال وفيت هذا الامر حقه اذا تناهيت فيه وأديته وإيفاء وهو من قضيت الدين قال كثير :  
 قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ وَعِزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمًا

ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة الا منفية نحو ما قضيت العجب من كذا لانهم يريدون المبالغة فى تفخيم الامر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه لعظمه قال الشاعر :

أُنْبِتُ أَنْ شَبِيهَ الْوَبْرِ أَوْعَدَنِي وَمَا قَضَيْتُ بِهِذَا الْمُوعِدَى عَجَبًا

هكذا ذكره الأصمعى فى كتابه فيما يلحن فيه العامة قال يقولون : قضيت العجب من كذا ، والصواب ما كنت أقضى منه العجب ، ولا يبعد جوازه اذا أريد الاكثار من العجب تفخيماً لسيده « والانصاف » خلاف الجور والظلم « والفرط » تجاوز الحد « والجور » الميل عن القصد « والعسف » الاخذ على غير قصد يقال عسف واعسف اذا مال عن طريقه . قال : وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ عِلْمًا مِنَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَهْمُهَا وَكَلَامُهَا وَعِلْمُهَا تَفْسِيرُهَا وَأَخْبَارُهَا إِلَّا وَافْتِقَارُهَا إِلَى الْمَرْيَةِ بَيْنَ لَا يُدْفَعُ وَمَكْشُوفٌ لَا يَتَنَقَّحُ • المراد بالعلوم الاسلامية الفقه وأصول الدين والأخبار عن الرسول ﷺ وعلوم الكتاب العزيز وأما اقتصر على الفقه والكلام لان الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة كأنه احتراز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة فان أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت الى العربى فمأنى هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة الا بمعرفة ألقاظها والوصلة الى معرفة ألقاظها معرفة علم العربية . وقوله « وذلك بين لا يدفع ومكشوف لا يتنقح » أى الافتقار الى العربية ظاهر لا يمكن جموده وبادى لا يسم سمره . قال : وَبَرَوْنَ الْكَلَامَ فِي مُظْمَرِ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفَقْهِ وَمَسَائِلِهَا مَبْنِيًّا عَلَى عِلْمِ الْأَعْرَابِ وَالتَّفَاسِيرِ مَشْحُونَةً بِالرَّوَايَاتِ عَنْ سَيِّبِيِّهِ وَالْأَخْمَشِ وَالْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ • وهذا ظاهر من كلامه مستغن عن التفسير وقوله • والاستظهار فى مآخذ النصوص بأقوالهم والنسب بأفداد قسريهم وتأويلهم • الاستظهار الاستمانة وهو

استفعال من الظهير وهو الممين و « المآخذ » جمع مأخذ وهو اسم مكان كالقتل والخروج لما كان القتل والخروج و « النصوص » جمع نص وهو الكتاب والسنة وهو بمعنى منصوب عليه وأصل النص الرفع يقال نص الناقة ينصها اذا رفعها في السير ونص الحديث اذا رفعه وعزاه الى صاحبه ونص العروس اذا أقعدها على المنصة وهو ما ينص من كرمى أو دكة أو غير ذلك أى يرفع و « التثبث » التعلق يقال تثبث به اذا تعلق به و « الأهداب » جمع هدب وهو طرف الثوب يقال تعلق بأهداب الأدب وأذيله اذا كان له منه حظ و « الفسر » الكشف والتفسير تفعيل منه « والتأويل » تفعيل من آل يؤول اذا رجع والفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر والتأويل انما هو صرف اللفظ عن الظاهر الى غيره مما يحتمله اللفظ فاذا كل تأويل تفسير وليس كل تفسير تأويلاً . قل ﴿ وَبِهِدَا الْأَسَانِ مُنَاقَلَتُهُمْ فِي الْعِلْمِ وَمُحَادَرَتُهُمْ وَتَدْرِيسُهُمْ وَمَنَازَرَتُهُمْ وَبِهِ تَقَطَّرُ فِي الْقَرَاطِيسِ أَقْلَامُهُمْ وَبِهِ تَسْطُرُ الصُّكُوكُ وَالسَّجَلَاتِ حُكَامُهُمْ ﴾ « المناقلة » الحادثة يقال ناقلته الكلام اذا حدثته وحدتك « والمحاورة » المجاورة وهو مداولة الجواب ومراجعته و « التدريس » مصدر درس يدرس تدريساً التضعيف فيه للتمدية وكان قبل التضعيف يتمدى الى مفعول واحد نحو درست القرآن والدرس ودرسته اياهما ، و « المناظرة » المجادلة وهو مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر فيما يُفْلِحُ به على صاحبه وقيل هو من النظير وهو المثل فمعى المناظرة الماثلة فيما هم فيه . قوله « وبه تقطر » الهاء ترجع الى علم العربية والنحو وتقطر تسيل يقال قطر الماء وغيره يقطر وقطرته أنا يكون متدياً وغير متدد كرجع ورجعته و « القراطيس » جمع قرطاس وهو ما يكتب فيه يقال قرطاس وقرطاس بكسر القاف وضمة ويقال قرطس أيضاً حكاها أبو زيد و « تسطر » نكتب وأصله الصف يقال بني سطرأ وغرس سطرأ وسميت الكتابة تسطيراً لانها تعمل صفوفاً قال الرازي \* إني وأسطار سطرُن سطرأ \* و « الصكوك » جمع صك وهو الكتاب ، و « السجلات » جمع سجل وهو الكتاب أيضاً مأخوذ من السجل وهو الدلو المملوءة لانها تتضمن أحكاماً و « الحكم » القضاة . قال ﴿ فَهُمْ مُلْتَبِسُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ آيَةً سَلَكُوا غَيْرَ مُنْفَكِّينَ مِنْهَا أَيْتَمًا وَجَهًا كُلٌّ عَلَيْهَا حَيْثُ سِيرُوا ﴾ « ملتبسون بالعربية » أى مختلطون وممازجون لها من قولهم تلبست بالامر والثوب أى خالطته ، وقوله « آية سلكوا » أى أى طريق وأى سبيل لان السبيل يذكر ويؤنث قال الله تعالى ( قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ) وأى قد تؤنث اذا أضيفت الى مؤنث وترك التأنيث أكثر فيها ، وقوله « سلكوا » أى مضوا ونفذوا يقال : سلكت الشيء فى الشيء اذا أنفذته فيه ، وطمنه سلكى اذا واجهه بها . وقوله « غير منفكين » أى غير زائلين يقال انفك وزال وبرح بمعنى واحد ، وقوله « أينما وجهوا » ممناه توجهوا يقال وجه وتوجه بمعنى واحد ومثله نكبت ونكبت وبيّن وتبين وفى المثل « أينما أوجه ألقى سعداً » ومنه صوّح النبت وتصوّح وقدم وتقدم . وقوله « كل عليها حيث سيرا » للكل العيال والنقل قال الله تعالى ( وَهُوَ كُلٌّ عَلَى مَوَلَاهُ ) وسيرا بمعنى ساروا والتضعيف للكثير كقولهم موت الشاة وربض الغنم ألا ترى ان الفعل غير متدد كما كان قبل التضعيف قال ﴿ نَمُ لَهُمْ فِي



تَضَاعِيفَ ذَلِكَ بِمَجْدُونٍ فَضْلَهَا وَيَدْعُونَ خَصْلَهَا وَيَذْهَبُونَ عَنْ تَوَقِيرِهَا وَتَعْظِيمِهَا وَيَنْهَوْنَ عَنْ تَعْلَمِهَا وَتَعْلِيمِهَا وَيُزْقُونَ أَدِيمَهَا وَيَضْفُقُونَ لَحْمَهَا فَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ الشَّعِيرُ يُوْ كَلُّ وَيَذْمُ ﴿ التضاعيف ﴾ جمع تضعيف وهو مصدر ضعفته اذا زدته مثله أو أكثر ، يقال : أضعفته اضعافا مضاعفة وضعفته تضعيفاً كله بمعنى واحد ، وإنما جمع والمصادر لا تثني ولا تجمع لانه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والاشغال ؛ و ﴿ بمجدون ﴾ أي ينكرون ولا يكون الجحود الا مع علم الجاحد قال الله تعالى ( وَجَعَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا ) والفضل الزيادة والخير والمعنى انهم ينكرون زيادة نفعها وخيرها ، ﴿ ويدعون خصلها ﴾ الخصل الغلب في النضال والسباق يقال نخاصل القوم اذا تراءهوا في الرمي وأحرز فلان خصله اذا غلب ، وقوله ﴿ ويذهبون عن توقيرها وتَعْظِيمِهَا ﴾ أي يعرضون عن ذنبك من أمرها يقال ذهب اليه اذا قصدته وذهبت عنه اذا أعرضت عنه و ﴿ التوقير والتعظيم ﴾ واحد قال الله تعالى ( مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ) أي عظمة وحسن عطف أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما ومثله قوله تعالى ( فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ) والوهن والضعف واحد ومثله قوله الشاعر

الْأَحْبَدُ هِنْدٌ وَأَرْضُ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدُ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

والنأي والبعد واحد ومثله ﴿ وَأَلْنِي قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا ﴾ والكذب والمين واحد ، وقوله ﴿ وينهون عن تعلمها وتعليمها ﴾ التعلم مصدر تعلم والتعليم مصدر علم والتكرير فيه للتعدية لانه بمعنى المعرفة وتعلم مطاوع علم يقال علمته فتعلم ، وقوله ﴿ ويمزقون أديمها ﴾ التمزيق التخريق يقال مزقت الثوب أمزقه مزقا ومزقته تمزيقا اذا كثر ذلك منه و ﴿ الاديم ﴾ الجلد وجمعه أدم كأفريق وأفريق والافريق الجلد قبل دباغته وهذا النوع من الجمع اسم جنس وليس بتكسير ألا ترى أنك تذكره فتقول هو الأدم والأفريق ولو كان تكسيرا لكان مؤنثا كما تقول هي الشيايب والجفان ، والادمة باطن الجلد والبشرة ظاهره يقال رجل مؤدم مبشرأى قد جمع بين ابن الاديم وخشونة البشرة ، وقوله ﴿ ويمضفون لحما ﴾ أي يأكلون لحما بالقيبة والعيب من قوله تعالى ( أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ) والمضغ ادارة الطعام في الفم يقال مضغ بمضغ ويمضغ بالضم والفتح فالضم على الاصل والفتح لمكان حرف الحلق الا ان الضم هو الاصل وأجود ههنا لقرب النين من الفم ، والمثل السائر ﴿ الشعير يؤكل ويندم ﴾ يضرب هذا المثل لكل من ينتفع به ويمجأزى بالقبيح وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويفني عن جوع وهو مذموم ، وقوله ﴿ ويدعون الاستغناء عنها وأنهم ليسوا في شق منها ﴾ ﴿ يدعون ﴾ يزعمون وهو يفتعلون من الدهوى ومنه قول امرئ القيس ﴿ لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِي أِفْرُ (١) ﴾ والشق الناحية والجانب والمعنى أنهم يتبرؤون منها ويدعون الاستغناء عنها . قال ﴿ فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَمَا بِهِمْ لَا يُطْلَقُونَ اللُّغَةَ رَأْسًا وَالْأَعْرَابَ وَلَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُمُ الْأَسْبَابَ ﴾ ﴿ فإياهم ﴾ فإيا حالهم وأصل الطلاق الارسال والتخليية يقال ناقة طالقي ونعجة طالقي اذا

كانت مرسله ترعى حيث شئت ويقال طلقت المرأة تطليقاً وطلقت هي طلاقاً ولا يقال طلقت بالضم (١)  
 و« اللغة » عبارة عن العلم بالكلم المفردة ، و« الاعراب » عبارة عن اختلاف أواخرها لأبانة معانيها ،  
 وقوله « لا يقطعون بينهما » أي بين اللغة والاعراب « وبينهم » أي بين هؤلاء القوم أي الشعوبية ،  
 و« الاسباب » الوصلات واحدها سبب مثل قلم وأقلام وأصل السبب الحبل يشد به الشيء ثم جعل كل  
 ماجر شيئاً سبباً له ، وقوله ﴿ فَيَطْمِسُوا مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ أَثَرَهُمَا وَيَنْفُضُوا مِنْ أُصُولِ الْفَقْهِ غُبَارَهُمَا ﴾  
 يقال طمس الطريق انمحي ودرس وطمسته يستعمل متعدياً وغير متعد يطمس ويطمس بالكسر والضم  
 والكسر في المتعدي والضم في اللازم هو القياس الا ان اللغات تداخلت ؛ يريد أنه لا بد في التفسير من  
 استعمال العربية والاستضاءة بدلالة ألفاظها اذ كان منزلاً باللسان العربي فلا بد من معرفة ألفاظ العرب  
 والاطلاع على مواضعها اذ الالفاظ أدلة المعاني فكذلك أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لانه ينتق على  
 معرفة الكتاب والسنة ولا يُعرف معناه الا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطاً في صحة الاجتهاد . قال  
 ﴿ ولا يتكلموا في الاستثناء فانه نحو وفي الفرق بين المعرف والمنكر فانه نحو وفي التعريفين تعريف  
 الجنس وتعريف العهد فانهما نحو وفي الحروف كلواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبويض ولفظاتها ﴾  
 يشير بذلك الى شدة فاقة الفقيه الى معرفة العربية ألا ترى أن الرجل اذا أقر فقال لفلان عندي مائة غير  
 درهم برفع غير يكون مقراً بالمائة كاملة لان غير هنا صفة للمائة وصفتها لا تنقص شيئاً منها وكذلك لو قال  
 له على مائة إلا درهم كان مقراً بالمائة كاملة لان إلا تكون وصفاً كغير . قال الله تعالى ( لو كان فيهما آلهة  
 إلا الله لفسدنا ) ولو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهماً بالنصب لكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً  
 لانه استثناء والاستثناء اخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله الأول وكذلك لو قال ماله على  
 مائة الا درهمين لم يلزمه شيء كما لو قال ماله على ثمانية وتسعون درهماً ولورفع فقال ماله عندي مائة الا  
 درهماً لكان مقراً بدرهمين والمسائل في ذلك كثيرة ، ومن ذلك لو قال ان دخلت الدار فأنت طالق  
 فانه لا يقع الطلاق الا بدخول تلك الدار المعينة ولو قال ان دخلت داراً فأنت طالق وقع الطلاق بدخول  
 أى دار دخاتها لانه علق الطلاق بدخول دار منكورة ولشياعها تم وفي الاول علق الطلاق بدخول دار  
 معبودة فلا يقع الطلاق الا بدخولها ، وأما الفرق بين لام العهد ولام الجنس فن جهة المعنى وأما اللفظ  
 فشئ واحد وذلك أنك اذا قلت الرجل وأردت العهد فانه يخص واحداً بعينه . ومعنى العهد أن تكون  
 مع انسان في حديث ثالث غائب ثم يقبل الرجل فتقول وافى الرجل أي الذي كنا في حديثه وذكره قد  
 وافى . وان أردت تعريف الجنس فانه يدل على العموم والكنهة ولا يكون مخبراً عن احاطة بجميع الجنس  
 لان ذلك متعذر غير ممكن فاذا قلت العسل حلواخل حامض قائما معناه العسل الشائع في الدنيا المعروف  
 بالعقل دون حاسة المشاهدة حلوا ، وكذلك اخل ، والذي يدل على أن الالف واللام اذا أريد بهما الجنس  
 تعمان قوله تعالى ( ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) فصحة الاستثناء من  
 الانسان تدل على ان المراد به الجماعة ، ومن ذلك حروف العطف نحو الواو والفاء وثم فان الواو معناها

الجمع المطلق من غير ترتيب والفاء تدل على ان الثاني بعد الأول بلا مهلة ونم كذلك الا ان بينهما تراخياً . فعلى هذا اذا قال لزوجته أنت طالق ان دخلت الدار وكلمتك فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا بدخول الدار والكلام لا تطلق بأحدهما دون الآخر فان دخلت الدار ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم تدخل الدار لم تطلق ولكن اذا جمع بينهما طلقت ولا يبالي بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول أى ذلك بدأ به وقم الطلاق بعد أن يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا وعمرا فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد . قال الله تعالى ( واسجدى واركنى مع الراكعين ) وكذلك ان قال لعبده ان دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت حر فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقما ولا فرق فيه بين وقوع الاول قبل الثانى أو الثانى قبل الاول فى اللفظ ، ولو قال ان دخلت فكلمت عمراً لا يقيم العتق الا بالجمع بينهما مرتباً الكلام بعد الدخول بلا مهلة ولو قال ذلك بنم لكان فى الترتيب مثل الفاء الا أنه يكون بينهما تمام وتراخ ، ومن ذلك حروف الجر نحو من واللام فان الرجل اذا حلف وقل والله لا آكل من طعام زيد فانه يحنث بأكل اليسير منه ولو قال لا آكل طعام زيد فانه لا يحنث الا بأكل الجميع وكذلك لو كان عنده عبد فقال هو لزيد بفتح اللام والرفع لم يلزمه شيء ولو قال لزيد بكسر اللام والخفض لكان مقرأ له به لان اللام اذا فتحها كانت تأكيدياً وكان مخبراً أن العبد اسمه زيد واذا كسر اللام كانت لام الملك الخافضة وكان مخبراً أنه ملكه قال **وفي الحذف والاضمار وفي أبواب الاختصار والتكرار وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفي الفرق بين إن وأن واذا ومتى وكما وأشباها مما يطول ذكرها فان ذلك كله من النحو** ومن ذلك مسائل الطلاق اذا قال : أنت طالق طلقت منه وان لم ينو ولو أتى بلفظ المصدر فقال أنت طلاق لم يقع الطلاق الا بنيته لانه ليس بصريح انما هو كناية على ارادة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل على حد ما غور أى غائر ، ومنهم من يجعله صريحاً يقع به الطلاق من غير نية كسم الفاعل لكثرة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرة استعماله فى الطلاق حتى صار ظاهراً فيه قال الشاعر

فان ترفعني يا هند فالرفق ايمَنُ      وان تحرقني يا هند فالحرق أَلَمُ  
فأنت طلاقُ <sup>(١)</sup> والطلاق عزيمة      ثلاثاً ومن يحرق أعق وأظلم  
فبينى بها إن كنت غير رقيقة      فما لأمري بعد الثلاثة مقدم

فأوقع الطلاق موقع طالق على ما ترى ويجوز ان يكون على حذف مضاف أى ذات طلاق كما يقال صلى المسجد والمراد أهل المسجد واسأل القرية وهو كثير ، واعلم ان هذه المصادر اذا أجريت مجرى أسماء الفاعلين ووضعت موضعها فلك فيها وجهان أجودهما أن تتركها على لفظ واحد فى الواحد والاثنتين والجمع . والمؤنث فتقول أنت طلاق وأنتما طلاق وأنتم طلاق وأنتن طلاق وهذا رجل عدل ورجل عدل ونسوة عدل والآخر أن تثق وتجمع فتقول عدلان وعدول وأشد ابن الاعرابى

(١) كذا فى بعض النسخ المخطوطة وهو الموافق لرواية مفعى اللبيب بشرح الدمامينى ج ١ ص ١١٥ وفى بعض النسخ « الطلاق »

طَمِعْتُ بِلَيْلِي أَنْ تَرِيَعَ وَإِنَّمَا يَقْطَعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ الْمَطَامِعُ  
وَبَايَعْتُ لَيْلِي فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ شُهُودٌ عَلَى لَيْلِي عُدُولٌ مَقَامِعُ

فجمع عدلا ومقنعا كما ترى وقد روى قوله والطلاق عزيمة ثلاث على ثلاثة أوجه الطلاق عزيمة ثلاثا برفع عزيمة ونصب الثلاث والطلاق عزيمة ثلاث برفعهما والطلاق عزيمة ثلاث بنصب العزيمة ورفع الثلاث فاذا نصب الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلاثا وثلاثون ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدأ وخبراً فكأنه قال والطلاق مني جد غير لغو ، وإذا رفعهما كانت الثلاث خبراً ثانياً أي الطلاق الذي يقع بمثله الطلاق هو الثلاث أو يكون موضعاً للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير ، ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال والطلاق الذي ذكرته ونوئته عزيمة ثلاث فسر به هذا الدليل هذا إذا نوى الثلاث ودليل على ذلك قوله فبني بها فهذا دليل على إرادة الثلاث واليمينونة ، وأما إذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى اضمار فعل كأنه قال والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة ويجوز أن يكون التقدير والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكبا أحسن منه ماشيا والمراد إذا كان ماشيا ، كما تقول هذا بשרاً أطيب منه رطباً أي هذا إذا كان بשרاً أطيب منه إذا كان رطباً ، وقوله «من يخرق أعق وأظلم» قد حذف الفاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ أيضاً والمعني فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة ، ومن ذلك للفرق بين ان المكسورة اللطيفة وبين المفتوحة وذلك أن المكسورة معناها الشرط والمفتوحة معناها الغرض والعلة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار لم يقع الطلاق حتي تدخل الدار لان معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولو فتح أن لكنت طالقاً في الحال لان المعني أنت طالق لان دخلت الدار أي من أجل أن دخلت الدار فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطاً في وقوع طلاقها كما كان في المكسورة وكذلك لو شدد أن يقع الطلاق في الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن ، ومن ذلك إذا ومتى وكما تستعمل في الشرط كما تستعمل إن إلا أن الفرق بين هذه الأشياء وبين إن أن إن تعلق فعلاً بفعل وإذا وكما للزمان الممين فاذا قال أنت طالق ان دخلت الدار أو قال أنت طالق إذا دخلت الدار لم تطاق حتي تدخل الدار ، أما ان فشرط لا يقع الطلاق الا بوجود ما بعدها وأما إذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق إذا جاء وقت كذا وكذا فهي تطاق وقت دخول الدار فقد استوت ان وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق وتفرقان في موضع آخر فلو قال إذا لم أطلقك أو متى لم أطلقك فأنت طالق وقع الطلاق على الفور بمعنى زمان يمكن أن تطاق فيه ولم تطاق ، ولو قال ان لم أطلقك فأنت طالق كن كأنه على التراخي يمتد الى حين موت أحدهما وذلك لأن إذا ومتى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أي وقت ولهذا تقع جواباً عن السؤال عن الوقت فاذا قيل متى ألقاك فيقال إذا شئت كما تقول يوم الجمعة أو يوم السبت ونحوهما وليست كذلك إن ، ألا ترى أنه لو قيل متى ألقاك لم يقل في جوابه إن شئت وإنما تستعمل ان في الفعل ولهذا يجاب بها عن سؤال عن الفعل فاذا قيل هل تأتيني فيقال في الجواب ان

شئت ، ومتى حالها كحال اذا في أنها للزمان وليس في هذه الكلم ما يقتضى التكرار الا كلما وذلك  
 أنك اذا قلت كلما دخلت الدار فانت طالق طلقت بكل دخول الى أن ينتهى عدد الطلاق لان  
 ما من كلما مع ما بعده مصدر فاذا قال كلما دخلت فمعناه كل دخول يوجد منك فانت به طالق وكل معناه الاحاطة  
 والعموم فلذلك يتناول كل دخول ، وقوله **وَهَلَّا سَفَّهُوا رَأْيَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا**  
**أَوْدَعَ كِتَابَ الْإِيمَانِ** وهو صاحب الامام أبي حنيفة رضى الله عنهما وذلك أنه ضمن كتابه المعروف  
 بالجامع الكبير في كتاب الايمان منه مسائل فقه تبتنى على أصول العربية لاتضح الا لمن له قدم راسخ في هذا  
 العلم ، فن مسائله الغامضة أنه اذا قال أى عبيدى ضربك فهو حر فضر به الجميع عتقوا ، ولو قال أى  
 عبيدى ضربته فهو حر فضر بالجميع لم يمتنع الا الاول منهم فكلام هذا الخبر مسوق على كلام النحوي  
 في هذه المسألة وذلك من قبل أن الفعل في المسألة الاولى عام وفي المسألة الثانية خاص وانما قلنا ذلك لان  
 الفعل في المسألة الاولى مسند الى عام وهو ضمير أى وأي كلمة عموم وفي المسألة الثانية خاص لان الفعل  
 فيه مسند الى ضمير المخاطب وهو خاص اذ الراجع الى أى ضمير المفعول والفعل يصير عاماً بعموم فاعله  
 وذلك أن الفاعل كالجزء من الفعل وانما كان كذلك لان الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول  
 فكانه أحد أجزائه اتى لا يستغنى عنها ، ويدل على ذلك أمور الاول منها أنه متى اتصل بالفعل الماضى  
 ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وضربنا وذلك لئلا يجتمع في كلمة أربع حركات لو ازم لو قيل  
 ضربت ولا يلزم ذلك فى المفعول لانه فضلة فهو كالأجنبي من الفعل ؛ الثانى أنك تقول قامت هند وقعت  
 زينب فتوث الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علم التأنيث الا لتأنيثها في نفسها نحو  
 قائمة وقاعدة واما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا فلولا ان الفعل والفاعل ككلمة  
 واحدة لما جاز ذلك ، الثالث أنك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربن فالتون في  
 هذه الافعال علامة الرفع وقد تخلل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل وهو الالف والواو والياء فيضربان  
 ويضربون وتضربن فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيء واحد لما جاز الفصل بين الفعل واعرابه  
 بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك فى المفعول ؛ ومن ذلك أنهم قد قالوا كُنْتُ فَنَسَبُوا الى كنت قال الشاعر  
**فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا** وشرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لما جازت النسبة اليه اذ الجمل لا ينسب اليها وقد قالوا  
 لا تحبذه بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتحادهما فبان بما ذكرناه أن الفعل والفاعل عندهم شىء واحد  
 فلذلك لما كان الفاعل فى أى عبيدى ضربك عاماً صار الفعل عاماً ولما كان الفاعل فى أى عبيدى ضربته  
 خاصاً لانه كناية عن المخاطب صار الفعل خاصاً ؛ ولولا خوض هذا الامام فى جلة بحر هذا العلم النفيس  
 ورسوخ قدمه فيه لما ألمّ بفق هذه المسألة ونظائرها مما أودعه كتابه فجاحد فضل هذا العلم مكابر والمنكب  
 عنه خاسر ، وقوله **وَمَا لَهُمْ لَمْ يَتَرَأَطُوا فِي مَجَالِسِ التَّدْرِيسِ وَحَلَقِ الْمُنَاطَرَةِ ثُمَّ نَظَرُوا هَلْ تَرَكَوا**  
**لِلْعِلْمِ بَجَالًا وَأَبْهَةً** وهل أَصْبَحَتِ الْخَاصَّةُ بِالْعَامَّةِ مُشَبَّهَةً وَهَلْ اقْتَلَبُوا هُزَاةَ السَّاخِرِينَ وَضَحْكَةً

لِلنَّاطِرِينَ هَذَا التَّراطُنَ التَّكَامُ بِكَلَامِ الْمُعْجَمِ قُلُ الشَّاعِرِ \* أَصَوَاتُهُمْ كَتَرَاتُنِ الْفَرَسِ (١) \* وَ « بِمَجَالِسِ التَّدْرِيسِ » أَمَا كُنْهُ وَهُوَ جَمْعُ مَجَالِسٍ لِمَكَانِ الْجُلُوسِ وَالتَّدْرِيسُ مَصْدَرُ دَرَسَ يَدْرُسُ تَدْرِيسًا وَالتَّضْعِيفُ فِيهِ لِلتَّعْدِيدِ تَقُولُ دَرَسْتُ الْعِلْمَ دَرَسًا وَدَرَسْتُهُ تَدْرِيسًا صَارَ بِالتَّضْعِيفِ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَقِيلَ سَمِعْتُ أَدْرِيسَ لِكثْرَةِ دِرَاسَتِهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَكَانَ اسْمُهُ أَخْزُوحَ « وَحَالِقُ الْمَنَاطِرَةِ » الْجَمَاعَةُ يَجْتَمِعُونَ لِلْمَنَاطِرَةِ وَغَيْرِهَا قِيلَ لَهُمْ ذَلِكَ لِتَحْلُقَهُمْ وَاسْتِدَارَتَهُمْ تَشْبِيهَا بِحَلْقَةِ الْخَاتَمِ وَالدَّرْعُ يُقَالُ حَلْقَةُ بِسُكُونِ اللَّامِ وَالْجَمْعُ حَلَقٌ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَاللَّامِ وَهُوَ جَمْعٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ قُلُ الْأَصْمَعِيُّ الْجَمْعُ حَلَقٌ بِكُسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ كَبِدْرَةٍ وَبَدْرٍ وَقِصْعَةٍ وَرِصْعٍ وَحِكْيُ يُونُسَ حَلْقَةٌ فِي الْوَاحِدِ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَاللَّامِ وَالْجَمْعُ حَلَقٌ بِالتَّحْرِيكِ أَيْضًا قُلُ نَعْلَبُ كَلَامَهُمْ يَجِيزُهُ عَلَى ضَعْفِهِ قُلُ أَبُو يُونُسَ سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِي يَقُولُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَلْقَةٌ بِالتَّحْرِيكِ إِلَّا جَمْعُ حَالِقٍ الَّذِي يَحْلُقُ الشَّعْرَ عَلَى حَدِّ كَافِرٍ وَكَفْرَةٍ وَ « الْمَنَاطِرَةُ » مِفْعَالَةٌ مِنَ النَّظَرِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَنْظُرُ وَيَفْكُرُ فِيهَا يَفْلِجُ بِهِ عَلَى صَاحِبِهِ وَقَبْلُ هُوَ مِنَ النَّظِيرِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَظِيرُ صَاحِبِهِ فِي النَّظَرِ وَ « الْجَمَالُ » الْحُسْنُ يُقَالُ قَدْ جَمَلَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ جَمَالًا وَهُوَ جَمِيلٌ وَجَمَالٌ بِالتَّشْدِيدِ الْمُبَالَغَةُ وَامْرَأَةٌ جَمِيلَةٌ وَجَمَلَاءُ عَنْ الْكِسَائِيِّ وَأَشَدُّ

فَهِيَ جَمَلَاءُ كَبَدْرٍ طَالِعٍ بَدَتْ الْخَلْقَ جَمِيعًا بِالْجَمَالِ

« وَالْأَبْهَةِ » الْجَلَالُ « وَالْخَاصَّةُ » خِلَافُ الْعَامَّةِ « وَالْهَزَاءُ » بِسُكُونِ الزَّايِ الرَّجُلُ يَهْزَأُ بِهِ وَالْهَزَاءُ بِالتَّحْرِيكِ الَّذِي يَكْثُرُ اسْتِهْزَاؤُهُ بِالنَّاسِ وَالْهَزَأُ السَّخَرِيَّةُ يُقَالُ هَزَأَ بِهِ وَاسْتَهْزَأَ وَمِثْلُهُ الضَّحْكَةُ وَالضَّحْكَةُ فَلَا سَكَانَ لِلْمَفْعُولِ وَالتَّحْرِيكِ لِلْفَاعِلِ ، وَقَوْلُهُ « فَإِنَّ الْإِعْرَابَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا » « أَجْدَى » أَنْفَعُ وَهُوَ أَفْعَلُ مِنَ الْجِدَا وَهُوَ الْعَطِيَّةُ وَأَصْلُ الْجِدَا الْمَطَرُ الْعَامُّ وَهُوَ مِثْلُ يَضْرِبُ لِمَنْ يَكْثُرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ لِأَنَّ الْعَصَا كُلَّمَا كَثُرَتْ حَصَلَ مِنْهَا مَنَافِعُ وَأَصْلُهُ أَنَّ غَنِيَّةَ الْكَلَابِيَّةِ كَانَ لَهَا وَلَدٌ شَاطِرٌ كَانَ يَلْعَبُ الصَّبِيَّانَ فَيَشْجُونَهُ فَتَأْخُذُ أُرْشَ الشَّجَاجِ حَتَّى اسْتَفْنَتْ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ

أُحْلِفُ بِالْمَرْوَةِ يَوْمًا وَالصَّغَا إِنَّكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا

سَمِعْتُ أَعْرَابِيَّ عَنْ قَوْلِهِمْ : أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا ، فَقَالَ : أَنَّ الْعَصَا تَقْطَعُ سَوَاجِيرَ الْأَسَارِيِّ وَالْكَلابِ نَحْمُ تَقْطَعُ السَّوَاجِيرَ أَوْ تَادَا نَحْمُ تَقْطَعُ الْأَوْتَادَ أَشْطَةُ فَإِنْ جَعَلُوا رَأْسَ الشَّظَاظِ كَالْعَمَلِكَةِ صَارَ مَهَارًا لِلْمَخْتِي فَإِنْ فَرَّقَ الْمَهَارَ صَارَ مِنْهُ تَوَادٌ وَهُوَ خَشَبَاتٌ تَشْدُ عَلَى خَلْفِ النَّاقَةِ إِذَا صُرَتْ فَإِنْ كَانَتْ الْعَصَا قَنَاقَةً فَكُلُّ شَقَّةٍ مِنْهَا جَلَاهِقٌ وَهُوَ قَوْسُ الْبَنْدُقِ وَإِنْ فَرَّقَتِ الشَّقَّةُ صَارَتْ سَهَامًا وَإِذَا فَرَّقَتِ السَّهَامُ صَارَتْ حِظَاءً وَالْحِظَاءُ جَمْعُ حِظْوَةٍ وَهُوَ السَّهْمُ الصَّغِيرُ فَإِنْ فَرَّقَتِ الْحِظَاءُ صَارَتْ مَغَازِلَ فَإِنْ فَرَّقَتِ الْمَغَازِلُ شَعْبٌ بِهَا الْمَشْعَبُ أَقْدَاحُهُ الْمَصْدُوعَةُ . فَكَيْفَ تَشْطَّتْ آلَتْ إِلَى نَفْعٍ فَضَرَبَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا الْمَثَلُ ، وَفِي قَوْلِهِ « أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا » نَظَرُ ذَلِكَ أَنَّ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مِمَّا يَسْتَعْمَلُ مِنْهُ مَا أَفْعَلُهُ ، وَالتَّعَجُّبُ لَا يَكُونُ مِمَّا هُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، وَالْجَلِيدُ أَنْ يُقَالَ : أَنْفَعُ مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا ، وَبِجُوزِ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى رَأْيٍ مِنْ يَقُولُ مَا أَعْطَاهُ لِلدِّرَاهِمِ وَأَوْلَاهُ لِلْغَيْرِ وَقَوْلُهُ « وَآثَارُهُ الْحُسْنَةُ عَدِيدُ الْحَصَا » الْآثَارُ مَا بَقِيَ مِنْ رَسْمِ



الشيء وسن رسول الله ﷺ آثاره وواحد الآثار أثر وأثر بفتح الهمزة والثاء وكسر الهمزة وسكون الثاء والمراد به منافع الأعراب ، والعديد والعدد واحد يقال عدت الشيء إذا أحصيته ويقال هو عديد الحصا والتراب مبالغة في الكثرة قال ﴿ ومن لم يتق الله في تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب ﴾ التنزيل مصدر نزل ينزل تنزيلاً مثل كلم يكلم تكلمها ، والمراد به ههنا المفعول بمعنى منزله والمصدر يستعمل بمعنى المفعول كثيراً نحو ضرب الأمير أي مضروبه وخلق الله أي مخلوقه ، واجترأ أقدم وهو افتعل من الجرأة وتأويله تفسير ما يؤل إليه وهو غير معرب أي ليس بندي معرفة بالأعراب يقال رجل معرب أي ذو حظ منه وقوله ﴿ ركب عميةا وخطب خطب عشواء ﴾ هو مثل يضرب لمن يصيب مرة ويخطيء أخرى والمراد بركب عمية أي ناقة عميةا والخطب الضرب يقال خطب البعير بيديه الأرض خطباً إذا ضربها ومنه قيل خطب عشواء وهي الناقة التي في بصرها ضعف فهي تخطب إذا مشت لا تتوق شيئاً . قال الخليل : العشواء هي الناقة التي لا تبصر ما أمامها فهي تخطب بيديها كل شيء وقد يكون ذلك من حدثها فهي ترفع طرفها ولا تعتمد موقع يديها قال ﴿ وقال ما هو تقول واقترء وهراء وكلام الله منه براء ﴾ والتقول الباطل وهو مصدر تقول تقولاً وهو بناء للدخول في أمر وليس منه كقولهم تقيس وتنزر إذا انتفى إلى قيس ونزار وليس منهم والاقترء الاختلاق افتعال من الفرية والخلق وهو الكذب والهراء المنطق الفاسد يقال منه أهراً الرجل في منطقته وقيل الهراء الكثير . قال ذو الرمة :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْخَوَاشِي لَأَهْرَاءَ وَلَا نَزْرُ

والبراء بمعنى البريء يقال براء وبريء مثل طوال وطويل قال ﴿ وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن ﴾ المرقاة الدرجة والبيان الكشف عن الشيء والبيان الفصاحة المراد به ههنا علم الكلام المنشور نحو الجناس والطباق ونحوهما ، والمطلع المظهر قل أطلعته على الأمر إذا أريته إياه والمراد أنه وصلة إلى فهم معاني كتاب الله عز وجل ومعرفة فوائده وقوله ﴿ الكافل بإبراز محاسنه ﴾ الكافل الكافي من كفل اليتيم إذا كفاه . ومنه قوله تعالى ( وكفلها زكرياء ) أي علما وكفاهها المؤونة وهو ههنا بمعنى التكفل ولذلك عداه بالباء والابراز مصدر أبرزه أبرزه إذا أظهره ، والمحاسن المآثر وهو ضد المساوي الواحد حسن جاء على غير بناء واحده كاللذا كبر كان قياس واحده محسن ، وقوله ﴿ الموكل بانارة معادنه ﴾ الموكل أي المعتمد من الوكيل يقال وكلته بكذا أوكله والفاعل موكل والمفعول موكل ، والاثارة الاظهار من أثرت الحديث إذا نقلته عن غيرك والمراد أن النحو طريق إلى ظهور مافي القرآن من حسن وبديع ، والمعادن جمع معدن بكسر الدال ومعدن كل شيء مركزه والمراد أنه المعتمد في بيان أصوله ، وقوله ﴿ فالصاد عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك الصاد ﴾ المعرض والمانع يقال صد عن الشيء صدوداً أي أعرض والساد فاعل من سدوت الشيء سداً إذا منعت النفوذ فيه ، والطرق جمع طريق والخير ضد الشر ، والسلوك النفوذ والمعنى أن المانع من تعلم النحو كساد طرق الخير ووجوه البر أن ينفذ فيها ، وقوله ﴿ والمريد بموارده أن تعاف وتترك ﴾ المريد فاعل من الارادة وهي المشيئة والموارد الطرق . قال الشاعر :

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا اعْوَجَّ الْمَوَارِدُ مُسْتَقِيمٌ

أى المانع منه والمعرض عنه كالمانع من طرق الخير والمريد بطرقه أن تعاف أى تذكره وتتركه ؛ وقوله ﴿ ولقد ندينى ما بالمسلمين من الأرب الى معرفة كلام العرب ﴾ ندينى دعائى يقال ندينى الى الحرب أو غيره اذا دعوته اليه ؛ والأرب والأربة والمأربة الحاجة وخص المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين : أحدهما أن الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب ؛ والنحو قانون يتوصل به الى كلام العرب : والأمر الثانى أنه وسيلة الى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الاسلام ؛ وقوله ﴿ وما بى من الشفقة والحذب على أشياعى من حفدة الادب ﴾ الشفقة بمعنى الحذر يقال أشفقت عليه اذا خشيت عليه وأشفقت منه اذا حذرت ، والمصدر الاشفاق والشفقة الاسم ؛ والحذب التعطف يقال حذب عليه ونحذب اذا تعطف والأشياع الأحزاب . والأعوان والحفدة الخدم واحدهم حافد على حد كافر وكفرة . وقوله ﴿ لانشاء كتاب فى الاعراب محيط بكافة الابواب ﴾ الانشاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة اذا اخترع ذلك : وقوله بكافة الابواب شاذ من وجهين : أحدهما أن كانه لا تستعمل إلا حالا وههنا قد خفضها بالباء على أنه قد ورد منه شيء فى الكلام عن جماعة من المتأخرين كالغارقى الخطيب والخيرى وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجأوا الى القياس (١) والاستعمال ما ذكرناه والوجه الثانى أنه استعمله فى غير الأناسى والكافة الجماعة من الناس لغة . قال ﴿ مرتب ترتيباً يباغ بهم الأمد البعيد بأقرب السمع ويتلأ سجالهم بأهون السقى ﴾ الأمد الناية والسجال جمع سبجل وهو الدلو . قل الخليل السبجل الدلو الملائى ؛ وقوله ﴿ فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الاعراب مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول فى الاسماء . القسم الثانى فى الافعال . القسم الثالث فى الحروف . القسم الرابع فى المشترك ﴾ قلت انما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويجرى ذلك مجرى الأبواب فى غيره قوله ﴿ وصنفت كلا من هذه الاقسام تصنيفاً ﴾ معناه ميزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شيء . ﴿ وفصلت كل صنف منها تفصيلاً ﴾ أى جعلته فصولاً ، وقوله ﴿ حتى رجع كل شيء فى نصابه ﴾ نصاب كل شيء أصله ﴿ واستقرى مركزه ﴾ أى فى موضعه ومركز الجند موضعهم كأنه موضع ركزهم الرماح ﴿ ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ﴾ أدخر أفتل من الذخر فأبدل من الدال دالا غير معجمة وأدغم فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهور والتاء حرف مبهوس فكروها نجاورهما مع ما بينهما من التنافى وابدال الدال دالا لانها توافقتا فى الجهر وتوافق التاء فى الخرج تقريباً لأحدهما من الآخر والمعنى اني لم أبق شيئاً مما عندى من الفوائد إلا أودعته إياه ﴿ ونظمت من الفرائد المتناثرة ﴾ نظمت أى جمعت من قولهم نظمت الخرز واللؤلؤ فى خيط

(١) صحح الشهاب الحفاجى ان يقال جاءت الكافة ؛ واطال البحث فيه فى شرح الشفاء . وقال شارح الباب انه استعمل مجروراً واستدل له بقول عمر بن الخطاب « على كافة بيت مال المسلمين » وقال ابراهيم الكورانى . من قال من النجاة . ان كافة لا تخرج عن النصب فحكمه ناشئ . عن استقراء ناقص انظر شرح السيد مرتضى للقاموس فى مادة « كف »

والخبط النظام والفرائد جمع فريدة وهو الكبار من الدر . والمتناثرة المتبددة والمراد اني جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرقاً في غيره وصبرت عنه بأحسن عبارة ؛ وقوله «مع الایجاز غير الخلل» الایجاز الالفاظ يقال يقال كلام وجز ووجيز وموجز وموجز اذا قل مع تمام المعنى وما أحسن قول ابن الرومی بصف امرأة بطيب الحديث

وَحَدِيثُهَا السَّحَرُ الْحَلَالُ أَوْ إِنَّهُ لَمْ يَجْنِ قَتْلُ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ  
إِنْ طَالَ لَمْ يُبَالِ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ وَدَّ الْمُحَدِّثُ أَنَّهَا لَمْ تُوجَزْ  
شَرَكُ الْقُؤُوبِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا لِلْمُطْمَئِنِّ وَعَقْلُهُ الْمُسْتَوْفِزِ

الخل الممل يقال أخل بكذا اذا أهمله وتركه كأنه مأخوذ من الخل وهو الفرجة بين الشينين .  
«والتأخيض غير الممل مناصحة» التأخيض الشرح والتبيين يقال أخضت له المعنى اذا شرحت وبينته له ؛  
والممل السامة يقال مللت الشيء أهله اذا سمعته والمعنى اني أوجزت العبارة من غير ترك شيء من الفوائد وبينته بشرحي من غير املال بطول العبارة والمناصحة المفاعلة من النصيح وهو خلاف الغش ؛  
وقوله «لقتبسيه» أي استفيدي به يقال أقبست الرجل علماً وقبسته ناراً واقتبست منه علماً وناراً . قال الكسائي :  
أقبست الرجل علماً وناراً سواء وقبسته فيهما . وقوله «أرجو» أي آمل تقول رجوته أرجوه رجواً وأرجيته أرجيته أرجاه أرجاه ترجياً ؛ وقوله «أن أجتني منها ثمرتي دعاء يستجاب وثناء يستطاب» يقال جنت الثمرة واجتنتها اقتطفتها وثمرتي حين يقطف والثمره واحد الثمار والثمر جنس وثمره كل شيء ما ينتجه والدعاء مصدر دعا يدعو والدعوة المرة الواحدة والمستجاب المقبول والثناء الكلام الجميل والمستطاب الطيب ؛ وقوله «والله عز سلطانه ولي المعونة على كل خير والتأييد والملى بالتوفيق فيه والتسديد» قلت لما أضاف كلا الى خير استغرق الجنس لان معنى الكل الاحاطة والعموم فصار كما لو أدخل عليه الالف واللام كأنه قل والله ولي المعونة على الخير والتأييد فيستغرق الجميع فاعرف ذلك .

### ﴿ في معنى الكلمة والكلام ﴾

﴿ فضل ﴾ قال صاحب الكتاب «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس نحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف . والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الأخرى وذلك لا يتأني إلا في اسبين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة»

قل الشارح أيده الله موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي اعلم أنهم اذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوده بمحدد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر ؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لانه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة ، «فاللفظة» جنس للكلمة وذلك أنها

تشمّل الماهل والمستعمل فلم يل ما يمكن اتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بآراء معنى نحو صص وكق ونحوهما فهذا وما كن مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظة لأنه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه رحمه الله فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة ، ولو قال عوض اللفظة عرض أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لأنها تنضمها ؛ والاشياء الدالة خمسة الخط والعقد والاشارة والنصب واللفظ فحد باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال ، وقوله « الدالة على معنى » فصل فصله من الماهل الذي لا يدل على معنى ؛ وقوله « مفرد » فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالالف واللام فانه يدل على معنيين التعريف والمعرف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان اذ كن مركباً من الالف واللام الدالة على التعريف فهي كلمة لأنها حرف معنى والمعرف كلمة أخرى ، واعتبار ذلك أن يدل بمجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاي مثلاً لم يدل على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فانك لو أفردت اللام لدلت على التعريف اذ كانت أداؤه كالـكاف في كزيد والباء في بزيد ومن ذلك ضرباً وضربوا ونحوهما فان كل واحد من ذلك لفظة وفي الحكم كلمتان الفعل كلمة والالف والواو كلمة لأنها تفيد المسند اليه فلو سميت بضرباً وضربوا كان كلمة واحدة لانك لو أفردت الالف والواو لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية ؛ وقوله « بالوضع » فصل ثالث احتريز به من أمور : منها ما قد يدل بالطبع ؛ وذلك أن من الالفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أخ فانه يفهم منه استغراقه في النوم وكذلك قوله عند السعال أح أح فانه يفهم منه أذى الصدر ؛ فهذه الالفاظ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم لان دلالاتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح ، الامر الثاني الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه وذلك أن اللفظة اذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية لان دلالاتها على ذلك المعنى لم تسكن بالتواضع ، ومنها أن يجتزى بذلك من التسمية بالجل نحو برق نحره وتأبط شراً فان هذه الاشياء جعل خبرية وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردة بالوضع فاعرفه ؛ وفي الكلمة لغتان كلمة بوزن نبقة ولينة وهي لنة أهل الحجاز وكلمة بوزن كسرة وسدرة وهي لغة بني تميم وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قلة لانه جمع على منهاج التثنية والكثير كلم وهذا النوع من الجمع جنس عندنا وليس بتكسیر وقد تقدم نحو ذلك قال صاحب الكتاب ﴿ وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف ﴾ قال الشارح :

الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ (١) العام وكل لفظ عم شديدين فصاعداً فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فانه جنس للانسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعام جنس وما تحته نوع وقد يكون جنساً لأنواع ونوعاً للجنس

(١) هذا اسم الجنس الجمعي ويقابله اسم الجنس الافرادى نحو رجل وكتاب . واسم الجنس المطلق وهو ما يستعمل

في القليل والكثير نحو عسل وماء

كالحيوان فإنه نوع بالنسبة الى الجسم وجنس بالنسبة الى الانسان والفرس واذ قد فهم معنى الجنس فالكلمة اذاً جنس والاسم والفعل والحرف أنواع ولذلك يصدق اطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة كما يصدق اسم الحيوان على كل واحد من الانسان والفرس والطائر فاعرفه \* قال صاحب الكتاب : ﴿والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى﴾ قال الشارح : اعلم ان الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى ، فالمراد بالمركب اللفظ المركب فحذف الموصوف لظهور معناه ؛ وقوله من كلمتين فصل اخترز به عما يأتلف من الحروف نحو الائمة المفردة نحو زيد وعمر ونحوهما ، وقوله : أسندت احدهما الى الاخرى ، فصل ثان اخترز به عن مثل معدي كرب وحضرموت ، وذلك أن التركيب على ضربين تركيب افراد وتركيب إسناد فتركيب الافراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بازاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بازاء حقيقتين وهو من قبيل النقل ويكون في الاعلام نحو معدي كرب وحضرموت وقالى قلا ولا تفيد هذه الكلام بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو معدي كرب مقبل وحضرموت طيبة وهو اسم بلد باليمن ؛ وتركيب الاسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب احدهما الى الاخرى فعرّفك بقوله أسندت احدهما الى الاخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة اذا كان لاحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر ونعمام الفائدة وانما عبر بالاسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الاسناد أعم من الخبر لان الاسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرا وان كان مرجع الجميع الى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا قم أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهي فاعرفه \* قال صاحب الكتاب ﴿وهذا لا يتأني إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة﴾ قال الشارح قوله : وهذا اشارة الى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فان ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك والله إلهنا لان الاسم كما يكون مخبرا عنه فقد يكون خبرا أو من فعل واسم نحو قام زيد وانطلق بكر فيكون الفعل مخبرا والاسم المخبر عنه ولا يتأني ذلك من فعلين لان الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده الى محدث عنه ولا يتأني من فعل وحرف ولا حرف واسم لان الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كجزء منها وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الامالة ، واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ الكلام فذهب قوم الى أنه مصدر وفعله كالم محذوف الزوائد ومثله سلم سلاماً وأعطى عطاء قالوا والذي يدل على أنه مصدر أنك تعمله فتقول عجبت من كلامك زيدا فاعمالك اياه في زيد دأبل على أنه مصدر اذ لو كان اسما لم يجوز إعماله وقد أعمل . قال الشاعر \* وَبَعْدَ عَطَاكَ الْمِائَةَ الرَّثَاعَا \* فأعمل العطاء في المائة . وقال الآخر :

أَلَا هَلْ إِلَى رَبِّآ (١) سَبِيلٌ وَسَاعَةً تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدُّهْرِ خَالِيَا

فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بَهَا فَإِنَّ كَلَامِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

وذهب الاكثرون الى انه اسم المصدر وذلك أن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون كالم مضاعف العين مثل سلم أو تكلم ، فكلم فعل يأتي مصدره على التفعيل وتكلم مثل تفعل يأتي مصدره على التفعّل فثبت أن الكلام اسم المصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم قال الله تعالى ( وكلم الله موسى تكليماً ) وقل ( صلوا عليه وسلوا تسليماً ) والكلام والسلام اسم المصدر ولا يتمتع أن يفيد اسم الشيء ما يفيد مسماه قال الله تعالى ( ويميدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئاً ) وقد يطلق الكلام بازاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر :

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَلِأَمَّا جُمِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

فإذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعنى وإذا كان مصدرًا كان عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو المحصل المعنى المتكلم به وإذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان، ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب أن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجملة الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها كما أن الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال كل زيد قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع الجملة الفعلية ؛ وأما الكلم فجماعة كلمة كلبنة وابن وثقة (٢) وثمن فهو يقع على ما كان جمعاً مفيداً كان أو غير مفيد فإذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم لانه ليس بجمع إذ كان من جزأين وأقل الجمع ثلاثة ، ولو قلت ان زيدا قائم وما زيد قائم كان كلاماً من جهة إفادته وتسمى كلماً لانه جمع ، وأما القول فهو أعم منهما لانه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان تاماً كان أو ناقصاً والكلام والكلم أخص منه ، والذي قضى بذلك الاشتقاق مع السماع ألا تری أن اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح كأنه لشدة تأثيره ونفوذه في النفس كالجرح لانه ان كان حسناً أثر سروراً في النفس وان كان قبيحاً أثر حزناً مع أنه في غالب الامر ينزع الى الشر ويدعو اليه قال الشاعر \* وَجَرَحُ اللِّسَانِ كَجَرَحِ الْيَدِ \* وقال الآخر :

قَوَارِصُ نَائِتِيْنِي وَتَحْتَرُونَهَا وَقَدْ يَمْلَأُ الْقَطْرُ الْأَنَاءَ فَيَفْغُمُ (٣)

وغير المفيد لا تأثير له في النفس ، وأما القول فهو من معنى الاسراع والخفة ولذلك قيل لكل ما مذل (٤) به اللسان وأسرع اليه تاماً كان أو ناقصاً قول \*

(١) في نسخة ليل

(٢) الثقة من البعير والناقة الركبة الى ان قال وفي الصحاح هو ما يقع على الارض من أعضائه اذا استناخ وغلظ كالركبتين وغيرهما ثم قال والجمع ثمن وثقات اه لسان العرب

(٣) يفغم كيطرف معناه يمتلئ ، قال في اللسان فغم يفغم فعمامة وفعمومة فهو فغم يمتلئ الى ان قال وفعممه يفعمه واقعمه ملائم \*

(٤) المذل الضجر والقاق اه لسان فيظهر ان المعنى لكل ما تحرك به اللسان الخ



## ﴿ القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسماء ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ﴾  
قال الشارح قد أكثر الناس في حد الاسم فأما سيديويه فإنه لم يحدده بمحد ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل وفرس ؛ وكأنه لما حدد الفعل والحرف تميز عنده الاسم ؛ ونحا أبو العباس قريباً من ذلك فقال : فأما الاسماء فما كان واقعاً على معان نحو رجل وفرس وزيد ؛ وقد حده أبو بكر محمد بن السري فقال : الاسم مادل على معنى مفرد كأنه قصد الانفصال من الفعل اذ كان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان ، فان قيل اليوم والليلة قد دلت على أزمنة فما الفرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعني آخر والفعل ليس زماناً فقط ؛ « فان قيل » فأين وكيف ومن أسماء دلت على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قادح في الحد ، فالجواب أن هذا انما يكون كاسماً للحد أن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال فأما وقد نقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النياحة فلا ، وذلك أن من يدل على معنى الاسمية بمجرد استعمالها واستفهام انما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنك اذا قلت من عندك أصله أمن عندك فهماً في الحقيقة كلمتان الهمزة اذ كانت حرف معنى ومن الدالة على المسمى لكنه لما كانت من لا تستعمل الا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام لزومها اياها وصارت من نائبة عنها ولذلك بنيت فدالاتها على الاسمية دلالة لفظية ودالاتها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسم معرب نحو زيد وعمرو وهو يدل على مادل عليه من من غير نياحة لكان قادحاً في الحد ، وقد حده السيرافي بحد آخر فقال كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل فقوله كلمة جنس الاسم يشترك فيه الأضرب الثلاثة الاسم والفعل والحرف ؛ وقوله يدل على معنى في نفسها فصل احتز به من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقوله : من غير اقتران بزمان محصل ؛ فصل ثان جمع بها المصادر الى الاسماء ومنع الافعال أن تدخل في حد الاسماء لان الاحداث تدل على أزمنة مبهمة اذ لا يكون حدث الا في زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض وإما غير ماض ، وقد اعترضوا على هذا الحد بمضرب الشول (١) وخفوق (٢) النجم وزعموا أن مضرب الشول يدل على الضراب وزمنه وذلك وقت معلوم وكذلك خفوق النجم ، وقد أجيب عنه بأن المضرب وضع الزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب فتولنا مضرب الشول كقولنا مشقي ومصيف وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول كقولهم أتى وقته وذهب وقته والضراب انما فهم من كونه مشتقاً من لفظه والحدود براعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره مما هو من لوازمه ألا ترى أن ضارباً يفهم منه الضرب لانه من

(١) جمع شائل وهي الناقة التي أشول بذنبها للقاح أي ترفعه فذل أن آية لقاحها وترفع مع ذلك رأسها وتشمخ بانفها وهي حينئذ شامدة لسان

(٢) خفق النجم يخفق واخفق غاب وقيل هو اذا تلا "لا" فاضاء اه منه

لفظه والمفعول لانه يقتضيه ولم يوضع لواحد منهما بل وضع للفاعل لا غير ، وأما قول صاحب الكتاب في حده ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران بقوله ما دل ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لانه أقرب الى المحدود اذ ما عام يشمل كل دال من لفظ وغيره والكلمة لفظ والاسم المحدود من قبيل الالفاظ لكنه وضع العام موضع الخاص ، وقوله : في نفسه ، فصل احتراز به عن الحرف اذ الحرف يدل على معنى في غيره ، وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل ثان احتراز به عن الفعل لان الفعل يدل على معنى مقترن برزمان ؛ وحاصل هذا الحد راجع الى الاول وهو ما دل على معنى مفرد ويرد على هذا الحد المصادر وسائر الأحداث لانها تدل على معنى وزمان وذلك أن أكثر النحويين يضيف الى ذلك الزمان المحصل لان زمن المصادر مبهم وربما أوردوا نقضاً مقدم الحاج وخفوق النجم ، والحق أنه لا يحتاج الى التعرض لقوله : محصل ، لانا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وانما الزمان من لوازمها وضرورتها ؛ وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز عنها ألا ترى ان جميع الافعال لا بد من وقوعها في مكان ولا قائل أن الفعل دال على المكان كما يقال إنه دال على الزمن ، وأما خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على أنا نقول المضرب والمقدم زمن الضراب والقدم وانما يبين باضافته الى الحاج والشول وذلك الزمن معلوم بالعرف لا مفهوم من اللفظ ألا ترى أنك لو أخايته من الاضافة فقلت أثبت مقدما لم يفهم من ذلك زمان فعلت أن هذه الالفاظ مجردة عن الاقتران أنفسها « وأما اشتقاق الاسم » فقد اختلف العلماء فيه فذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو . وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة وهي العلامة ، والقول على المذهبين أنه لما كان علامة على المسمى يملوه ويدل على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم والدينار والوسم على الاموال ، ذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو وهو العلو لا من السمة التي هي العلامة ؛ قال الزجاج جعل الاسم تنوياً للدلالة على المعنى لان المعنى تحت الاسم ؛ وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة التي هي العلامة وكلاهما حسن من جهة المعنى الا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول أسميته اذا دعوته باسمه أو جعلت له امماً والاصل أسموته فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة على حد أدعيت وأغزيت ولو كان من السمة لقليل أسموته لان لام السمو واو تكون آخرآ وفاء السمة واو تكون أولآ ومن ذلك قولهم في تصديره سُمى وأصله سميو فقلبوا الواو ياء وأدغمت على حد سيد وميت ولو كان من الوسم لقليل فيه وسيم فتقم الواو الاولى (١) مضمومة فان شئت أقررتها وان شئت همزتها على حد وقتت وأقتت وفي عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على ما قلناه ؛ ومن ذلك قولهم في تكسيره أسماء وأصله أمماؤ فوقت الواو طرفا وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة بعد أن قلبت ألفا ولو كان من الوسم لقليل فيه أوسام فلما لم يقل ذلك دل على صحة مذهب البصريين وأنه من السمو فان ادعى القلب فليس ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحة ؛ وفي الاسم لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضم الهمزة

وسم بكسر السين من غير همزة وقلوا سم بضم السين قل الشاعر \* باسم الذي في كل سورة سُمه \*  
وقال الآخر :

وعامنا أعجبنا مقدمة يدعى أبا السمح وقرضاب (١) سُمه

بروي بضم السين وكمرها وقد ذكر فيه لغة خامسة قلوا سمي بزنة هدى وعلى وأنشدوا \* والله أمهاك  
سما باركا \* ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قل سم ونصبه لانه مفعول ثان فان صحت  
هذه اللغة من جهة أخرى فجازها أنه تم الاسم ولم يحد منه شيئاً كما تم الآخر في غداً فقال \* إن مع  
اليوم أخاه غداً \* قل صاحب الكتاب : ﴿ وله خصائص منها جواز الاسناد اليه ودخول حرف التعريف  
عليه والجر والتنوين والاضافة ﴾ قل الشارح ختم الله بالصالحات أعماله : الخصائص جمع خصيصة وهي  
تأنيث التخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت اسماً للشيء الذي يختص بالشيء ويلزمه فيكون دليلاً عليه  
وامارة على وجوده كدلالة الحد الا ان دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة وذلك أنك  
إذا قلت الرجل ذات الالف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسماً والحد يدل على ضروب الاسماء  
كلها والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك كل مادل على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل  
على ذلك فليس باسم والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل مادل على الالف  
واللام فهو اسم فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الاداة ولا ينعكس فيقال كل ما لم تدخله الالف واللام  
فليس باسم لان المضمرات أسماء ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالب الاعلام والمبهمات وكثير  
من الاسماء نحو أين وكيف ومن لا تدخل الالف واللام شيئاً من ذلك وهي مع ذلك أسماء ، ومن  
خواص الاسم « جواز الاسناد اليه » فالاسناد وصف دال على أن المسند اليه اسم اذ كان ذلك  
مختصاً به لان الفعل والحرف لا يكون منهما اسناد وذلك لان الفعل خبر وإذا أسندت الخبر الى مثله  
لم تعد مخاطب شيئاً اذ الفائدة انما تحصل باسناد الخبر الى مخبر عنه معروف نحو قام زيد وقعد بكر  
والفعل زكرة لانه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون زكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة  
لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام أن يتبدى بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم  
تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ، ولا يصح أن يسند الى الحرف ايضاً شيء لان الحرف لا معنى له في  
نفسه فلم يعد الاسناد اليه ولا اسناده الى غيره فلذلك اختص الاسناد اليه بالاسم وحده ، ومن خواص  
الاسم « دخول حرف التعريف » وانما قل حرف التعريف ولم يقل الالف واللام على عادة النحويين  
لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصل الى النطق بالسكن وعند  
الخليل أن التعريف بالالف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين نحو هل وبل فقال حرف  
التعريف يشمل المذهبين ، والوجه الثاني أنه احتزبه من اللغة الطائية لان لغتهم ابدال لام التعريف  
بما نحو قوله عليه السلام ليس من امير امصيام في امسفر فغير بحرف التعريف ليتم اللغة الطائية وغيرها

(١) قال في اللسان وقرضاب الرجل اذا اكل شيئاً يابساً فهو قرضاب حكاة ثعلب وأنشد

\* وعامنا اعجبنا مقدمه \* يدعى ابا السمح وقرضاب سمه \* مبتزكا لسكل عظم ياحمه \*

وانما كان التعريف مختصاً بالاسم لان الاسم يحدث عنه والمحدث عنه لا يكون الا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لانه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كلجزء منهما وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر :

فَيْسْتَخْرِجُ (١) الْيَرْبُوعُ مِنْ فَاثِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَنْقَصُ

فشاذ في القياس والاستعمال والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى ، ومن خواص الاسم «الجر» وذلك أنه لا يكون في الفعل ولا الحرف أما الحروف فلانها مبنية لا يدخلها الجر ولا شيء من أنواع الاعراب ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فيحكم على محلها باعراب ذلك الموضع وأما الفعل فانه مأهول معرب وهو المضارع الا انه لا يدخله الجر وسنوضح هلة امتناعه منه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، ومن خواص الاسم «التنوين» والمراد بالتنوين ههنا تنوين التمسكين نحو رجل وفس وزيد وعمر ولا يكون ذلك الا في الاسماء فهو من خواصها لانه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصاً بها ولم يرد مطلق التنوين الا ترى أن من جملة التنوين تنوين التثنية ولا تنتمى الافعال منه نحو قوله \* وقولي إن أصبت لقد أصابن \* ونحو قوله \* دأيت أزوي والديون تقصن \* فبين بذلك أنه ليس المراد مطلق التنوين ، ومن خواص الاسم الاضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً اليه وذلك مختص بالاسماء اذ الغرض من الاضافة الحقيقية التعريف ولا معنى لتعريف الافعال ولا الحروف فأما المضاف اليه فقد يكون فعلاً نحو قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الشاعر \* على حين عابت المشيب على الصبا \* فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا ينعكس ذلك \*

### ومن أصناف الاسم اسم الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ماعلق على شيء وعلى كل ما أشبهه ﴾

(١) المضارع في قوله فيستخرج منصوب بعد فاء السببية والبروع دويبة تحفر الارض والياء فيه زائدة فانه لم يوجد على وزن فعلول الاصفوق على ما فيه ولليربوع جحر ان احدهما يقال له القاصعاء وهو الذي يدخل فيه والآخر النافقاء وهو الذي يكتمه ويظهر عنده وهو موضع برقه فاذا اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اي خرج وقوله بالشيخة بالخاء المعجمة هذه الرواية الصحيحة وهي رملية بيضاء في بلاد بني اسد وحنظلة وقوله اليتقصع من تقصع اليربوع دخل في قاصعائه وهو صفة لجحر الجرور والعائد محذوف اي من جحره الذي يتقصع فيه وروي اليتقصع بالبناء للفاعل فيكون ال فيه صفة لليربوع ولا حذف فيه — ومعنى البيت على ما يؤخذ من الايات السابقة انه اذا انخرق الطهوى وهو صاحب هذه الايات يقول للتعلي بن ديسق لما بلغه انه هجاه انكم ان حاربتمونا جئناكم بجيش يحيط بكم فيوسمكم قتلا واسرا ولا تتمدون على الخلاص منه ولو اختلفتم بكل حيلة كاليربوع الذي يجعل النافقاء حيلة للخلاص من الحارس فاذا ذكر عليه الحارس اخذوا عليه من نافقائه وقاصعائه فلا يبق له مهرب اصلا له من خزانة الادب ملخصا

قال الشارح اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد اذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الامر الذي وقع به تشابه تلك الاشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم امماً لذلك الامر الذي وقع به التشابه فان ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطىء كالحبوان الواقع على الانسان والفرس والثور والاسد فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحياة (١) الموجودة في الجميع وكذلك اذا قلت انسان وقع على كل انسان باعتبار الآدمية وكذلك اذا قلت رجل وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهي الذكورة والآدمية وهذا معنى قوله ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه فان دل الاسم المفرد على أشياء كثيرة ولم يدل على الامر الذي تشابهت تلك الاشياء به فانه يسمى المشترك مثل اسم العين الواقع على العضو الذي يبصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب وعلى عين الركية (٢) ؛ واعلم ان الشمول تارة يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور والاسد وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فانهما وان لم يكن لهما في الوجود مشترك فهما شاملان بالقوة فانا لو قدرنا خلق نيرات تماثل الشمس والقمر لأطلق عليها اسم الشمس والقمر باعتبار النور ، قال ﴿ وينقسم الى اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر ﴾ قال الشارح المراد باسم العين ما كان شخصاً يدركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المراتب والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدرى علم وقدر وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر ، « وكلاهما ينقسم الى اسم هو صفة وغير صفة » فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية وبصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين ومثال جرياتها قولك هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك الباقي ؛ « فان قيل » اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل فبالك حكمت على بصرى ومغربى بأنهما صفتان وليس من فعل قيل لما أضفتهما حدث فيهما معنى الفعل لانهما صارا في معنى منسوب أو معزَوْ ؛ والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلاً فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد الا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى ، ولما قسم الأعيان والمعاني الى صفات وغير صفات مثل بالامرئ فرجل وفرس من أسماء الأعيان غير الصفات وعلم وجهل من أسماء المعاني وراكب وجالس من صفات الأعيان ألا ترى أنها تجري صفات على أسماء الأعيان نحو قولك رجل راكب وغلام جالس ، ومفهوم ومضمر من صفات المعاني ألا تراك تقول هذا معنى مفهوم وحديث مضمر أى غير باد للافهام ؛

(١) بالحياة هكذا بالنسخ التي رايناها ولعله بالحيوانية فانها القدر المشترك بين انواع الحيوان وافراده

(٢) الركية البشر تخفر والجمع ركي وركايا ولامها واو لانها من ركوت اي حفرت اه من لسان العرب

والمراد أن المعاني توصف كما توصف الاعيان فاعرفه \*

### ومن أصناف الاسم العلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ماعلق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ولا بخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم أو لقباً كبطة وقفة ﴾

قال الشارح اعلم أن للعلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثلة في الحقيقة والصورة لانه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به علي وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع لواء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم ولذلك قال أصحابنا إن الأعلام لا تفيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً نحو زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست أسماء الاجناس كذلك لأنها مفيدة ألا ترى أن رجلاً يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فإنه يجوز أن تنقل أمم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ومن بكر إلى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وإيس كذلك اسم الجنس فأنك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جملاً كان ذلك تغييراً للغة وإنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ألا ترى أنه لو لا العلم لاحتجت إذا أردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك أجمع ، والعلم مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنه علامة عليه يعرف به ، وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمرو وكنية كأبي عمرو وأم كلثوم ولقب كبطة وقفة ، والكنية لم تكن علماً في الأصل وإنما كانت عاداتهم أن يدهوا الانسان باسمه وإذا ولد له ولد دعى باسم ولده توفيراً له وتفخماً لشأنه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استقبحوا أن يكنى الانسان نفسه وقد يكنون الوليد فيقولون أبو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سن الايلاد يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وهي التورية ؛ والكنية من الأعلام وهي جارية مجرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على أنها أعلام قول الشاعر :

ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

حذف التنوين من أبي عمرو لانه لو لم يكن علماً لما حذف بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار ، وأما « اللقب » فهو البرز كقولهم قفة وبطة لقبين قفة لقب وبطة لقب والقفة كلقطينة تتخذ من الخوص يشبه بها الكبير يقال شيخ كالقفة وقيل الشجرة البالية ؛ وهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع الى معنى واحد وهو العلم ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه \*

قال صاحب الكتاب ﴿ وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرئجل فالمراد نحو زيد وعمرو والمركب إما جملة نحو برق نحره وثأبط ثمرأ وذرى حبأ وشاب قرناها ويزيد في مثل قوله

نُبِّئْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

ولما غير جملة اسمها واحداً نحو معديكرب وبعلبك وعمرويه ونفظويه أو مضاف ومضاف  
اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ﴿

قال الشارح « الاسم العلم يكون مفردا ومركبا » فالمفرد هو الاصل لان التركيب بعد الافراد  
وذلك نحو زيد وعمرو والمراد بالافراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركب من الاعلام  
هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك « والمركب على  
ثلاثة أضرب جملة » وهو كل كلام عمل بعضه في بعض نحو ذرئى حبا من قوله

إِنَّ لَهَا لَرَكَبًا (١) لِرَزَبَا كَأَنَّهُ جِبَّةٌ ذَرَّي حَبَا

ومثله تأبط شرأ سسى بذلك لانه تأبط حية فسسى بذلك وهى جملة من فعل وفاعل ومفعول ؛ ومن  
الجل المسمى بها شاب قرناها قال الشاعر

كَذَبْتُمْ وَيَبِيتُ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنَى شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحَابُّ

ومنه برق نحره وهو اسم رجل وهو فعل وفاعل ومثله يزيد في قوله

نُبِّئْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

وهو فعل سسى به وفيه ضمير فاعل ولذلك حكاه مرفوعا ولو كانت التسمية بالفعل وحده لكان من  
قبيل مالا ينصرف نحو تغلب ويشكر ؛ والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت ورجل  
فداد شديد الصوت ؛ وبني يزيد منصوب على البدل من أخوالى ؛ ولهم فديد جملة من مبتدأ وخبر في  
موضع المفعول الثالث ؛ ولهم يتعلق بمحذوف وعلينا يتعلق بلهم ولا يمنع تقديمه عليه وان كان العامل  
معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب ؛ ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالتهيق والنذير فلا يتقدم عليه ما كان  
من تمامه ، وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له والعامل فيه فعل محذوف دل عليه لهم فديد  
والتقدير حملوا علينا أو شذوا علينا ظلما ؛ ويجوز أن يكون ظلما نصبا على أنه مفعول ثالث أي ذوى  
ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما ؛ وفي نسخ الفصل يزيد بالياء وصوابه تزيد  
بالتاء المعجمة بثنتين من فرقها وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية قال علقمة  
رَدَّ الْقَيَّانُ (٢) جَمَالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا فَكَلَّمَهُمُ بِالْتَّرِيدِيَّاتِ مَعَكُمْ

(١) الركب بفتححات الفرج والاء رزب الضخم فالغنى ان لهذه المرأة لفرجا ضخما كانه جبهة ذلك الرجل  
المسمى بذرى حبا — كذا يؤخذ من الاسان

(٢) القيان جمع قينة وهى الامة الغنية وقيل الامة مطلقا غنية او غير مغنية وقول علقمة رد القيان جمال الحى فاحتملوا  
الحى اراد بالقيان الاماء وانهم رددن الجمال الى الحى لشداقتها عليها — والتزيديات جمع تزيدى منسوب الى تزيد بن  
حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة واليه تنسب البرود التزيدية وهى برود فيها خطوط تشبه طرائق الدم — ومعكم  
مأخوذ من عكم المتاع بمعكم من باب ضرب اذا شده بثوب — واحتمل القرم وتحملوا ذهبوا وارتحلوا — وحاصل معنى  
البيت ان القوم لما عزموا على المسير امروا القيان برد الجمال الى الحى لشداقتها عليها فرددونها اليه ثم شددت عليها اقتناها

وانما سمو بالجل ليشبهوا حال المسمى بها بحال من يوصف بالجملة وهذا يقتضى الحكاية لانه يجرى مجرى المثل فكوا الكلام كما كان في أول حال ، الثاني من المركبات اسمان رُكِبَ أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعد يكرب . ويشبه بما فيه تاء التثنية ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت أعجمي فانحط عن درجة اسماعيل وابراهيم فبني على الكسر لذلك ، الثالث من المركبات المضاف وهو ضربان اسم غير كنية نحو ذى النون وعبد الله وامرى القيس وكنية نحو أبى زيد وأبى جعفر وقد مضى الكلام عليه قبل •

قال صاحب الكتاب **و** والمنقول على ستة أنواع منقول عن اسم عين كنور وأسد ومنقول عن اسم معني كفضل وإياس ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة ومنقول عن فعل إما ماض كشر وكسب وإما مضارع كتغلب ويشكر وإما أمر كاصمت في قول الراعي

أشلى سلوقيةً باتت وبات بها    بوحش اصمت في أصلاها أود

وأطرقا في قول الهذلي :

على أطرقا باليات الخيا    م إلا النمام وإلا العصي

ومنقول عن صوت كنية وهو نبر عبد الله بن الحارث بن نوفل ومنقول عن مركب وقد ذكرناه •

قال الشارح اعلم أن الاعلام على ضربين منقول ومرتجل والغالب عليها النقل ومعني النقل أن يكون الاسم بازاء حقيقة شاملة فنقله الى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يتسمى بها في الاصل ، وهو على ثلاثة أضرب منقول عن اسم ومنقول عن فعل ومنقول عن صوت ، فأما الاول وهو النقل عن الاسماء فضربان عين ومعني فالعين يكون اسماً وصفة فالمنقول عن الاسم غير الصفة نحو رجل سمي بأسد أو نور أو حجر هي في الاصل أسماء أجناس لانها بازاء حقيقة شاملة وانما نقلتها الى العلمية فصارت لذلك تدل على مخصوص بعد أن كانت تدل على شائع ، والمنقول عن الصفة نحو مالك وفاطمة فهذان الاسمان وصفان في الاصل لانهما أسماء فاعلين تقول هذا رجل مالك فهو فاعل من الملك قال الله تعالى ( مالك يوم الدين ) وقال تعالى ( قل اللهم مالك الملك ) وفاطمة فاعلة من فطمت الام ولدتها فهي فاطمة وكذلك حاتم ونائلة حاتم فاعل من حتمت الامر اذا أحكمته أو من الحتم وهو القضاء ونائلة فاعلة من نلته نولا ونولته أى أعطيته فهذه في الاصل أوصاف لانها أسماء فاعلين ثم نقلت فصارت أعلاماً كما صار أسد ونور كذلك ، وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فانها تقرر فيه بعد النقل نحو الحارث والعباس ، وما نقل منها مجرداً من الالف واللام لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم ونائلة وما فيه الالف واللام بعد النقل فاشعار فيه بتبقية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكام الصفة كما قال الاعشى • أتانى (١) وعيد الحوص

وجعل عليها من البرود التزديدية فصارت كل الجمال مشدودة بهذه البرود لشدها عليها فوق الاقتاب - والبيت هكذا ردانيان جمال الحى فاحتملوا • فكأها بالتزديدات معكوم    اه من اللسان والموجود في النسخة فكاهم

بضمير جمع المذكر والمعنى لا يستقيم عليه كما هو ظاهره مصححه

(١) تمامه • فيا عبد عمر ولونهرت الاحاوصا • والبيت من قسيده لاعشى قيس نفر فيها عار بن الطفيل قاتله الله



مِنْ آلِ جَعْفَرٍ • فجمعه جمع الصفة كما نجمعه قبل النقل على حد أحمر وحر ، قال الخليل كأنهم جماعه  
الشيء بعينه يريد أنهم لمحو انصافه بمعنى ذلك الاسم ، وأما ما نقل من الاسماء وهو معنى نحو فضل  
ولياس وزيد وعمرو فهذه كلها معان لانها مصادر في الاصل ففضل مصدر فضل فضلاً ولياس مصدر  
آسه يؤوسه إياساً وأوساً اذا أعطاه وزيد مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة فأما قوله :

وَأَنْتُمْ مَعَشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ فَأَجِيعُوا أَمْرَكُمْ طَرّاً فَيَكِيدُونِي

فانه مصدر وصف به على حد قولك رجل عدل وماء غور ، وأما الثاني وهو ما نقل من الفعل فقد نقل  
من ثلاثة أفعال الماضي والمضارع والامر فالماضي نحو شمرَّ اسم رجل وهو منقول من شمر إزاره اذا  
رفعه وشمر في الامر اذا خف ومنه ناقة شمرُّ أي سرية ومثله خضم بن عمرو بن تميم قال الشاعر :

لَوْلَا الْإِلَهُ مَسَكْنًا خَضَمًا وَلَا ظَلِيلًا بِالْمَشَاوِي قِيَمًا

أي بلاد خضمٍ يعني بلاد تميم ، ومن المسمين بالماضي كسب وهو من الكمسة وهو العدو السريع  
وهو رباى ومثله ترجم من قولهم ترجم عن الشيء ، وأما دئل فقبيلة أبي الاسود فان سيبويه لم يذكره في  
أبنية الاسماء وذكر الاخفش أنه قد جاء في المعارف والمعارف غير معول عليها في الابنية لانه يجوز أن  
يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام وذكر الاخفش أنه اسم دُوبية تشبه ابن عرس وأنشد :

جَاهُوا بِمَيْشٍ لَوْ قِيسَ مَعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَعَسِ الدُّمْلِ

فعلى ذلك (١) نحتل قبيلة أبي الاسود أن تكون من هذا فتكون كأسد ونور ، والآخر أن يكون منقولاً  
من الفعل مثل شمر وخضم من قولك دأل يدأل وهو مشى فيه بغي ونشاط كأنه قيل دئل في هذا المكان  
كما يقال سير فيه وعدي فيه ثم سى به مفرداً ، وأما المضارع فنحو يشكر وتغلب ويزيد وهو كثير ،  
وأما الامر فنحو قولهم في الفلاة لصمت وإصمته قال الشاعر (٢)

أَشْلَى سَلَوَقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوَحْشٍ لَصِمَتْ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ (٣)

قوله أشلى أى دعا يقال أشلى الكلب اذا دعاه وآسده اذا أغراه بالصيد والضمير في أشلى يعود الى

على ابن عمه علقمة الصحابي رضي الله تعالى عنه - والحوص والاحاوص جمع احوص من الحوص وهو ضيق في مؤخر  
المين واراد بالحوص والاحاوص اولاد الاحوص بن جعفر وهم عمرو وعوف وشريح والاحوص اسمه ربيعة سمي  
احوص لضيق كان في عينه وعبد عمر وهو عبد بن عمرو بن الاحوص وجواب لوفى قوله فيا عبد عمر ولونيت الخ محذوف  
اى لونهيتهم لكان خبرا لهم ويجوز ان تكون لولتني على سبيل التهكم فلا جواب لها وانما وجه الكلام الى عبد عمرو  
لانه كان رئيس الحوص حينئذ وانما قال الاعشى ذلك لان علقمة كان قد وعد بالقتل بدليل قوله في القصيدة بمد هذا بابيات  
• فان تعدني اتعدك بمثلها \* وسوف ازيد الباقيات القوارصا \* والقوارص الكلمات المؤذية يريد انى

ازيدك على الابداء قصائد الهجو اه من الخزانة ملخصا

(١) في نسختين فعلى هذا (٢) في نسخة قال الشاعر الراعى

(٣) زاد في نسخة البيت للراعى كما ذكر واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من قصيدة يمدح بها عبد الله بن معاوية واوها  
طاف الخيال بالصحابي وقد جحدوا • من ام علوان لنحو ولاصدر

الصائد وسلوئية منسوبة الى سلوق وهي قرية باليمن ينسب اليها السيوف والكلاب والضمير في باتت يعود الى سلوكية والضمير في بات يعود الى الصائد ، واصمت فلاة بعينها كأنه في الاصل فعل أمر من صَمَتَ يصمُت اذا سكَّت كأن إنساناً قال لصاحبه اصمت يسكنه ليسمع حساً أو يكون في فلاة يسكت المرء فيها صاحبه خوفاً فسمى المكان بالفعل خالياً من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموع في مضارع صمت يصمت بالضم والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الاسماء كما قطعت الهمزة في التسمية وذلك أن همزة الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الأفعال نحو انطلق انطلاقاً واقتدر اقتداراً فأما الاسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنما دخلت على أسماء قليلة نحو ابن وابنة واثنين واثنتين وامري وامرأة واسم واست وليس هذا منها وإذا نقل الفعل الى الاسم لزمته أحكام الاسماء فقطعت الألف لذلك وربما أنشأوا فقالوا أصمته ايذاً بغلبة الاسمية بعد التسمية وشجعهم على ذلك تأنيث المسمى وهو المفازة والاصلاب جمع صاب وهو الظاهر والأود الاعوجاج والمراد أنها ذات هبوط وصعود وهي موحشة فأما أطرقا في قول الهدلي

عَلَى أَطْرَفَا بَالِيَاتِ الْخَلِيَا ۖ إِلَّا الشُّمَامُ ۚ وَالْأَعْمَى

فان البيت لابي ذؤيب الهذلي من قصيدة أولها

عرفت (١) الديار كرقم الدوى يزورها الكاتب الحِميرى

وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة وتروى مقيدة ساكنة وهي من المتقارب فن أطلقها كانت من الضرب الأول ووزنه فعولن فعوى يو ومن قيدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعل فعوى ، وأطرقا اسم بلد قال الأصمعي سمي بقوله أطرق أى اسكت كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه أطرقا أى اسكتا لنسمع فسمى المكان أطرقا ، ووضع على أطرقا نصب على الحال من الديار وكذلك باليات الخيام نصب على الحال أيضا والمراد عرفت الديار على أطرقا أى فى هذه الحال ، وقوله إلا انهم وإلا العصى بروى النمام بالرفع والنصب فن نصب فلا اشكال فيه لانه استثناء من موجب ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف والتقدير الا النمام وإلا العصى لم تبلى ومن نصب النمام ورفع العصى فانه حمله على المعنى وذلك أنه لما قال بليت الا النمام كان معناه بلى النمام فعطف على هذا المعنى ونوهم اللفظ ؛ ومثله قول الآخر

وَعَصُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ • مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّنًا أَوْ مُجَانَفَ (٢)

ألا ترى أنه رفع أو جلف على معنى بقي من المال مسحت به ونحو منه قوله

(١) الدوى جمع دواة وهى المحبرة وقوله يذرها مضارع زبر مضاعف زبر يقال زبر الكتاب يزره ويزره من باب نصر و ضرب زبرا كتبه واليت فى اللسان هكذا

\* عرفت الديار كخط الدوى به حبره الكاتب الحبرى • اه من اللسان ماخصا

(٢) البيت للفرزدق والمسحت المهلك والمخلف الذي بقيت منه بقية اه نسان

غداة (١) أحملت لابن أصرم طعنة • حصن بن عبيطات السدائف والخمر

وذلك أنه رفع الخمر على نوم رفع المبيطات لأنه إذا أحلتها الطعنة فقد حلت هي ، ومن قيد القافية جاز أن يكون المعنى مرفوعاً كالمطلقة على ما ذكرناه وجاز أن يكون منصوباً بالعطف على التمام إلا أنه أسكن للوقف وما فيه الالف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجور ، وفي أطرقا ضمير وهو الالف التي هي ضمير التثنية « فان قيل » فإذا سمي به وفيه ضمير فانه يكون جملة فينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية في المركبات نحو فأبط شراً وشاب قرناها فالجواب أن أطرقا له جهتان جهة كونه أمراً وجهة كونه جملة فأورده ههنا من حيث أنه أمر ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة لجاز ، وقد روى بعضهم علا أطرقا بضم الراء كأنه جعله جمع طريق ويجعل علا فعلا من العلو وفيه ضمير كأنه قال السبيل علا أطرقا وعلى هذا يكون قد أنث للطريق لان فعلا وفعالا إنما يجعلان على أفعل اذا كان مؤنثاً نحو عناق وأعنق وعقاب وأعقب ويكون باليات الخيام صفة أطرق ، وقيل أطرقا بالكسر جمع طريق في لغة هذيل ويقوي هذه المقالة رواية من قال أطرقا بالضم ومجاز ذلك أن يكون مة صورا من أطرقاء كأنه جمع فعلا على أملاء كصديق وأصدقاء ثم حذفت الالف الاولى التي للمد فعدت ألف التأنيث الي أصلها وهو القصر وينبغي أن تكتب الالف بالياء على حد كتبها في حباري وسماني ولا شاهد فيه على هذين الوجهين والثالث الصوت قد نقل الصوت الى العلم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث بيبة فبيبة صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها

لَأُنَكِّحَنَّ بَيْتَهُ • جارية خديجة (٢)

مُكْرَمَةٌ مُحَبَّةٌ • ثَعْبٌ أَهْلُ الكَعْبَةِ

فقال عليه فسي به •

قال صاحب الكتاب ﴿ والمرئجل على ضربين قياسي وشاذ فالقياسي نحو غطفان وعمران وحمدان وقميس وحننف والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة ﴾

قال الشارح اعلم ان المرئجل في الاعلام ما ارتجل للتسمية به أي اخترع ولم ينقل اليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدة والخطبة اذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية واشتقاقه من الرجل كأن الشاعر والخطيب أنشأها وهو على رجله في حال الانشاء « وهو على ضربين » كما ذكر « قياسي وشاذ » والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلا له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وغطفان وقميس وحننف فهذه الأسماء مرتجلة للعلمية لانها لم تكن موضوعة بازاء شيء من الأجناس ثم نقلت منه الى العلمية وانما بنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلا لها من حيث أن لها نظيرا في كلامهم « فحمدان » في العلم كحمدان اسم نبت وصفوان للحجر الأملس « وعمران » كسرحان وهو الذئب وحرمان وعصيان

(١) في اللسان عبط الذبيحة يعبطها عبطا نحرها من غير داء ولا كسر وهي سميعة فتية الى ان قال وقال ابن برزخ العبط من كل اللحم وذلك ما كان سلبا من الافات الا لكسر ثم قال قال ابن الاثير العبط الطري غير النضيج والسدائف جمع سديف وهو السنام المقطع وقيل شحمه اه (٢) خديجة ضحمة

مصدرين « وقعس » مثل سلب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو قعس بن طريف « وحننف » اسم رجل أيضا وهما حننفان حننف وأخوه سيف ابنا أوس بن جري اليربوعي وليس فيها خروج عن مقتضى القياس من اظهار تضعيف أو تصحيح معتل نحو حيوة ومكوزة ، ومن المرتجل المدول نحو عمر وزفر وزحل كله مرتجل لانه لا يدل إلا في حال التعريف « وأما الشاذ » فما كان بالضد مما ذكر مما يدفعه القياس فن ذلك « محبب » اسم رجل القياس فيه محب بالادغام نحو مقر ومرد لانه مفعول من الحبة والميم زائدة لقولك أحبت وحببت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهدد ملحقا بجعفر واظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب م ح ب فلذلك كان من الشاذ ، ومن ذلك « موهب » في اسم رجل « موطب » في اسم مكان وكلاهما شاذ لان ما فاؤه واو لا يأتي منه مفعول بفتح العين انما هو مفعول بكسرهما نحو موضع وموقع ومورد وموجل وموعد ، ومن الشاذ « مكوزة ومزيد » قياسهما مكازة ومزاد كفازة ومعاش (١) تقلب الواو والياء فيهما ألفا بمد نقل حركتهما الى ما قبلهما ومثله في الشذوذ مريم ومدين لا فرق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم ، ومن الشاذ « حيوة » اسم رجل وأصله حية مضاعف الياء لانه ليس في الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لان القياس يقتضي اذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياء على حد سيد وميت وأما أن تجتمع الياء ان فتقلب الياء واوا فلا .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه الى لقبه قليل هذا سعيد كرز وقيس قفة وزيد بطة واذا كان مضافا أو كنية أجري اللقب على الاسم قليل هذا عبدالله بطة وهذا أبو زيد قفة »

قال الشارح اعلم أنك اذا لقبت مفردا بمفرد أضفته اليه نحو « سعيد كرز » كان اسمه سعيدا ولقبه كرز فلما جمع بينهما أضيف العلم الى اللقب وكذلك « قيس قفة وزيد بطة » وانما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أمماتهم ألا ترى أن أصل أمماتهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وامرئ القيس وأبي بكر وأم جعفر وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم الى اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبهه فاذا أضفت الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا أضفته الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريف بالاضافة وجعلت الاقارب معارف لانها قد جرت مجرى الاعلام وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالالف واللام قبل التلقب كما أنا اذا قلنا الشمس كان معرفة بالالف واللام واذا قلنا عبد شمس كان من قبيل الأعلام « فان قيل » كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو إلا اضافة الشيء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أضيف الى اللقب واتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يضاف الى الاسم نحو ذات مرة وذو صباح ونحو قوله

• اليكم ذوى آل النبي تطأمت • والاضافة على هذا حقيقة بمعنى لام الملك والاختصاص فتقولك قيس قفة أى المختص بهذا القب أو كأن هذه اللفظة ملكت القلب ، فان كان العلم مضافاً أفردوا القب كقولهم عبد الله بطة ليصير بمنزلة أبي بكر زيد فيكون من قبيل عطف البيان فعبد الله كأبي بكر وبطة كزيد فلم يخرج عن حد استعمالهم •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد سموا ما يتخذونه ويأفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام فى الانامى وذلك نحو أعوج ولاحق وشدقم وعليان وخطة وهيلة وضمران وكساب ﴾

قال الشارح اعلم ان الاعلام وضعت على الاشخاص ليميز بعضها من بعض والاشخاص على ضربين آدمية وغير آدمية فالآدمية قد تقدم شرحها وغير الآدمية على ضربين « منه ما يتخذ ويؤلف كالخيل والابل والغنم والكلاب » فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاماً ليمتاز كل شخص باسم ينفرد به كالانامى وذلك نحو « أعوج » وهو فرس مشهور للعرب كان فى الجاهلية سابقاً ينسب اليه الخيل الاعوجية قال الشاعر

نَجَوْتُ وَلَمْ نَمُنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةٌ سَوَى جَيْدِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَ

« ولاحق » وهو فرس كان لماوية بن أبى سفيان رحمه الله مشهور واسم فحل كان لغنى أيضاً « وشدقم » وهو فحل من الابل كان للنعمان « وعليان » جل كان اكليب بن وائل قال « ودُونَ عَلِيَّانَ خَرَطُ الْقَتَادِ » « وخَطَّةٌ وَهَيْلَةٌ » وهما عنزا سوء وقيل هيلة شاة كانت لقوم من العرب من أساء اليها درت له بلبنها ومن أحسن اليها وعلفها فطحنه فكانت العرب تضرب بها المثل وفي المثل (١) لعن الله معزى خيرها خُطَّةٌ وقال الكيت يخاطب الابرش الكلبى

فَإِنَّكَ وَالنَّحْوَلَ عَنْ مَعْدَرِ كَهْيَاةٍ قَبْلَنَا وَالْحَالِيِنَا

« وضمران » وهو كلب « وكساب » وهى كلبة •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج الى التمييز بين أفرادها كالطير والوحوش وأحناش الارض وغير ذلك فان العلم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أولى به من بعض فاذا قلت أبو براقش وابن دأية وأسامة وثمالة وابن قرة وبنت طبق فكأنك قلت الضرب الذى من شأنه كيت وكيت ، ومن هذه الأجناس ماله اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة والثعلب وثمالة ومالا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان ، وقد صنعوا فى ذلك نحو صنيعهم فى تسمية الانامى فوضعوا للجنس اسماً وكنية فقالوا الأسد أسامة وأبو الحارث والثعلب ثمالة وأبو الحصين والضبيع حضاجر وأم عامر والمقرب شبوة وأم عريط ، ومنها ماله اسم ولا كنية له كقولهم قم للضبعان وماله كنية ولا اسم

(١) المعزى يصرف فى حال تنكيره لان الفه للاحق بدرهم وسوءه لالتأنيث كما هو قول سيديويه وهو اسم جمع والائى ماعزة ومعزاة والمثل فى اللسان هكذا فيج الله عنز أخيرها خطة ثم قال قال الاصمغى اذا كان لبعض القوم على بعض فضيلة الا انهم اخسية قيل فبح الله معزى خيرها خطة وخطة اسم عتر كانت عتر سوء اه من اللسان

له كَأَبِي بَرَأَش وَأَبِي صَبِيرَة وَأُم رِيَّاح وَأُم عَجَلَان ۞

قل الشارح اعلم ان العلم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام فانه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو فاعلم فيه يختص شخصا بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أسامة وسماعة فان هذين الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد ومن الثعلب وانما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالاناسي وذلك لان لكل واحد من الاناسي حالا مع غيره من معاملة أو مباينة فاحتاج الى اسم يخصه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذونه الناس ويثبت عندهم وبألفونه من خيلهم والبهائم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد (١) منها لقباً يخصه دون غيره نحو أعوج ولاحق وذلك أنه قد يختص بزيادة حسن أو فضل عدو فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفرادها بالالقب الخاصة ليخبر عن كل واحد بما فيه من المعنى أو يؤمر له بزيادة نظر ، وأما هذه السباع التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع فاذا قلت « أسامة » أو « سماعة » أو « ابن قرة » فكأنك قلت هذا الضرب الذي رأيته أو سمعته به من السباع أو غيره وهي أعلام معارف لا محالة يدل على أنها معارف أن ما كان منها مضافاً فتعريفه بين بترك صرف ما أضيف اليه نحو ابن قرة وحمار قبان وما كان منها مفرداً فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتين للتعريف ألا ترى أن ابن مخاض وابن لبون وابن ماء لما كن نكرات دخلت فيها أضيفت اليه الالف واللام لتعرف شيئاً من شيء كما تفعل في الغيل والكلاب قل الشاعر :

وَابْنُ اللَّبُونِ (٢) إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

وقال الآخر

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ قُفَيْمًا كَفَضَّلِ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

قال الآخر

مُقَدَّمَةٌ قَرَأَ كَأَنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرُّعْدُ

وبما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا أسامة مقبلاً ورأيت سماعة مولياً ولو كانت نكرات لم يقع الحال بعدها ، واعلم ان هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا الا ان تعريفها أمر لفظي وهي من جهة المعنى نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها شخصاً بعينه

(١) في نسخة شخص (٢) يقال للبعير ان اذا قرنا في قرن واحد قد لزا وكذلك وظيف البعير يلزان في القيد اذا ضيق والقرن الحبل يشد به البعيران — البزل جمع بزول يقال بزل البعير بيزل بزو ولا فطر نابه اي انشق فهو بازل وذكرنا كان اوانى وذلك في السنة التاسعة ثم قال سمي بازلا من البزل وهو الشق وذلك ان نابه اذا طاع يقال له بازل لشقه اللحم عن منبته شقا — القناعيس جمع قنماس وهو الجمل الضخم العظيم ويقال رجل قنماس شديد منيع ورجل قناعيس بالضم اي عظيم الخلق والجمع القناعيس بالفتح اه ملخصا من اللسان

دون غيره الا أن الشيع لم يكن لانه بازاء حقيقة شاملة بل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بازاء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك « أبو براقش » وهو طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألواناً يضرب به المثل في التلون قال الشاعر :

يَعْدُوا عَلَيْكَ مَرْجَلَيْنِ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا  
كَأَنِّي بَرَأَقَشَ كُلِّ لَوْنٍ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ

ومن ذلك قولهم « ابن داية » للغراب قيل له ذلك لانه يقع على داية البعير فينقرها والداية من البعير الموضع الذي يقع عليه خشب الرجل فيعقره ، وقالوا « ابن قرة » لضرب من الحيات الى الصغر كأنه سمي بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قرة والجمع قتر كأنه منقول منه ، وقالوا « بنت طبق » لضرب من الحيات وأصله الداهية وقيل بنت طبق سلحفاة تزعم العرب أنها تبيض نسما وتسمين بيضة وتبيض بيضة تنقف عن أسود ، وقالوا « ابن مقرض » لدويبة دون الفأر ولونها الى الغبرة وقيل هي الدلق واسمها بالفارسية دله تقتل الحمام ، وقالوا « حمار قبان » وهو دويبة مستطيلة ذات أرجل والمسموع فيها ترك الصرغ فعلى هذا يكون فعلان من قب في الارض اذا ذهب فيها وربما صرفها بعضهم فيجعلها فعلا من قبن وهو مثل قب فيكون كحسان ان جعل من الحسن كانت النون أصلا وانصرف وان جعلته من الحسن لم ينصرف قال الشاعر :

يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ أَرْنبًا

فتقول في الجملة رأيت حمر قبان ، وقالوا « سام أبرص » لضرب من العطاء فسام اسم فاعل من السم كأنه ذو سم وأبرص أفعل من البرص قيل له ذلك لبياض لونه ، وقالوا « ابن آوى » وهي دابة قريبة من الثعلب وتسمى بالفارسية شغال والجمع بنات آوى ، وآوى منه لا ينصرف لانه على زنة أفعل معرفة ، وقالوا « ابن عرس » لدابة دون السنور سوداء في عنقها بياض والجمع بنات عرس وحكي الاخفش بنو عرس أيضاً وعرس ههنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالاً نحو قوله هذا ابن عرس مقبلاً ؛ وقالوا « للضبع » حضاجر وقنام وجعار وأم عامر لحضاجر جمع حضجر وهو العظيم البطن قال الشاعر

حِضَجْرٌ كَأَمْ تَوَآمِينَ تَوَكَّاتٌ عَلَى مَرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ

أراد أنه عظيم البطن كأمراة متهم تم لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر واتكأت على مرفقها فنتأ بطنها وعظم فكأن الضبع سميت بذلك اعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها فصار علماً ، وجعار وقنام معدولان كحذام وقطام وقالوا للذكر من الضباع قثم كعمر وزفر وقيل لها جعار وقنام للمطخها بجمرها والجمر نجو كل ذات مخلب من السباع ويقال للأمة قثام لأنها كما يقال دفار ، وقالوا « أم صجلان » لطائر أسود أبيض أصل الذنب من تحت وربما كان أحمر واسمه الفتاح ، « وقد أجروا هذه الاشياء مجرى الأنامى فمنها ماله اسم جنس ولقب وكنية « كالأسد والثعلب فأسد وثعلب من أسماء الاجناس كرجل وفرس وأسامة وثعالة علان كطلحة وحمة شبهوهما بما سمي من المذكورين وفيه ناه

الثانيث « وأبو الحارث وأبو الحصين » كأبي القاسم وأبي الحسين ومثله « ضبع وحضاجر وأم عامر » وكذلك « عقرب وشبوة وأم عريط » فضبع وعقرب أسماء جنس وحضاجر وشبوة علمان قال الشاعر

هَلَّا غَضِبْتَ لَيْتَ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَّاجِرُ

كما قالوا للمرأة دنانير ومصاييح وشبوة كنية وعزة « وأم عريط وأم عامر » كنيستان كأُم هاني وأم سلمة « ومنها ماله علم ولا كنية له » كقولهم للضبعان « قثم » فقولهم قثم بمنزلة عرو زفر ونحوهما من المعدول ، ومن ذلك « حمار قبان » وهو بمنزلة عبدالله وأمرى القيس ونحوهما من الاسماء المضافة « ومنها ماله كنية ولا علم له » كقولهم « أبو براقش وأبو صبيدة وأم رباح » للقرود في لغة أهل اليمن « وأم عجلان » وهذه كلها كني ولا علم لها « وابن عرس » بجري مجري الكنية وهو معرفة ألا ترى أنه لا يدخل عليه الالف واللام فلا يقال ابن العرس ، ومن الكني « أم جبين » لدابة قدر الكف وربما جاء في الشعر الفصيح أم الجبين قال الشاعر

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْفَرَنْبِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَمَصَا الْخَلِيلِ

يَقُولُ الْمُجْتَانُونَ عَرُوسُ تَيْمٍ سِوَى أُمِّ الْجُبَيْنِ وَرَأْسِ فِيلٍ

فأم جبين تجري مجرى أم زيد وأم الجبين تجري مجرى أم الحارث وأم الهيثم .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وقد أجروا المعاني في ذلك مجري الاعيان فسموا التسبيح

بسبحان والمنية بشعوب وأم قشعم والغدر بكيسان وهو في لغة بني فهم قال

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُوهْلُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

ومنه كنوا الضربة بالرجل على مؤخر الانسان بأُم كيسان والمبرة بيرة والفجرة بفجار والكلية برزور قال « عُدَّتْ عَلَى بَرْزُورًا » وقالوا في الاوقات لقيته غدوة وبكرة وسحر وفينة ، وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية »

قال الشارح اعلم انهم قد علقوا الاعلام على المعاني أيضا كما علقوها على الاعيان الا ان تعلقها على المعاني أقل وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان أقعد في التعريف من المعاني وذلك لان العيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق ما بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بين ، فمن ذلك قولهم « سبحان » هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وانما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علما على هذا المعنى فهو معرفة لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون قال الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْمَةِ الْفَاخِرِ

فلم ينونه لما ذكرناه من أنه لا ينصرف فان أضفته فقلت سبحان الله فيصير معرفة بالاضافة وابتز منه تعريف العلمية كما قلنا في الاضافة نحو زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد ساب العلمية فأما قوله سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ (١)



الجد المكان المرتفع وفي تنوين سبحان هنا وجهان أحدهما أن يكون ضرورة كما يصرف مالا  
ينصرف في الشعر من نحو أحد وعمر والوجه الثاني أن يكون أراد النكرة ، وأما قولهم للنية « شعوب »  
فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فإن جعلته أمما للهوت انصرف لأنه مذكر ، قال أهل اللغة سميت  
بذلك لأنها تشعب أي تفرق وقد أدخل عليها الألف واللام فقليل الشعوب ويحتمل ادخال الألف واللام  
عليها أمرين أحدهما أن تكون زائدة على حد زيادتها في قوله « باعد أم العمر ومن أسيرها » ويحتمل  
وهو الامثل أن يكون روعي مذهب الوصفية فيها كأنه صفة في الاصل ألا ترى أنها على أمثلة الصفات  
نحو أكل وضروب فإذا اللام فيها بمنزلة العباس والحارث ويؤيد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنها سميت  
بذلك لأنها تشعب أي تفرق ومن قال شعوب بلا لام غلب جانب العلمية وعراها في اللفظ من مذهب  
الوصفية كما فعل من قال عباس وحسن وإن لم يمر من ذلك في المعنى ، وقد كنوا عنها « بأم تشعب » على  
نحو صنيعهم في الاعيان وانما كنوا عن النية بأم تشعب لأن الرجل اذا قتل اجتمعت عليه القشاعم وهي  
النسور ، ومن ذلك « كيسان » وهو علم على الغدر معرفة لشارتك به الى المعنى الخصوص فهو  
لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون ، وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الانسان « بأم  
كيسان » لأن ذلك يدل على تولية وغدر مأخوذ من الكيس لأن الغدر في الحرب والنكوص انما يكون  
من الاكياس لأن الاقدام والشجاعة نوع تهوّر ، وأما البيت الذي أنشده وهو قوله

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُؤُلُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

أورده ابن الاعرابي في نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ورواه ابن دريد للزمر بن ثوب في بني سعد  
وهم أخواله وكانوا أغاروا على إبله فقال

إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأَمْلَكَ مِنْهُمْ غَرِيبًا فَلَا يَفْرُرُكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدٍ

إذا مادحوا كيسان الخ وبعده

فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُصْقَى إِنَاؤُهُ إِذَا لَمْ يَزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَدِّ

وقيل هي لفسان بن ولة فشهد على تسمية الغدر بكيسان يهجو قوماً وصفهم بأنهم الكبار والصغير  
في الغدر فالعتلاء منهم وهم الكهول أسرع اليه من ذوي الجبل وهم المرد الشباب ، ومن الاعلام على المعاني  
قولهم « برة وفجار » أما برة فعلم على المبرة وأنشد سيبويه

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

فبرة اسم للخطاة التي هي المبرة وفجار علم على الفجرة والاصل أن يكون فجار معدولا عن فجرة أو  
فاجرة علماً كما أن حذام وقطام معدولان عن حازمة وقاطمة علمين ويؤيد ذلك أنه قرنها بقوله برة فكما  
أن برة علم بلا ريب فكذلك ما عدل عنه فجار ولو عدل عن برة هذه لكان القياس براؤ كفجار ، ومن  
ذلك زوبر يقال أخذ الشيء بزوبره أي كله قال الطرمح

وَأَنْ قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدْتُ عَلَى بَزَوْبَرَا

والمعنى وان قال غاو من تنوخ أى غير رشيد قصيدة بها جرب أى عيب من هجاء ونحوه عدت على بزور أى نسبت الى بكالها وجعل زور علماً على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه ؛ ومن الاسماء المعلقة على المعانى « غدوة وبكرة وسحر » اذا أردت ذلك من يوم بعينه فهى معارف ؛ فغدوة وبكرة لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جمعاً علمياً على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظى ألا ترى أنه لافرق بين غدوة وغداة فى المعنى وغداة نكرة ، وأما سحر فعرفة اذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الالف واللام فان أردت التنكير صرفته قال الله تعالى ( الا آل لوط نجيناهم بسحر ) ومثله « فينة » وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة أى الحين بعد الحين تريد الندرى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة فى الاصل ؛ ومثله قولهم للشمس الإلهة والإلهة فى اعتقاب تعريفين عليه ، ومن الاسماء المعلقة على المعانى « أسماء العدد » وهى معرفة لانها عدد معروف القدر ألا ترى أن ستة أكثر من خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة واذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاماً على هذه المقادير ، وقد يدخلها اللام فيقال الثلاثة نصف السنة والسبعة تعجز عن الثمانية واحداً فتكون مما اعتقب عليه تعريفان ، فاذا قلت عندى ستة كان المراد الجنس المحدود لانفس العدد لان العدد لا يكون عندك ، واعلم ان هذه الاسماء مبنية على السكون لانها لم تقع موقع الاسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة ، والاعراب فى أصله إنما هو للفرق بين اسمين معنى كل واحد منهما يخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الاسماء على الحد الذى يستوجب به الاعراب سكنت وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو صه ومه فان أوقفنها موقع الاسماء أعربتھا وذلك قواك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فأعربت هذه الاسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن الاعلام الامثلة التى يوزن بها فى قواك فعلان الذى مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف ووزن طلحة وإصبح فعلة وإفعل ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الامثلة التى يوزن بها الاسماء والافعال من الاعلام الخاصة المعلقة على المعانى لاشارتك بها الى معنى معرفة وميزانها منزلة اسم غير صفة وان مثلت به الصفة فان أوقفته موقع نكرة كان اسماً منكوراً وان أوقفته موقع معرفة كان اسماً معرفة ثم ينظر فان كان فيا فى حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً مثال ذلك أنا تقول كل أفعل يكون صفة لا ينصرف فتصرف افعل هذا لان كلا توجب له التنكير كقولك كل رجل وهو اسم ليس بصفة فليس فيه الاعلة واحدة وهى وزن الفعل فانصرف لذلك وان كان الممثل به لا ينصرف لان الذى مثلت به أحمر وبابه فيه علتان وزن الفعل والصفة ولا يتمتع أن ينصرف المثل ولا ينصرف الممثل به لان كل واحد منهما له حكم نفسه فى الصرف وتقول أفعل اذا كان اسماً نكرة فانه ينصرف فلا ينصرف أفعل هذا لانه فى موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفاً

نحو أفعل وأيدع لانهما ايمان نكرتان فليس فيهما علة سوى وزن الفعل فاننا اذا قلنا « فعلان الذي مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف » فان المثال في هاتين المسألتين والممثل به لا ينصرفان جميعاً الا ان المانع للصرف في المثال غير المانع في الممثل . وذلك أن المثال الذي هو فعلان لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون وكذلك قولك أفعل صفة للمثال الذي هو أفعل هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والممثل به نحو سكران لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أحمر لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والممثل به له حكم في الصرف يخصه ، وتقول « طلحة وإصبع فعلة وإفعل » ووزن طلحة فعلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث وإفعل مثال لإصبع لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اعلم واسلم والممثل به الذي هو اصبع ينصرف لانه نكرة (١) ليس فيه الا وزن الفعل وحده فاعرفه \*  
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يغلب بعض الأسماء الشائعة على أحد المسمين به فيصير علماً له بالغلبة وذلك نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصمق وابن كراع وابن رالان غالبة على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوم الى أحد من أخوتهم ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الأسماء ليست أعلاماً على الحقيقة لان العلم كل اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع ولا يدل على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه ألا ترى انك تسمى جعفراً وزيدا فجعفر اسم نهر قال الشاعر :

إلى بَلَدٍ لَأَبْقَى فِيهِ وَلَا أَذَى وَلَا نَبْطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرًا

وزيد مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وأنت اذا سميت رجلاً بأحدهما فلم تسمه لانه نهر أو زائد على غيره وهذه الاسماء أفعى ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وغيرها مما ذكره في الاصل شاملة كل مولود لهم والاسم اذا غلب واشتهر صار كالتواضع عليه وجرى مجرى العلم في افادة التعريف وذهاب الوم الى شخص بعينه حتي لا يقال لكل من كان ابناً لعمر وعباس ابن عمر وابن عباس حتي يقيّد باسمه أو صفته « فابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « وابن عباس » غلب على عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضى الله عنه « وابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود « وابن الزبير » غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل في الفقه يقال فقه العبادلة وقوله « العبادلة » تكسير عبد الله لانه ركب من المضاف والمضاف اليه اسم رباعي نحو عبدل ثم جمعوا على عبادلة كهيارفة وصياقلة وقد يفعلون مثل ذلك في النسب قالوا عبدري وعبشي في النسب الى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا الى عبدري وعبشم فعلى هذا قياس تكسيه هبادرة وعباشمة وليس ذلك بقياس ، وقالوا « ابن الصمق » والصمق رجل من كلاب معاصر النعمان بن المنذر واسمه خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب كان يطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب في جفانه فشتنها فرمي بصاعقة قتلتها فقال بعض أهله

وَإِنَّ خُوَيْلِدًا قَابِئِي عَلَيْهِ قَبِيلُ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ النَّهَامِي

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه حتي اذا قيل الصعق لا يفهم سواء ولا يسبق الوهم الى غيره ممن أصابته صاعقة وعرف ابنه يزيد بابن الصعق لشهرته وكان أفضل ولده مالا وأغزرم جودا وأكثرهم حروبا ووقع فلذلك اذا قيل ابن الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بنى أبيه الا بقيد أو قرينة ، وكذلك اذا قالوا « ابن رألان » هو ابن رألان الطائي السنبسي لا يسبق الوهم الى غيره من اخوته ، ومن ذلك « ابن كراع » المكلى لا ينصرف الوهم الى غيره من بنى كراع وذلك لغلبة الاستعمال فجرت هذه الاسماء بجرى الاعلام في التعريف وان لم تكنها لما ذكرناه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللازم في نحو (١) النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائمة ألا ترى أنها هكذا مرفين باللام اسمان لكل نجم عهدته المخاطب والمخاطب ولكل مهود ممن أصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب •

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التي ذكرها بالالف واللام من قبيل الاعلام في الشهرة وافادة التعريف وهي علي ضربين منها ما يلزمه الالف واللام ولا يفارقه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخير في اثباتها واسقاطها فالاول نحو قولهم « النجم للثريا والصعق لخويلد » والنجم أصله نجم لواحد النجوم ثم أدخل عليه الالف واللام فقالوا النجم لاي نجم كان بين المتخاطبين فيه عهد ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال قال الهذلي

فَوَرَدَنَ وَالْعَبُوقُ مَقْعَدُ رَابِيِ الضَّرْبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَنْتَلِعُ

فالنجم ههنا الثريا وقال الاصمعي هو الجوزاء وأنكره الرياشي ، يصف حمرا وردن الماء بليل ، والعبوق كوكب يطلع بحبال الثريا والرابي الامين الحافظ يقعد خلف ضارب القداح كلما نهد قدح حفظه كيلا يسدل ، والضرباء جمع ضارب أو ضريب يقول فوردن يعني الحر والعبوق من النجم مقعد رابي الضرباء ومقعد خلفهم وهذا في زمن الحر لان العبوق لا يكون من النجم بهذه الحال إلا في زمن الصيف فالنجم علم على الزريا كما ترى فاذا أطلق النجم فلا ينصرف الا اليه الا بقرينة ، وأما الثريا فتصغير الثروي فلي من الثروة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهي سبعة أو نحوها قال الشاعر

خَلِيلِي لِمَ نِي لِلثَّرِيَا حَاسِدُ وَإِنِّي عَلَى رَيْبِ الزَّمَانِ كَوَاجِدُ  
تَجْمَعُ مِنْهَا شَمْلُهَا وَهَاسِدَةُ وَأَقِيدُ مِنْ أَحَبَّتُهُ وَهَوَ وَاحِدُ

وأصلها ثريوا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الاول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء علي حد سيد وميت ثم دخلت عليها الالف واللام للعهد ثم غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائر ما يوصف بالثروة والكثرة ، وكذلك « الصعق » أصله صعق من قولهم صعق الرجل فهو صعق علي حد حذر فهو حذر وفهم فهو فهم فهو وصف عام لكل من أصابته صاعقة ثم دخلته الالف

(١) في نسخة فاللازم نحو بدون لفظة في

واللام لتعريف العهد ليخصه دون غيره من أصيب بالصاعقة على حد دخولها في النجم والثريا ثم غلب على خويلد حتى صار علماً وان كان تعريفها في لاصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه •  
 قال صاحب الكتاب ﴿ فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان في أنهما لا تنزعان ﴾  
 قال الشارح يشير الى أن التعريف في ابن عمر وابن عباس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنك لو نزع  
 الالف واللام من هذه الاسماء لزال التعريف كما لو حذفت المضاف اليه من ابن كراع وابن رألان  
 ونحوهما بطل التعريف لان تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف في النجم والثريا ونحوهما بالالف  
 واللام فلذلك قال • فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان • يعني من حيث أن التعريف  
 في الموضعين بهما لا بالوضع •

قال صاحب الكتاب ﴿ وكذلك الدبران والعبوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب  
 المخصوصة من بين ما يوصف بالدبور والعوق والسموك والثروة ﴾  
 قال الشارح : وما جرى بالغلبة مجرى لاعلام ولزمته اللام قولهم الدبران والعبوق والسماك للنجوم  
 المعروفة فانها أوصاف في الحقيقة مشتقة بمعنى الفاعل ولزمته اللام لانهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران  
 مأخوذ من دبر اذا تأخر بمعنى الدابر وهم يزعمون أن الدبران يتبع الثريا خاطباً لها ونظيره من الصفات  
 الصلتان وهو الذئب مأخوذ من السيف الصلت • والعبوق • مأخوذ من عاق يعوق بمعنى العائق قالوا  
 عاق الدبران عن الوصول الى الثريا زعموا أن الدبران جاء خاطباً وساق مهرها كواكب صفاراً معه تسمى  
 القلاص قال الشاعر

أما ابن طويق فقد أوفى بدمته كما وفي قلاص النجم حاديها

والعبوق بينهما في العرض الى ناحية السماك فكأنه يعوقه عنها ونظير العبوق من الصفات القيوم ،  
 و « السماك » من سمك لذا ارتفع والسماك سماكة أي مرتفعة ومنه النجوم السوامك ومعنى السماك السماك  
 فهذه الاسماء وان كانت بمعنى فاعل فالدبران بمعنى الدابر والعبوق بمعنى العائق والسماك بمعنى السماك فلا  
 يجوز إطلاقه على كل ما يطلق عليه فاعل فلا يقال الدبران لكل ما يقال فيه الدابر وكذلك العبوق والسماك  
 وذلك لان الاسمين قد يكونان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبنائهما مختلف فيختص أحد  
 البناءين شيئاً دون شيء للفرق ألا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعدل لما يعادل من الاناسي  
 والاصل واحد وهو عدل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الاخر للفرق ومثله  
 بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ  
 اليه والمرأة تحرز فرجها فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسماك والعبوق  
 ولا يطلق عليه الدابر والعائق والسماك وان كانت بمنها للفرق ، وما يجري هذا الجرى في لزوم الالف  
 واللام أسماء الايلم نحو الثلاثاء والاربعاء بمعنى الثالث والرابع واختص بهذا الزمان كما اختص العبوق  
 وبه فلا يقال لكل ثالث ورابع ثلاثاء وأربعاء فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يعرف باشتقاق من هذا النوع فلحق بما عرف ﴾

قال الشارح يريد انك لا تجدد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام لازمة الا وهو مشتق صفة فان جاء اسم عربي قد لزمته اللام ولا يعرف أصله الذي اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتق حملاً على ما ظهر من ذلك لان عدم اطلاعنا على ذلك جهل بما علم غيرنا \*

قال صاحب الكتاب \* وغير اللازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والملاء وما كان صفة في أصله أو مصدرأ \*

قال الشارح هذه الاسماء أعني الحارث والعباس وما كان مثلهما تدخلهما اللام ولا تلزم لزومها في نحو الدبران والعيوق والسماك والصعق وذلك أن تعريف نحو الدبران والصعق وأخواتهما في الحقيقة باللام فلو نزعتهما منها لتنكرت ولذلك لم يميز نزعها منها ، وأما « الحارث والعباس » ونحوهما فن تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام والذي يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وذلك لان ابناً مضاف الى العلم فجري مجرى أبي عمرو بن بكر ولو كان العلاء معرفاً باللام لوجب اثبات التنوين كما يثبت مع ما يعرف باللام نحو جاءني أبو عمرو بن العلاء واذا ثبت أنها أعلام فهي غير محتاجة في تعريفها الى اللام الا انها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعباس من قولك مرت رجل حارث بمعنى الكاسب كأنه يحرث لذيابه وكذلك عباس والعباس المحبوب الذي يعبس في الحرب وكذلك تقول رجل مظفر وهو مفعول من ظفره الله ، وأما « الفضل والعلاء » فهما وان كانا مصدرين في الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغة كما قالوا ماء غور ورجل عدل فجري لذلك عندهم مجرى الاوصاف الغالبة ، وهذه الصفات المنقولة ضربان أحدهما مانقل وفيه الالف واللام من نحو الحسن والعباس وما أشبههما والآخر مانقل ولا لام فيه من نحو سعيد ومكرم فأما ما نقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرم لان العملية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وأما مانقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما أدخل فيه الالف واللام بعد النقل فإعادة لمذهب الوصفية قال الخليل جعلها الشيء بعينه أي لم يجعلها كأنه سمي بها وانما جعلها أوصافاً مفيدة معنى الاسم في المسمى كما تكون الصفة فقرار اللام الابدان ببقايا أحكام الصفة ومن لم يثبت اللام وقال حارث وعباس ومظفر خلصها اسما وعراها من مذهب الوصفية في اللفظ وان لم نعر من روائح الصفة على كل حال ألا ترى انهم سموا الخبز جابراً قالوا لانه يجبر الجائع وقالوا للبلد واسط قال سيديويه سموه بذلك لانه وسط ما بين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وان لم تدخله اللام ، وقوله « وما كان صفة في أصله أو مصدرأ » يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدرأ موصوفاً به على سبيل المبالغة نحو الفضل والملاء من نحو هذا رجل فضل وعلاء ولا يريد كل مصدر ألا ترى أن نحو زيد وعمرو أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام \*

\* فصل \* قال صاحب الكتاب \* وقد يتأول العلم بواحد من الامة الدعاة به ولذلك من التأول بجري مجرى رجل وفرس فيجترأ على اضافته وادخال اللام عليه قالوا مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة قال

هَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ أَسَ زَيْدُكُمْ      بَأْبَيْضَ مَا ضَى الشَّمْرَتَيْنِ يَمَّارَن  
وقال أبو النجم      بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرَهَا      حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا  
وقال الآخر      رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَكًا      شَدِيدًا بِأَخْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ  
وقال الاخطل      وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّ      أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وعن أبي العباس اذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد وهو قليل

قال الشارح : اعلم أن العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائاه بتعريف العملية عن تعريف آخر الا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة وبصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فينشئ يجترأعلى اضافته وادخال الالف واللام عليه كما يفعل ذلك في الاسماء الشائعة فالإضافة نحو قواك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أحياناً تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر \* علا زيدنا يوم النقا الخ \* فالشاهد فيه أنه أضاف زيدا إلى المضمحل فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى أخيك وصاحبك ، والنقا الكتيب من الرمل وكتبه بالالف لأنه من الولو بدليل ظهورها في التثنية نحو قهوان ومن قال قتيان كتبه بالياء ، يذكرهم بوقمة جرت في ذلك المكان وكانت الغلبة لهم ، ومن ذلك قول أبي النجم (١)

\* باهد أم عمرو من أسيرها الخ \* الشاهد فيه ادخال اللام على عمرو يريد بأسيرها نفسه كأنه في أسرها لعشقه إياها ، ومن ذلك قول ابن ميادة (٢) \* رأيت الوليد بن البزید مباركا الخ \* الشاهد فيه قوله البزید والمراد به يزيد وأما الوليد فهو من باب الحسن والعباس ، ومن ذلك قول الاخطل \* وقد كن منهم حاجب الخ \* الشاهد فيه ادخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الاعرابي

يَالَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي      مَكَانَ مَنْ أَشْتَى (٣) عَلَى الرَّكَابِ  
فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر

يَزِيدُ سَلِيمٌ سَالِمُ الْمَالِ وَالْفَتَى      فَتَى الْأَزْدِ لِلْأَمْوَالِ غَيْرُ مُسَالِمٍ

فقال يزيد سليم فأضافه لما كان ثم شريك في الاسم يومهم (٤) تذكره وأضافه للتعريف وقوله سالم المال يهجو بذلك وينسبه إلى البخل ، ومثله في الإضافة قوله

يَاعُمَرَ الْخَيْرِ جَزِيَتَ الْجَنَّةِ      أَوْ كَسُ بُنْيَانِي وَأُمِّيَّةُ

ومن ذلك مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوهم مات وخلف لهم ترانا ناطقا وصامنا فأنوا أفعى فجران حكيم الزمان فجعل القبة الحمراء والذهب لمضر والافراس لربيعة والشاة لأنمار وأضيف كل واحد إلى ما حكم له به تعريفاً له بذلك ، واعلم ان هذه الاعلام متي أضفتها

(١) في نسخة زيادة أنشده الخليل في كتاب العين (٢) في نسخة واسمه الرماح بن ابرد ومياداة امه (٣) في نسخة امسى بدل اشقى (٤) في نسخة توهم تذكره فأضافه للتعريف

سأيتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها بعد تعريفاً اضافياً وجرت مجرى أخيك و غلامك في تعريفها بالاضافة فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو في قول من قال رأيت زيد عمرو ومررت بزيد عمرو لقلت من زيد عمرو بالرفع لا غير ولم تجز الحكاية فلا تقول من زيد عمرو بالنصب ولا من زيد عمرو بالجر كما لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت من صاحب عمرو بالرفع ، والذي يدل على ان الاسم لا يضاف الا وهو نكرة أن ما لا يمكن تنكيهه من الاسماء لا تجوز اضافته نحو الاسماء المضمره وأسماء الاشارة لا تقول هو بكر ولا هؤلاء زيد كما تقول غلام زيد وأصحاب بكر لان تعريف هذه الاسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها واذا قد علمت أن العلم متى أضفته ابتزته تعريفه وكسوته تعريفاً فتعلم انه اذا أضيف الى نكرة فهو نكرة نحو مررت بزيد رجل وعمرو امرأة الا انه يحدث فيه نوع تخصيص اذ جعلته زيد رجل ولم نجعله زيدا شائعاً في الزيدين كما انك اذا قلت غلام رجل استفيد منه انه ليس لامرأة ، وأما ادخال اللام عليه فقليل جداً في الاستعمال وان كان القياس لا يأباه كل الابه لانك اذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى رجل و فرس ولا تستنكر أن تدخل عليه لام التعريف وقد جاء في الشعر وما أقله نحو ما تقدم من الايات وذلك انه لما اعتقد فيه التنكير لمشارك له في الاسم اما نوهما أو وجوداً عرفه باللام ، ومن ذلك الحكاية عن أبي العباس أنه اذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فيقول المجيب فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد فجازها ما ذكرناه من اعتقاد التنكير مع قلته في الكلام وما ورد من ذلك في الشعر فضرورة وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على انها زيادة على حد زيادتها في اللات والعزى والذى والتي والآن ، وأما قول الشاعر • يَا بِي الظُّلُمَةَ مِنْهُ التَّوَقُّلُ الزُّفْرُ • فان الزفر هنا صفة وليس بعلم ومعناه السيد والنوفل الكثير العطاء فلو سميت رجلاً بزفر هذا بعد خلطك منه اللام لوجب صرفه لانه حينئذ كصرد ونفر وجعل وما لا ينصرف معدولاً عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه كزحل وقم وجشم ، وانما كثرت الاضافة في الاعلام ولم يستقبحوا ذلك فيها استقبحهم تعريفها باللام لوجهين أحدهما ان الاضافة قد تجدها في أنفس الاعلام كثيراً واسماً نحو عبد الله وعبد الصمد وذى الرمة وأبي محمد وسائر الكنى فلم ينفذ اللفظان أعنى العلم والاضافة والوجه الثاني ان الاضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تعالى ( هدياً بالغ الكعبة ) ( وهذا عارض مطرنا ) وعامة أسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحسن الوجه وليست اللام كذلك لانه لا ينوى فيها الانفصال ولا نجد اللام معرفة في الاعلام كما تعرفها الاضافة ، فأما الصعق والديران فانهما ليسا أعلاماً في الحقيقة على ما تقدم وانما تعريفها باللام وأما الحارث والعباس ونظائرها فان تعريفهما بالعلمية وانما دخلت اللام لانها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأقرت بعده ايذاناً بمعنى الوصفية وقد تقدم ذلك •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وكل منى أو مجموع من الاعلام فتعريفه باللام الانحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعان قال



وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَعْفَرَانَ وَابْنُ الْمُغَلَّلِ

أراد خالد بن فضلة وخالد بن قيس بن المضلل ، وقالوا الكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل وقيس بن عتاب وقيس بن هزيمة الكعبان والعامران والقيسان قال  
 \* أنا ابن سعد أكرم السعدينا \* وفي حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه هؤلاء الحمدون بالباب  
 وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك الاسامتان والاسامات ونحو ذلك \*

قال الشارح : اعلم انك اذا نثيت الاسم العلم ينكر وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصبرورته بلفظ لم يبق به التسمية في الاصل فيجري مجرى رجل وفرس فقيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرق بينهما أن الزيدان والعمران مشتركان في التسمية بزيد وعمر والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والأكدمية الا ترى انك لو سميت امرأة أو فرساً بزيد وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد لقلت الزيدان في التثنية لاشتراكهما في اللقب مع اختلاف الحقيقةين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاءني زيدان كريمة ورأيت زيدتين كريمين وممرت بزيدين كريمين فكريمة نكرة لاحالة وقد جرى وصفاً عليه فعلت بذلك أنه نكرة فاذا أردت التعريف كان باللف واللام والاضافة نحو الزيدان والعمران وزيدك وعمراك فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل فاذا لا تكون التثنية الا فيما يصح تنكيره فأما المضمرات من نحوها وأنتا والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هاتان وهذان فكلاهما صيغ صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية على ما سئدكر في موضعه ، وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التثنية والجمع وذلك انما جاء في الاماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضاً نحو أبانين وعمابتين وعرفات وأذرعات «فأبانان» جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانا متصلين لا يفارق واحد منهما صاحبه وحال كل واحد منهما في الخصب والقحط واحد لا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جرياً مجرى الشيء الواحد نحو يثرب ويذبل فخصا باسم علم كما خص يثرب ويذبل بذلك قال الشاعر

أَوْ أَبَانَيْنِ جَاءَ بِحُطْبُهَا رُمْلَ (١) مَا أَنْتُ خَاطِبٌ بِدَمٍ

وحال عمابتين وهما جبلان متناوحيان حال أبانين قال الشاعر

لَوْ أَنَّ عَصَمَ هَمَّائَيْنِ وَيَذْبُلُ سَمِعَ حَدِيثَكَ أَنْزَلَ الْأَوْعَالَ

ومثل ذلك من الجمع عرفات وهي معرفة لانها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون بعض ويبدل على أنها معارف ما حكاه سيدييه عنهم من قولهم هذه عرفات مباركا فيها فانتصاب الحال بعدها يدل على أنها معرفة ، وفيها لنتان الصرف وتركه والصرف أفصح من حيث كان جمعاً لمواضع مجتمعة كأن كل موضع منهم عرفة فجعلت مكانا واحداً ووضع لها اسم خاص وتنوينها في الحقيقة تنوين مقابلة والتاء للجمع لا لجرد التأنيث قال الله تعالى (فاذا أفضتم من عرفات) بالتنوين ، وحال أذرعات كحال عرفات قال امرؤ القيس :

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا      يَشْرِبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي

يروى بالصرف وتركه علي ما ذكر ، وكذلك يقولون هذان أبانان يبنين فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيد واقفا وربما قيل لكل واحد منهما أبان ، وما عدا ما ذكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحو قولك الزيدان والعمران فأما الأسماء التي ذكرها وهي الخالدان والكمبان وسائر ما مثل به فشاهد علي ما ادعاه من أنهم اذا ثنوا الاسم أو جمعه بنكر فاذا أرادوا تعريفه فباللام فن ذلك الخالدان وأنشد

\* وقبلي مات الخالدان النخ \* والصواب قبلي بالقاء وهو الاسود بن يعفر وقبلة

فَإِنْ يَكُ يَوْمِي قَدَدَنِي وَأَخَالَهُ      كَوَارِدَقٍ يَوْمًا إِلَى ظَمٍّ مَنَهْلٍ

والشاهد فيه قوله والخالدان والمراد خالد بن قيس من بني جحوان من بني أسد وخالد بن قيس بن فضلة بن المضلل وهو من بني أسد أيضاً ، وقال ابن السكيت في أصلحه الخالدان خالد بن فضلة بن جحوان بن قعس وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الأصغر بن منقذ بن طريف بن عمر بن قعين ، ووجه الشاهد فيه أنه لما ثني الخالدان يذكر إذا أريد تعريفهما عرفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية ، يقول ان كان قد دنا يومى فليست بأول الموتى قد مات قبلي الخالدان وكانا سيدين وإخال أظن انه قد قرب وبقي منه كما بقي من مسير الابل الى الماء للشرب ، والمناهل الواضحة التي يجتمع فيها الماء الواحد منهل ، ومثله الكمبان وهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة ابن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن بني صمصعة ، والعامران عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو أبو علي وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بني ملاعب الأسفة وهو أبو براء ، وقالوا القيسان وهما من طيء قيس بن عتاب بن أبي جازنة من بني حنود وقيس بن هرمة بن عتاب وقد روي عتاب بالنون وعتاب بالثاء وهو المشهور ابن أبي جازنة ، وأما قول الآخر وهو رؤبة

\* أنا ابن سعد أكرم السعدينا \* فالرواية بنصب أكرم على الفخر والمدح ولو خفضت على النعت لجاز ، وقال السعدينا لان السعدود في العرب كثير منهم سعد بن مالك في ربيعة وسعد بن ذبيان في غطفان وسعد بن بكر في هوازن وسعد بن هذيم في قضاة ورؤبة من بني سعد بن زيد مناة بن تميم وفيهم الشرف والمدد ، وأما المحمدون في حديث زيد بن ثابت فهم محمد بن أبي بكر ومحمد بن جاطب ومحمد ابن طلحة بن عبيد الله ومحمد بن جعفر بن أبي طالب ، وأما طلحة الطلحات فهم طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي وفيه يقول عبد الله بن قيس الرقيات

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا      بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

قبل انما قيل له ذلك لانه كان في أجداده جماعة يسبون بطلحة فأضيف اليهم لانه كان أكرمهم ، وقيل كان في زمانه جماعة اسم كل واحد منهم طلحة فعلاهم بالكرم والطلحات المعروفون بالكرم هم طلحة بن عمر ابن عبيد الله بن عمرو بن يعمر بن عثمان التيمي وهو طلحة الجود وطلحة بن عبد الله بن عوف بن أبي عبد الرحمن بن عوف الزبيري وهو طلحة الندي وطلحة بن الحسن بن علي وهو طلحة الخير وطلحة بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو طلحة الدراهم ، وأما ابن قيس الرقيات فهو عبيد الله بن قيس الرقيات

ابن شريح بن مالك بن ربيعة وهو الذويم وأما نسب قيس الى الرقيات لانه تزوج عدة نسوة وافق  
اسماؤهن كاهن رقية في قول الاصمعي وقال غيره كانت له عدة جدات اسماؤهن كاهن رقية وقيل انما  
أضيف اليهن لانه كان يشب بعدة نساء تسمين رقية وهو قول السكري وقيل سى رقيات كما يسمى  
الرجل بمساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيات بتووين قيس ورفع الرقيات على عطف البيان كأنه  
لقب له كقولك عبد الله بطة ، وأسماء علم الأسد لا يدخله الالف واللام والثنية الأسمتان اذا أريد  
التعريف والأسماء للجمع كاطلحات كل ذلك معرف باللام حين تنكر تثنيته وجمعه فاعرفه \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة كنيات عن أسامي الاناسي  
وكناهم وقد ذكروا انهم اذا كانوا عن أهلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة ، وأما من وهنة  
فلكنيات عن أسماء الاجناس ﴾

قال الشارح اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان  
والايجاز ومن ذلك قوله تعالى ( كَانَا يَا كِلَانِ الطَّامِ ) كنى بذلك عن قضاء الحاجة لان كل من يأكل  
الطعام يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تعالى ( قل يا قوم ليس بي سفاهة ولكني رسول من رب العالمين )  
كنى عن تكذيبهم في قولهم لهود عليه السلام ( إنا لترك في سفاهة ) وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء  
وكنت بالواو والياء اذا عبرت عنه بعبارة أخرى توريت والمضمرات كلها كنيات عما تقدمها من الظواهر  
وفلان وفلانة كنيات عن أهلام الاناسي خاصة ولا يدخلها اللام ايذاناً بأن المكنى عنه كذلك قال الشاعر  
• في لجة أمسك فلاناً من فل • أراد فلاناً عن فلان وأما حذف تخفيفاً وهذا الحذف من تغييرات النداء  
واستعمله ههنا في غير النداء ضرورة ، وأبو فلان وأم فلان كناية عن الكنى نحو أبي محمد وأبي القاسم  
وأم هانئ ، واذا كانوا عن أهلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لتقصائهم عن درجة  
الاناسي في التعريف اذ العلمية فيها انما كان على التشبيه بالاناسي ، فأما من وهنة فكنيانان عن الاجناس  
فهن كناية عن المذكر وهنة كناية عن المؤنث قول عندي هو زيد واذا سئلت عنه قلت كناية أو  
تورية بياناً له وإيضاحاً فان نكرت وقلت من وهنة كان كناية عن المنكرات كما كان فلان كناية عن  
المعارف والاعلام فان أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر ما يستعمل في المنكرات والشدائد  
قال الشاعر

وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلَهَا يَا هَنَّا هُ وَيَحْكُ الْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ

فمعي ياهناه يارجل وهناه لا يستعمل الا في النداء وقال الآخر :

رُحْتُ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنَّا مِنْ الْمُنْزَرِ

أراد هتك بلوغه أعربه بالحركة في حال الاضافة وهي لغة وسكنه تشبيهاً بعضد وليس بأبعد من قول  
امريء القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ (١) غَيْرَ مُسْتَحْبِبٍ إِسْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

لانه في البيت منفصل وههنا متصل •

(١) في لسان العرب استقى

## ومن أصناف الاسم العرب (١)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿الكلام في العرب وان كان خليقا من قبل اشتراك الاسم والفعل في الاعراب بأن يقع في القسم الرابع لا ان اعتراض موجب صوب ايراده في هذا القسم أحدهما ان حق الاعراب للاسم في أصله والفعل انما تطفل عليه فيه بسبب المضاربة والثاني ان لابد من تقدم معرفة الاعراب للخائض في سائر الابواب﴾

قال الشارح : اعلم أن العرب يفيد الكلمة والاعراب فالكلمة ذات العرب التي وقع بها الاعراب اسماً كان أو فعلاً الا أن دلالة على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالته على الاعراب دلالة التزام فهو من خارج من جهة الاشتقاق اذ كان من لفظه ، والمراد بالمعرب ما كان فيه اعراب أو قابلاً للاعراب وليس المراد منه (٢) أن يكون فيه اعراب لاحالة ألا ترى انك تقول في زيد ورجل أنهما معربان وان لم يكن فيهما في الحال اعراب لان الاسم اذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة اليه لم يستحق الاعراب لان الاعراب انما يؤتى به للفرق بين المعاني فاذا كان وحده كان كصوت تصوت به فان ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وقام بكر فحينئذ يستحق الاعراب لاختلاف معانيه ، وقدم الكلام على العرب قبل الاعراب وان كان العرب مشتقاً من الاعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالحل لاه والاعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم الحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الاعراب ، واعلم انه لما رتب كتابه أربعة أقسام قسماً في الاسماء وقسماً في الافعال وقسماً في الحروف وقسماً في المشترك قضت القسمة بإيراد الكلام على العرب في قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمرين أحدهما ان أصل الاعراب أن يكون للاسم دون الافعال والافعال محمولة في الاعراب على الاسماء على ما سيوضح أمره في موضعه فقدم ذكره في قسم الاسماء باعتبار أنه الاصل في ذلك والامر الثاني أنه لما كانت الحاجة ماسة الى تقديمه لان ادراك المعاني مرتبط به قدمه لذلك •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والاسم العرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف فاختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحاً أو جارياً مجزأ كقولك جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل﴾

قال الشارح قوله « ما اختلف آخره » يريد من الاسماء لكنه تركه ثقة بعلم المخاطب به ولولا ذلك التقدير لكان اللفظ عاماً يشمل الاسم والفعل المعربين وانما مراده تفسير الاسم المعرب لا غير ويجوز أن يكون أطلق المصنف وأراد به الخاص واحتراز بذلك من المبني لان المبني لا يختلف آخره وانما يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة فحركة آخره كحركة أوله وحشوه في اللزوم والنبات

(١) وفي نسخة قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم العرب الكلام في العرب الخ (٢) في نسخة محذوف منه

والمراد (١) باختلاف الآخر اختلاف الحركات عليه لا أن الحرف في نفسه يختلف ويتغير ، وقوله باختلاف العوامل بمنحز (٢) مما قد يتحرك من المبنيات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين أو لالتقاء حركة غيره عليه فالاول نحو شدّ وشدّ ومدّ ومدّ فهدا وأشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه الضم والفتح والكسر فالضم للاتباع والفتح للتخفيف والكسر لالتقاء الساكنين ومن ذلك قولك أخذت من الرجل فتفتح النون لالتقاء الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من ابنك فتكسرهما لسكون النون وما بعدها ، وأما ما حرك لالتقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كم خذت في كم أخذت وكم بلك في كم ابلك وكم خنالك في كم أخنالك أقيت حركات الهمزات على الميم تخفيفاً للهمزة وقد قريء ( قد فلع المؤمنون ) وهذا يأتي في موضعه مستوفى ، وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس باعراب لانه لم يحدث بمعامل فلذلك قيد الاختلاف أن يكون بمعامل ولم يطلقه ، وقوله لفظاً أو محلاً احتز به من الاسماء التي لا يتبين فيها الاعراب وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عصاً ورحى والمنقوص في حالتي الرفع والجرح لان هذه الاسماء معربة وان لم يظهر فيها اعراب وإنما لم يظهر فيها اعراب لنحو حرف الاعراب عن تحمل الحركات ؛ وجملة الامر أن المعرب على ضربين أحدهما باختلاف في اللفظ باد الاسماع والآخر باختلاف في المحل يقدر تقديرًا من غير أن يلفظ به فالاختلاف في اللفظ يكون بحركة أو حرف فالاختلاف بالحركة يكون في كل اسم حرف اعرابه صحيح أو جار مجري الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف اعرابه حرف علة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفرس فالآخر من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقب العوامل في أولها وهو الابتداء ورأيت والباء ، وقوله أو ما كان جارياً مجزاه يريد أو ما كان جارياً مجري الصحيح من المعتل وذلك اذا سكن ما قبل حرف العلة منه وإنما يتأتى ذلك في الواو والياء فأما الالف فلا يمكن سكن ما قبلها واذا سكن ما قبل حرف العلة جرى مجرى الصحيح في تعاقب حركات الاعراب عليه نحو قولك هذا غزو وظي ورأيت غزواً وظيًّا ومررت بغزو وظي وإنما كان كذلك لان الواو اذا انضم ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها أشبهتا الالف وصارتا مدتين كما أن الالف كذلك تحينئذ تنقل الضمة والكسرة عليهما كتنقلهما على الالف الا أن امتناع الالف من الحركة للتعذر وامتناع الواو والياء منها نوع استحسان للثقل مع امكان الاتيان بهما فيهما فأما اذا سكن ما قبل الواو والياء زال المد منهما وفارقنا الالف بذلك فجرتا لذلك مجرى الصحيح ولم ينقل عليهما ضمة وكسرة ، وكذلك الواو المشددة والياء المشددة تدخلهما حركات الاعراب من غير نقل قول هذا عدو وكسرى ورأيت عدواً وكسراً ومررت بعدو وكسرى وذلك لان الحرف المشدد يعد بحرفين الاول منهما ساكن والثاني متحرك والواو الاولى من عدو والياء الاولى من كسرى بمنزلة الزاى من غزو والباء من ظي والحاء من نحي في السكون فلذلك كان حكمهما في تعاقب الحركات عليهما واحداً ، فان قيل قد اشترطتم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف اعرابه صحيحاً فما تعنون بحرف الاعراب فالجواب أن المراد بقولنا

(١) في نسخة ترك ذلك الى قوله وقوله باختلاف الخ (٢) في نسخة تحرز

حرف الاعراب محل الاعراب وهو من كل معرب آخره نحو الدال من زيد والباء من يضرب وعلى هذا لا يكون للمبني حرف اعراب لانه لا اعراب فيه وربما سمي آخر الكلمة مطلقاً حرف اعراب سواء كانت معربة أو لم تكن معربة فعلى هذا حرف الاعراب من ضرب الباء على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب ؛ فان قيل ولم كان الاعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها قيل انما كان كذلك لوجهين. أحدهما أن الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح اقامة الدليل الا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخره . الوجه الثاني أنه لما احتيج الى الاعراب لم يخل من أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً فلم يجز أن يكون أولاً لان الحرف الاول لا يكون الا متحرراً فلو جعل الاعراب أولاً لم يعلم اعراب هو أم بناء ومع ذلك فان من جملة الاعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الافعال فلو كان الاعراب أولاً لامتنع منها الجزم اذ الاول لا يمكن أن يكون ساكناً ، ولم يجعل وسطاً لان بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على فعل كفرس أو فعل ككتف أو على فعل كعصد مع أن من الاسماء ما هو رباعي لا وسط له فلما امتنع الاول والوسط بما ذكرناه لم يبق الا جعل الاعراب آخراً فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ✎ واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جاءني أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذومال ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية وفي كلا مضافاً الى مضمير تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفي التثنية والجمع على حدها تقول جاءني سلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ✎

قال الشارح : اعلم أن أصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عاينها وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين . أحدهما أننا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لانها أقل وأخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل ولذلك كثرت في بابها أغنى الحركات دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به ، الوجه الثاني أننا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب ولذلك كانت الحركات هي الاصل هذا هو القياس ، وقد خواف الدليل وأعرّبوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه وذلك في مواضع منها الاسماء الستة المعتلة اذا كانت مضافة ومنها كلا ومنها التثنية والجمع السالم فأما الاسماء الستة المعتلة وهي أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه الاسماء اذا أضيفت الى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو قولك هذا أخوك وأبوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك وكذلك سائرهما وانما أعربت هذه الاسماء بالحروف لانها أسماء حذف لامتائها في حال إفرادها وتضمنت معنى الاضافة فجعل اعرابها بالحروف كالعرض من حذف لامتائها واحترزنا بقولنا وتضمنت معنى الاضافة عن مثل يد ودم وغد وشبهها مما حذف لامة ، فان قيل قولكم تضمنت معنى الاضافة زيادة وصف لا تأثير له والحقه بلغة يكون حشواً فلا يكون جزءاً للغة فالجواب لان اسم أنه لا تأثير له وذلك

لانه اذا تضمن معنى الاضافة صار في معنى التنثية لدلالته على شيئين مع أنا نقول أن إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة اذا ذكر احترازاً من ورود تقص جاز كما لو كان له تأثير وذلك لان الاوصاف في العلة تقتصر الى شيئين. أحدهما أن يكون لها تأثير. والثاني أن تكون الاحتراز فكما لا يكون ماله تأثير حشواً كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً ، وقال قوم انما أعربت هذه الاسماء بالحروف توطئة لاعراب التنثية والجمع بالحروف وذلك أنهم لما اعتزموا اعراب التنثية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الاعراب في التنثية والجمع السالم بالحروف ، ونظير التوطئة ههنا قول أبي اسحاق أن اللام الاولى في نحو قولهم والله لن ذرتني لا كرمك انما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده ، وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيويه الى أنها حروف اعراب والاعراب فيها مقدر كما يقدر في الاسماء المقصورة وانما قلبت في النصب والجذر للدلالة على الاعراب المقدر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الاسماء المقصورة لانهم أودوا اختلاف أواخر هذه الاسماء توطئة للتنثية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها ، وذهب الاخفش الى مثل مذهب سيويه في أنها حروف اعراب ويدل على الاعراب في أحد قوليّه الا أنه لا يقول أن فيها إعراباً منوياً ، وذهب الجرمي الى أن الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعف لانه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة لان الواو لام الكلمة في الاصل ولم تنقلب عن غيرها ، وذهب المازني الى أنها معربة بالحركات وأن الباء في أيك حرف الاعراب والخاء في أخيك حرف الاعراب وكذلك الباقية وهذه الحروف أعني الواو والالف والياء إشباع حدث عن الحركات واشباع حركات الاعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير في الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الاضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك وهو ضعيف أيضاً لان هذا الاشباع انما يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعو اليه في حال الاختيار ولا دليل عليه مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذومال وذلك معدوم ، وذهب الزبادي الى انها أنفسها اعراب وذلك فاسد أيضاً لانه يلزم منه ان يكون اسم معرب على حرف واحد وهو فوك وذومال ، وكان على بن عيسى الراسي يذهب الى أنها معربة بالحركات وأن هذه الحروف أعني الواو والالف والياء لامات فاذا قلت هذا أخوك فأصله أخوك وانما نقلت الضمة من الواو الى الخاء الا تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت أخيك فأصله أخوك فنقلت الكسرة من الواو الى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولا ينفك من ضعف أيضاً لان نقل الحركة انما يكون الى حرف ساكن ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها فاذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها واذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحة التي قبلها واذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها وهو قول ضعيف من قبل ان الاعراب أمانة على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة الى أكثر منها ، واعلم ان هذه الاسماء قد خولف فيها القياس بحذف لاماتها في حال افرادها لانك اذا قلت أخ فاصله أخو وأب فاصله أبو وحم فاصله حمو وهن فاصله هنو والذي يدل على ذلك قولهم في التنثية

أخوان وأبوان وحموان وهنوان وقلوا في الجمع هنوات قال الشاعر

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هِنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَنَابِعٌ

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إلا أنهم حذفوها تخفيفاً مبالغة في التخفيف والقياس ما قدمناه ألا ترى أنهم لم يحذفوا اللام في مثل عصا ورحى ويحكي أن بلحارث يأنون بها على القياس مقصورة فيقولون هذا أبا وأخاً ورأيت أبا وأخاً قال الشاعر

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ويحكي أن منهم من يحذف لاماتها في كل حال ويعربها بالحرركات في حال اضافتها فيقول هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك ، وأما « فم » فأصله فوه بزنة فوز يدلك على ذلك قولك في تكسيره أفواه وفي تصغيره فويه فهذا وحده لامة هاء والهاء مشبهة بحروف العلة لخطأها وقربها في الخروج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فبقى الاسم المرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكر أبدلوا من الواو ميماً لان الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استئصال وهما من الشفتين فهما متقاربان وقلت هذا فم ورأيت فها ومررت بفم ، وأما « ذومال » فأصل ذو فيه ذواً مثل عصاً وفقاً يدل على ذلك قوله تعالى ( ذواتا أفنان ) وأن تكون لامة ياء أمثل من أن تكون واواً وذلك لان القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة مما عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب شويت ولويت وهو أكثر من الاول والعمل انما هو على الاكثر ، وأما ذو فلا تستعمل الا مضافة ولا تضاف إلا الى اسم جنس من نحو مال وعقل ونحوهما ولا تضاف الى صفة ولا مضر فلا يقال ذو صالح ولا طالح ولا يجوز ذوه ولا ذوك لانها لم تدخل الا وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما دخلت الذي وصلة الى وصف المعارف بالجل وكما أتى بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام في قولك ياأبها الرجل وياأبها الناس ، وقد جاء مضافاً الى المضر قال كعب بن زهير

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتَهَا ذَوُوهَا

وقال الآخر إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُّهُ

والذي جسر على ذلك كون الضمير عائداً الى اسم الجنس وأضعف من ذلك قول من يقول اللهم صل على محمد وذويه من قبل ان مضره لا يعود الى جنس والذي حسنه قليلاً أنها ليست بصفة موجودة الموصوف فجرت مجرى ما ليس بصفة ، فأما قوله تعالى في قراءة ابن مسعود ( وفوق كل ذي علم عليم ) فالاشبهه بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدراً كالفالج والباطل فكأنه قال ( وفوق كل ذي علم عليم ) فالقراءتان في المعنى سواء ويجوز أن يكون على مذهب من يري زيادة ذي فيكون حاصله وفوق كل عالم عليم ويجوز أن يكون من انمافة المسى الى الاسم أي وفوق كل شخص يسمى عالماً أو يقال له عالم عليم وذلك على حد قول الشاعر



إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعْتُ فَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِلْمًا وَالْبُبُّ

على ما سئد ذكر في موضعه ، « والموضع الثاني » ما اختلف آخره في اللفظ بحرف وهو « كلا » اعلم ان كلا اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن كلا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى أنه اسم مثنى لفظاً ومعنى والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً نحو قولك كلا أخويك مقبل قال الشاعر

كِلَا يَوْمَيَّ أُمَامَةً يَوْمُ صَدِّ وَإِنْ لَمْ فَأَيُّهَا إِلَّا يَلَمَّا

وقال الآخر

أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَاشَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صد وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظاً ومعنى كما زعموا لما جاز الا يوماً صد وحريصان ألا ترى أنه لا يجوز بوجه أن تقول الزيدان قائم ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها الى المثنى كقولك جاءني كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجر ذلك ولكن من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع ألا ترى انه لا يقال مررت بهما اثنيهما كما تقول مررت بهما كليهما ؛ ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها الى ظاهر كانت بالالف على كل حال وليس المثنى كذلك ؛ « فان قيل » فقد عاد الضمير اليها باللفظ التثنية نحو قوله

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكِلَا أَتْنِيَهُمَا رَأَى

فقال قد أقلما وأنت لا تقول زيد قاما فالجواب أن هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن نحو قوله تعالى ( وكلهم آتية يوم القيامة فرداً ) وقوله تعالى ( وكل أتوه داخرين ) وقوله تعالى ( ومنهم من يستمع اليك ) وفي موضع آخر ( ومنهم من يستمعون اليك ) وقال ( ومن الناس من يعبد الله على حرف ) فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالافراد وعلى المعنى أخرى بالجمع فكذلك كلا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلن أن نحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده وتارة على المعنى فتثنيه ، ونونه صاحب الكتاب فقال كلا لانه عنده مفرد من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألف كلا لام وليست زائدة لتلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلاً ، وذهب بعضهم الى أنها منقلبة عن ياء وذلك لانه رآها قد أميلت قال سيبويه لو سميت بكلا وثبتت قلبت الالف ياء لانه قد سمع فيها الالف ، والامثل أن تكون منقلبة عن واو لانها قد أبدلت تاء في كلنا وإبدال التاء من الواو وأضعف إبدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما أميلت لكسرة الكاف ولانها تنقلب ياء وذلك اذا أضيفت الى مضمرة في حال النصب والجر نحو ضربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وانما قلبوها في هذه الحال تشبيهاً بملك واليك ولديك ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم وهي ملازمة للاضافة كما أن تلك كذلك وائس لها تصرف غيرها مما يستعمل مفرداً ومضافاً فجرت بحرى الأدوات نحو على والى والظروف غير المتمكنة نحو لدي قلبوا ألفها لذلك ياء كما قلبوا الالف في عليك واليك ولديك ولم يقلبوا في الرفع ياء فيقولوا قام الرجلان كليهما لانها بعدت برفعها عن شبهة عليك واليك ولديك

اذ كن لاحظت لهن في الرفع فهذه الالف وان فهم من اختلافها الاعراب فليس الاختلاف في الحقيقة لاجل الاعراب بل لما ذكرت لك ، وحال « كلنا » كحال كلا في الافراد والانقلاب الا انها مؤنثة قال الله تعالى ( كلنا الجنيتين آتت أكلها ) وقد اختلف العلماء في هذه التاء فذهب سيده الى أن الالف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفري وهو نبت ، وذهب أبو عمر الجرمي الى أن التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والوجه الاول وذلك لامرئ . أحدهما ندرة البناء وأنه ليس في الاسماء فعمل . والثاني أن تاء التأنيث لا تكون في الاسماء المفردة الا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة وكلنا اسم مفرد عندنا وما قبل التاء فيه ما كن فلم تكن تاء للتأنيث مع ان تاء التأنيث لا تكون حشواً في كلمة فلو سميت رجلاً بكلنا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لان الالف للتأنيث وقياس مذهب أبي عمر الجرمي أن لا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة لانه كقائمة وقاعدة اذا سمى بهما فاعرفه ، فأما « التنثية وجمع السلامة » فانهما يعربان بالجر وف وتختلف أواخرهما بها فأما التنثية فان اعرابها بحرفين الالف والياء فالالف للرفع والياء للنصب والجر الا انك تفتح ما قبل الياء فتقول جاءني الزيدان والعمران ورأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين والجمع السالم اعرابه بحرفين أيضاً وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو قولك جاءني الزيدون والمسلمون والجر والنصب بالياء الا انك تكسر ما قبل الياء في الجمع فرقا بينها وبين التنثية تقول رأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين وللتثنية والجمع فصلان يستغنى الكلام عاينها فيهما •

قال صاحب الكتاب ﴿ واختلافه محلا في نحو العصا وسعدى والقاضى في حالتي الرفع والجر وهو في النصب كالضارب ﴾

قال الشارح يريد ان اختلاف الآخر يقدر تقديراً من غير ان يلفظ به وذلك اذا كان حرف الاعراب نائياً عن تحمل الحركة بأن يكون حرف علة كالالف في عصا وحبل والياء في قاض لان الكلمة في نفسها معربة بحكم الاسمية اذ لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن واستحقاق الاعراب وانما حرف الاعراب في عصا وشبهه ألف والألف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحرركما يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل لبو في محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يتمذر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيها وانما الكلمة جمعا في موضع كلمة معربة وكذلك ياء القاضى والداعى لا يظهر فيهما الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نائية عن تحمل الضمة والكسرة ، واعلم ان صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص وانما أشار اليهما إشارة ولا بد من التنبيه على نكت بايهما بما فيه مقنع ان شاء الله تعالى « المقصور » اعلم ان المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو العصا والفتى وحبل وسكرى وقولنا مفردة احتراز من مثل حمراء وسحراء وباهما فان هذه الاسماء في آخرها ألفان

ألف التانيث المنقلبة همزة وألف أخرى قبلها للد واما سمي مقصوراً لانه قصر عن الاعراب كله أي حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر فتقول في الرفع هذه عصا ورحى يا قتي وفي الجر مررت بعصا ورحى يا قتي وفي النصب رأيت عصا ورحى يا قتي والقصر الحبس ومنه قوله تعالى (حور مقصورات في الخيام) أي محبوسات واما لم يدخله شيء من حركات الاعراب لان في آخره ألفا والالف لا تتحرك بحركة على ما تقدم فكان فيها مقدرا فاذا قلت في الرفع هذه عصا ففي الالف ضمة منوية واذا قلت في النصب رأيت عصا ففي الالف فتحة منوية واذا قلت في الجر مررت بعصا ففي الالف كسرة منوية ؛ « والمقصود على ضربين » منصرف وغير منصرف « فالمنصرف » ما يدخله التنوين وحده نحو عصا ورحى ثم يلتقي ساكنان الالف التي هي لام الكلمة والتنوين بعدها ساكن فيحذف لالتقاء الساكنين وكانت الالف أولى بالحذف من التنوين لوجه ثلاثة . أحدها ان التنوين دخل لمعنى ويزول بزوال ذلك المعنى وليست الالف كذلك لانها لام الكلمة . الثاني أن الالف اذا حذفت بقي قبلها ما يدل على الالف المحذوفة وهي الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليل . الثالث ان الساكن الاول هو المانع من النطق بالثاني فكان حذفه هو الوجه لازالة المانع فلذلك تقول هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا بالتنوين من غير ألف « وغير المنصرف » ما كان في آخره ألف التانيث المفردة نحو حبلى وسكرى فهذا لا يدخله شيء من الاعراب لان في آخره ألفا والالف لا تقبل الحركة ولا يدخله التنوين لانه غير منصرف لاجل التانيث اللازم فتقول هذه حبلى وسكرى ورأيت حبلى وسكرى ومررت بحبلى وسكرى فالالف ثابتة على كل حال لا تحذف الا اذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى نحو حبلى القوم وسكرى ابنك فاعرفه « والمنقوص » كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضي والداعي وقاض وداع فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جر واما سمي منقوصا لانه نقص شيئين حركة وحرفا فالحركة هي الضمة أو الكسرة حذفت للثقل والحرف هو الياء حذفت لالتقاء الساكنين فتقول في الرفع هذا قاض يا قتي وفي الجر مررت بقاض يا قتي وكان الأصل هذا قاضي بضم الياء وتنوينها ومررت بقاضي بكسر الياء وتنوينها أيضا فاستنقلت الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها لانها قد صارت مدة كالألف لسعة مخرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها على ما تقدم فحذفت الضمة والكسرة لما تقدم ولما حذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحذفت لالتقاء الساكنين على ما ذكرناه في المقصور فلذلك تقول في الرفع هذا قاض وفي الجر مررت بقاض قال الله تعالى (فاقض ما أنت قاض) وقال (على شفا جرف هار) وتقول في النصب رأيت قاضيا تثبت الفتحة لخفتها قال الله تعالى (اننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان) وقال (أجيبوا داعي الله) فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « والاسم المرب على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد ومروان الا اذا أضيف أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم المتمكن بجمعها وقد يقال للمنصرف الامكن »

قال الشارح اعلم ان الاسم العرب على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه انقطاعاً أو تقديراً فاللفظ نحو هذا رجل وفرس وزيد وعمر و رأيت رجلاً وفرساً وزيداً وعمرأ ومررت برجل وفرس وزيد وعمر و والتقدير نحو قولك هذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى فهذه الاسماء كلها متمكنة وما كان مثلاً وان لم يظهر فيها الاعراب لان عدم ظهور الاعراب انما كان لنبو حرف الاعراب عن تحمل الحركة على ما ذكرنا ، والمتمكن وصف راجع الى جملة العرب وأصل العرف التنوين وحده على ما سنذكر في موضعه وهذا الضرب من الاسماء سعى المتمكن الامكن ، فالمتمكن أعم من الامكن فكل أمكن متمكن وليس كل متمكن أمكن والتمكن رسوخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج الى شبه الحرف فيمتنع من الاعراب والأمكن على زنة أفعل التي للتفضيل أي هو أتم تمكناً من غيره لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه الى البناء ولم يشابه الفعل فينقص تمكنه ويمتنع منه بعض حركات الاعراب وهو الجر ويمتنع منه التنوين الذي هو من خصائص الاسماء فكان بذلك أمكن من غيره أي أرسخ قدماً في مكانه من الاسمية ، وقد ذهب بعضهم الى ان المكان مأخوذ من كان يكون فهو مفعول منه كالمقام والمراح ولا أراد صحيحاً لقولهم تمكن ولو كان من الكون أقبل تكون فأما تسكن وتندرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا في الجمع أمكنة ، وهذا نص الضرب الثاني وهو غير المنصرف وهو ما يشابه الفعل من وجهين فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون آخره في الجر مفتوحاً نحو هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، والبغداديون يسمون باب مالا ينصرف باب ما لا يجري والصرف قريب من الاجراء لان صرف الاسم اجراؤه على ماله في الاصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الاعراب ويدخله التنوين أيضاً وذلك لان الاسم باطلاقة يستحق وجوه الاعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالة على معناه ، والاسم على ضربين نكرة ومعرفة والنكرة هي الاصل والاختف عليهم والامكن عندهم والمعرفة فرع فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها بالتنوين دليلاً على الخفة ولذلك لم يلحق الافعال انقلها ، ولا بد من « بيان نقل الافعال » فان مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل في الثقل حتي جرى مجراه فيه ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لنقله حملاً على الفعل وانما قلنا ان الافعال أقبل من الاسماء لوجهين أحدهما ان الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل واذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً واذا أكثر استعماله خف على اللسان لكثرة تداوله ألا ترى ان المعجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له وكذلك العربي اذا تعاطى كلام المعجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له ، الوجه الثاني ان الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالركب منهما اذا لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك اذ هو سمة على المسمى لا غير فهو مفرد والمفرد أخف من المركب فقد ثبت بهذا البيان أن الافعال أقبل من الاسماء وهي مع نقلها فروع في الاسماء من حيث كانت مشتقة من المصادر التي هي ضرب من الاسماء على الصحيح من

المذهب وانها مفتقرة الى الاسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها ، وكان في الاسماء ما هو فرع على غيره من حيث أنه ثان له ودخل عليه فحصل بين هذا الضرب من الاسماء وبين الافعال مشاركة ومشابهة في الفرعية والشيء اذا أشبه الشيء أعطى حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكماً هو في الاصل الآخر ولكن الشبه اذا قوى أوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب فكما كان الشبه أخص كان أقوى وكما كان أعم كان أضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكماً لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يختص نوعاً من الاسماء دون سائرهما فهو خاص مقرب الاسم من الفعل فاذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان من الطل التسم أو علة واحدة مكررة على ما سيوضح فيما بعد ان شاء الله تعالى فانه يشبه الفعل من وجهين ويسرى عليه ثقل الفعل فحينئذ منع الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ، « واختلفوا في منع الصرف ما هو » قال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابياً للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق أن الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل مما يتبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتنبه الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب لا يدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير ، قال أبو علي لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقبل مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبنيات نحو أمس وجبر ثم لما منع الجر ولا بد للجار من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتأخيها كما شارك النصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلوا ولن يفعلوا وأخواتهما على ان أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا الى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه اذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك وهو رأى سيئويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر وأسمرم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم ، وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفاً لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف ، وقوله واسم المتمكن يجمعهما يريد أن ما لا ينصرف متمكن لان المتمكن هو استحقاق الاسم الاعراب بحكم الاسمية وما لا ينصرف معرب فهو متمكن لذلك وان كان غيره أمكن منه فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم بمنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرور واحد وهي العلمية والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى في نحو سعاد وطلحة ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو أفضل فانه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو ضرب ان سمي به والوصفية في نحو أحمر والعدل عن صبغة الى أخرى في نحو عمر وثلاث وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كساجد ومصاييح الا ما اعتل آخره نحو جوارفانه في الرفم والجر كفاض وفي النصب كضوارب وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة والتركيب في نحو ممد يكر ب وبمايك والمعجمة في الاعلام خاصة والالف والتنوين

المضارعتان لاني التأنيث في نحو سكران وعثمان الا اذا اضطر الشاعر فصرف ﴿  
قال الشارح : الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهي العلمية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل  
والجمع والتركيب والعجبة والالف والنون الزوائد فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان في اسم أو واحد  
يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون في موضع الجر مفتوحاً وذلك قولك  
هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، وانما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين  
فيه وذلك أن كل واحد فرع على غيره فاذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعاً من  
جهتين احدهما أنه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه ، والاسم لا يفتر الى فعل فكان فرعاً عليه  
والآخر أنه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الاسماء فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين  
كما امتنع من الفعل ، والتعريف فرع على التذكير لان أصل الاسماء أن تكون ذكراً ولذلك كانت  
المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقله عن الاصل كنقل جعفر عن اسم النهر الذي هو ذكرة شائع الى  
واحد بعينه فالتعريف المانع من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة  
تدخل عليه وهو تعريف العلمية . والتأنيث فرع على التذكير لوجهين أحدهما أن الاسماء قبل الاطلاع  
على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فاذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة  
وليس كذلك المؤنث ، الثاني أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعاً ، وقوله « التأنيث اللازم » وصف  
احترز به عن تأنيث الفرق وهو الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل قائمة وقاعدة ونحوهما من الصفات  
وامري وامرأة ونحوهما من الاجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقاً بين الواحد والجمع مثل قح  
وقحة وشعير وشعيرة فهذا التأنيث لا اعتداد به وانما المانع من الصرف التأنيث اللازم فان سمي بشيء مما  
ذكر وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيث بالتسمية فلم يجوز سقوطها واعتدبها سبباً مانعاً من الصرف  
اذا انضم اليه غيره نحو طلحة وحمزة فانهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فاذا ذكر انصرف  
لانه لم يبق فيه الا التأنيث وحده ، فاما « ألف التأنيث المقصورة والممدودة » نحو حبلى وبشرى  
وسكرى وحمراء وصفراء فان كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج الى سبب آخر  
فلا يتنون شيء من ذلك في النكرة فاذا لم ينصرف في النكرة فأخرى أن لا ينصرف في المعرفة لان المانع  
باق بعد التعريف والتعريف مما يزيد ثقله ، وانما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف لان الالف  
للتأنيث وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لانها يبنى معها الاسم وتصير ك بعض حروفه ويتغير الاسم معها  
عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى وأحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر وليست  
التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة ويؤيد عندك  
ذلك وضوحاً أن ألف التأنيث اذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حبلى وحبلى وسكرى وسكرى كما  
ثبتت الراء في حوافر والميم في دراهم وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلح  
وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها مزية على التاء  
فصارت مشاركتها لها في التأنيث علة ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب

« متى اجتمع سببان أو تكرر واحد » ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام علتين والحقه فيها ما ذكرناه ، فأما  
 « الالف الزائدة اللاحق » نحو أرطى وحبطنى وما أشبه ذلك من الاسماء المذكورة التى فى آخرها ألف  
 زائدة فهى تنصرف فى النكرة نحو هذا أرطى ورأيت أرطى ومررت بأرطى فتنبؤينه دليل على تذكره  
 ودره فان سميت به رجلا لم ينصرف التعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث أنها زائدة وأنها  
 لا تدخل عليها تاء التأنيث لان العملية تحظر الزيادة كما تحظر النقص فتقول هذا أرطى مقبلا من غير  
 تنوين ، وقوله « لفظا أو معنى » يريد باللفظ أن يكون فيه علامة تأنيث فى اللفظ وان لم يكن مسماه  
 مؤنثا كطاحنة وحمرة فانهما لا ينصرفان للتعريف ولفظ التأنيث وان كان مسمى كل واحد منهما مذكرا ،  
 ويريد بالمعنى أن يكون مسماه مؤنثا وان لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهرة وانما يقدر فيه علامة التأنيث  
 تقديرأ نحو هند وجل وسعاد وزينب والذي يدل ان علم التأنيث مقدر أنه يظهر فى التصغير فتقول  
 هندية وجميلة فتظهر التاء فأما زينب وسعاد فان تاء التأنيث لا تظهر فى تصغيرهما لان الحرف الزائد  
 على الثلاثة ينزل منزلة علم التأنيث ولو سميت رجلا زينب وسعاد لم تصغرهما أيضا غلبة التأنيث على  
 الاسم فكذلك لو سميته بعناق لكان حكمه حكم سعاد فى غلبة التأنيث فلا ينصرف ، وأما « وزن الفعل »  
 فهو من الاسباب المانعة للصرف وهو فرع لان البناء للفعل اذ كان يخصه أو يغلب عليه فكان أولى  
 به وجلة الامر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزن يخص الفعل لا يوجد فى الاسماء وضرب يكون  
 فى الافعال والاسماء الا انه فى الافعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لاحدهما على الآخر  
 فالاول نحو ضرب وضرب فهذان بناءان يخصان الافعال لانه بناء مالم يسم فاعله فلا يكون مثله فى  
 الاسماء وانما جاء دئل وهو اسم قبيلة أبي أسود وقد تقدم الكلام عليها فى الاعلام فاذا سميت بضرب  
 أو ضروب لم ينصرف ذلك الاسم فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خفف هذا الاسم أعنى ضرب  
 ونحوه بأن أسكنت عينه فقلت ضرب على حد قولهم فى كتف كتف بسكون التاء فسيبويه رحمه الله  
 يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل ولأبى العباس فيه تفصيل ما أحسنه وهو ان كان التخفيف قبل النقل  
 والتسمية انصرف للزوم الاسكان له ومصيره الى زنة الاسم نحو قفل وقفل وان كان الاسكان بعد  
 النقل والتسمية لم ينصرف اذ الاسكان عارض بدليل جواز استعمال الاصل فالحركة وان كانت محذوفة  
 من اللفظ فهى فى حكم المنطوق بها ولو سميت بمنزل رد وشد وقيل وبيع لا انصرف لان هذا اعلال لازم  
 لرفض أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لأصل له غير البناء الذى هو عليه والتحق رد وشد بحب  
 ودر وقيل وبيع بفيل وديك ، ومن ذلك فعل مثل ضرب وكسر بتضعيف العين اذا سميت بشيء  
 من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف فى النكرة لزوال أحد السببين وهو  
 التعريف لان هذا أيضا بناء خاص للفعل لاحظ فيه للاسماء وانما وردت ألفاظ فى الاعلام قلوا خضم  
 وهو اسم رجل وهو خضم بن عمرو بن كلاب بن تميم قال الشاعر

لَوْ لَا إِلَاهُ مَا سَكَنَّا خَضَمًا وَلَا ضَلَلْنَا بِالشَّأَى قِيَمًا

يريد بلاد خضم أى بلاد بنى تميم ، قلوا عثر وبدر فمتر اسم مكان وبدر ماء معروف قال الشاعر

وهو زهير لَيْثٌ بَعَثَ رِجَالَهُ إِذَا مَا كَذَبَ اللَّيْثُ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا  
وقال الآخر وهو كثير

سَقَا اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرَ وَالْفَمْرَا

وهذه أعلام ولا اعتداد بالأعلام في الابنية وقد تقدم شرح ذلك فأما بقم للنبت المصبوغ به وشلم لبنت المقدس فهما عجميان ، وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو أفكل وهو اسم للردة وأيدع وهو صبغ وأرمل وأكلب وإصبع ويرمع وهي حجارة دقق تلعب ويعمل وهو جمع يعملة وهي الناقة الصريعة ويلق وهو من أسماء القباء فهذه الابنية في الاسماء وان كانت صالحة العدة فهي في الأفعال أعم وأغلب لان في أولها هذه الزوائد وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة فكان البناء للفعل لذلك فأفكل وأيدع وأرمل بمنزلة أذهب وأشرب من الأفعال وأكلب بمنزلة أقتل وأخرج وإصبع بمنزلة أعلم وإسمع في الأمر وفي المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ماعدا الياء ويرمع ويمل ويلق بمنزلة يذهب ويركب فاذا سمي بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل لانه لما غلب في الفعل كان البناء له والاسماء دخيلة عليه ، وأما الضرب الثالث وهو البناء الذي يشترك فيه الاسماء والأفعال وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم وظرف فانه منصرف معرفة كان أو نكرة لانه يكثر في الاسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة فنظير ضرب في الأفعال من الاسماء جبل وقلم ونظير علم كتمف ورجل ونظير ظرف عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سبباً ، وقد ذهب عيسى بن عمر الى منع صرف ماسمى بشيء من ذلك واحتج بقول الشاعر

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

قال الرواية جلا من غير تنوين وهو فعل سمي به أبوه وليس في ذلك حجة عند سيبويه لاحتمال أن يكون سمي بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجميل تحكى اذا سمي بها نحو برق نحوه وشاب قرناها أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمخدوف والتقدير أنا ابن رجل جلا كما قال

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْبَشٍ يَقْعُقُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍ

والمراد جل من جمال بني أقبش فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة ، وأما الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علة في منع الصرف لان الصفة تحتاج الى الموصوف كاحتياج الفعل الى الفاعل والموصوف متقدم على الصفة كقولك مررت برجل أسمر وثوب أحمر والصفة مشقة كما ان الفعل مشتق فكان فرعاً كما ان الفعل فرع فاذا انضم اليه سبب آخر منعا الصرف نحو أحمر وأصفر وعطشان وسكران فأحمر وشبهه لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغرت له لكان غير منصرف أيضاً لان هذا الفعل قد صغر في التعجب قال الشاعر

يَا أُمَيْلِحَ غَزَلًا نَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هُوَ لِيَأْمِكُنَّ الضَّالَّ وَالسَّمَر

وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغير له نحو اشتقاق عمر من عامر والمشتق فرع



على المشتق منه ، والفرق بين الدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعني آخر  
أخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانه اشتق  
من الاصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل  
عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك  
كان سبباً لانه فرع على المعدول عنه فعمر علم معدول عن عامر علماً أيضاً وكذلك زفر معدول عن زافر  
علماً أيضاً وفي الأعلام زافر واليه تنسب الزافرية وزافر من زفر الحمل يزفره اذا حمله ، وقسم معدول  
من قائم علماً وهو منقول من القائم وهو اسم الفاعل من قسم اذا أعطى كثيراً ، وزحل معدول عن  
زاحل سمي بذلك لبعده فهذه الاءاء كلها معدولة ألا ترى ان ذلك ليس في أصول النكرات ، وفعل  
يأتي على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجيء جنساً نحو صرد ونفر وسبد لطائر ويجيء  
صفة كحطام قال الشاعر \* قد انفا الليل بسواق حطام \* وزفر من قوله \* يأتي الظلالة منها التوفل الزفر \*  
ويجيء جمعاً نحو ثقبه ورتبة ورطب فلو سمي بشيء من ذلك لانصرف لانه منقول من نكرة  
واعتبار العدل من ضروب فعل بالمتناع الالف واللام منه وعرفنا أنه معدول أنه ورد في اللفظ غير  
منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عمر علماً معدولاً عن عامر وصفاً وهو مصروف  
على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الاءاء وعمر لفظه من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه  
مع التعريف كونه منبهاً عنه ، والمعدول بابه السماع ألا ترى انهم لم يقولوا في مالك مالك ولا في حارث  
حارث كما قلوا عمر وزفر ، والمعدول على ضربين معرفة ونكرة فالمعرفة قد تقدم ذكرها وهو نحو عمر  
وزفر وهو من قبيل المنجمل لانه يغير في حال العملية فلو نكر لانصرف نحو قولك مررت بزحل وزحل  
آخر وعمر آخر لبقائه بلا تغيير لانه لما زال التعريف بالتكبير زال العدل أيضاً وكذا ينصرف  
أيضاً في التصغير لزوال صفة العدل به لانه انما كان عدل عن معرفة علم فاذا نكر لم يكن ذلك العلم مراداً  
فانصرف ، وأما المعدول في حال التكبير فنحو أحاد وثلاث ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله  
تعالى ( أولى أجنحة منى وثلاث ورباع ) فثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة وهي نكرة قال الشاعر  
ولكنيأ أهلي يوادٍ أنيسه ذئاب تبغى الناس منى وموحد

فأجراه وصفاً لذئاب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل  
عن العدد المكرر فأما الوصف فظاهر وأما العدل فللراد بثني اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع فالعدل  
هنا يوجب التكبير فإذا قل جاء القوم ثلاث ورباع فعناه أنهم تحزبوا وقت الحجي ثلاثة ثلاثة وأربعة  
اربعة وقالوا موحد كثنى ومثلث فأما مثلث ومربع الى المقد قياسي ولا يسمع وانظر ثلاث ورباع في الصفة  
والوزن أحاد وثناء وقد سمعنا قول الشاعر

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِ الْمَنَابِأَ أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالٍ

وأما ماوراء ذلك الى عشر فقير مسموع والقياس لا يدفعه على انه قد جاء في شعر الكمي  
\* خصالا عشارا \* فان سمي رجل بثني وثلاث ورباع ونظائرها انصرف في المعرفة فتقول فيه هذا

منى وثلاث بالتنوين لان الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدل أيضاً لزوال معني المدد بالتسمية وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف فانصرف لبقائه على سبب واحد فان ذكرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيديويه لانه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبي الحسن لخلوه من سبب البتة ، وحكي ان ابن كيسان (١) قل قل أهل الكوفة منى وموحد بنزلة عمر وان هذا الاسم معرفة فاذا سميت به رجلاً لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ولسائر الممدولة فصول يأتي الكلام عليها هناك مفصلاً ان شاء الله تعالى ، وأما « الجمع المانع من الصرف » فهو كل جمع يكون ثالثة ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدواب ونخاد ومساجد ومنابر ودنانير ومفاتيح فكل ما كان من هذا النوع فانه لا ينصرف نكرة ولا معرفة قل الله تعالى ( فاذكروا اسم الله عليها صواف ) وقال الله تعالى ( لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد ) وقال تعالى ( يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب ) فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن ثالثة حرف لين وبعد الثالث مكسور كما أنه في التصغير كذلك فدراهم في الجمع كدريهم ودنانير كدينير ليس بينهما فرق الا ضم أول الاسم المصغر وفتح أول هذا الجمع وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف كونه جمعاً لا نظير له في الآحاد فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في التكسير (٢) والصرف كحكم نظيره فكلاهما منصرف في النكرة والمعرفة لان نظيره في الواحد كتاب وإتان (٣) كذلك فلو كان كلاب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقي الجموع وهذا الجمع أعني مساجد ودراهم لما كان الجمع الذي ينتهي اليه الجموع ولا نظير له في الآحاد مكسر على حده صار كأنه جمع مرتين نحو كلب وأكلب وأكالب ورهط وأرهط وأراهم وكررت العلة وقامت مقام علتين كما قلنا في ألف التانيث وليس في الاسباب ما يمنع الصرف وحده ويقوم مقام علتين سوى ألف التانيث وهذا الضرب من الجموع فاذا كان هذا الجمع صحيحاً غير معتل فانه غير منصرف نحو هذه مساجد ودراهم ويكون في موضع الجر مفتوحاً فان كان معتلاً بالياء نحو جوار وغواش فانه ينون في الرفع والجر ويفتح في النصب من غير تنوين نحو هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جوارى وغواشي كما تقول رأيت ضوارب وفيه مذهبان . أحدهما قول الخليل وسيديويه أنه لما كان جمعا والجمع أثقل من الواحد وهو الجمع الذي ينتهي اليه الكثرة على ما تقدم نحو أكالب وأراهم وأشاف وكان آخره ياء مكسوراً ما قبلها وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما وهما مستقلتان وذلك مما يزيده نقلاً فحذفوا الياء حذفاً تخفيفاً فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله في قصاع وجفان لانه صار على وزنه والذي يدل على ذلك أنك اذا صرت الى النصب لم تحذف الياء لخفة الفتحة ولانهم لما حذفوا الياء في الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش كقولك هذا قاض ومررت بقاض أرادوا أن يوافقوا في النصب لئلا يختلف حالها ، وذهب أبو اسحق الزجاج الى ان التنوين في جوار وغواش ونحوه بدل من الحركة

الملقاء عن الياء في الرفع والجذر انقلما ولما دخل التنوين عوضاً على ما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين  
سكونها وسكون التنوين بعدها على ما قلنا في قاض وغازولا يلزم ذلك في النصب لثبوت الفتحة وهذا  
الوجه فيه ضعف لانه يلزم أن يعوض في نحو يغزو ويرمي ، « فن قيل » ان الافعال لا يدخلها تنوين  
فلذلك لم يعوضوا في يغزو ويرمي فليجواب ان الافعال انما يمتنع منها تنوين التمكن وهو الدال على الخفة  
فأما غير ذلك من التنوين فانه يدخلها ألا ترى الى قوله \* وقولي ان أصابت لقد أصابن \* وقوله

\* ألا أيها الليل الطويل ألا انجان \* وقول المعجاج \* من طلل كلاً نحمي أنهمجن \* (١) وتنوين جوار  
وغواش ليس بتنوين تمكين انما هو عوض فلا يمتنع من الافعال كما لا يمتنع تنوين الترنم ، وكان يونس  
وهيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون الى جوار ونحوه من المنقوص فكلاً كانه نظير  
من الصحيح مصروف صرفوه وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون  
في غير . مثل (٢) ويسكنونه في موضع الرفع خاصة قال الفرزدق

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ      وَاسَكَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

فتفتح في موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي  
اسحق وسائر البصريين ، فأما قول صاحب الكتاب « وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر  
وسروالة » فاشكال أوردته على نفسه لانه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لا نظير له في  
الآحاد وحضاجر على زنة دراهم وسوام الضبع مفرد (٣) قال الشاعر

هَلَّا فَضَيْتَ لِرَحْلِ جَا      رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَّاجِرُ

وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بآراء نظير لهذا الجمع من الآحاد  
ثم انفصل عنه بأن قال أما حضاجر فجمع عند سيبويه سميت به الضبع وهو معرفة والمعارف من أسماء  
المدن والناس قد سمي بالجمع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقولوا المدائن موضع معروف وهو كثير فواحد  
حضاجر حضجر وقد تقدم الكلام عليه ، وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقع في كلام  
العرب فوافق بناؤه بناء مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ودنانير قال الشاعر وهو ابن مقبل  
يُحْمَشُ بِهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ      فَنِّي فَارِسِي فِي سَرَائِيلَ رَامِحُ

ويروى أتى دونها ذب الرياد هكذا أشده صاحب الصحاح ، قوله ذب الرياد الثور الوحشي والمراد  
قي فارسي رامح في سراويل ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهي قطعة خرقته منه كدخايرص وأشدوا  
عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالُهُ      فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَعْطِفِ

فيكون كمثكلة وهنا كيل وهو رأى أبي العباس ويضعف من جهة المعنى لانه لا يريد أن يكون عليه  
من اللوم قطعة وانما هو هيجو والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردى باللوم ، قال أبو الحسن من

(١) الاتحامي ضرب من البرود ويقال اتيج اتوب اذا اخذ في البلى اه من اللسان فيصير المعنى من طلل  
بال كالبرود التي اخذت في البلى (٢) في نسخة المعتل (٣) وفي نسخة وهو اسم للضبع مفرد

العرب من يجعله واحداً فيصرفه والسماع حجة عليه قال أبو علي الوجه عندى أن لا ينصرف في النكرة لانه مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد فن جعله جمعاً فأمره واضح ومن جعله مفرداً فهو أعجمي ولا اعتداد بالبنية الاعجمية ، « وأما التركيب » فهو من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعاً على الواحد وثانياً له لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه ألا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطف أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنياً كما بنى كيف وأين لما تضمننا معنى همزة الاستفهام وكما بنى من حين تضمن معنى حرف الجزاء وهى ان ؛ وأما القسم الثانى وهو الداخل فى باب مالا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشئ واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثانى من الاول موقع هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فإنه يجرى مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لا ينصرف فى المعرفة نحو حضرموت تقول هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت فلا ينصرف لانه معرفة مركب والاسم الثانى من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث فان نكرته صرفته تقول هذا حضرموت وحضرموت آخر منعت الاول الصرف لانه معرفة وصرفت الثانى لانه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف وفتح الاسم الاول للتركيب وينزل الثانى من الاول منزلة تاء التأنيث ويتمتع الثانى من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منع الصرف ، ويجوز فيه اضافة الاول الى الثانى فاذا أضفت أعربت الاول بما يستحقه من الاعراب ونظرت فى الثانى فان كان مما ينصرف صرفته وان كان مما لا ينصرف لم تصرفه فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حضرموت وبعلى بك وان أضفت الى مالا ينصرف قلت هذا رام هرمز ومار سرجس (١) ورأيت رام هرمز ومار سرجس ومررت برام هرمز ومار سرجس قال جرير .

لَقَيْتُمُ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ قُلْتُمْ مَارَ سَرْجَسَ لَا قِتَالاً

أنشد على قول من أضاف فن لم يضاف يقول مار سرجس بالضم لانه يجعله كالاسم الواحد حكماً يقول يامار سرجس ، وأما معديكرب ففيه الوجهان التركيب والاضافة فان ركبتهما جعلتهما اسماً واحداً وأعربتتهما اعراب مالا ينصرف فتقول هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة واذا أضفت كان لك فى الثانى منع الصرف وصرفه فاذا صرفته اعتقدت فيه التذكير واذا منعت الصرف اعتقدت فيه التأنيث فتقول فى المنصرف هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب كما تقول هذا غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد

(١) مار سرجس اسم موضع ا هـ من اللسان

وتقول في غير المنصرف هذا معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب كما تقول هذا غلام زينب ورأيت غلام زينب ومررت بغلام زينب ، واعلم ان في معدى كرب شذوذين أحدهما من جهة البنية لانهم قالوا معدى بالكسر على زنة مفعل والقياس مفعول بالفتح (١) نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فؤوه بجيء المسكان منه على مفعول بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ والوجه الثانى سكون الياء من معدى كرب وهو في موضع حركة ألا ترى انك اذا ركبت فقلت هذا معدى كرب كانت الياء باذاء الراء من حضر موت واللام من بعلبك وكلاهما مفتوح واذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجاء وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هذا قاضى زيد ومررت بقاضى زيد ورأيت قاضى زيد ولم يحز الامر في معدى كرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجاء وذلك لانهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء في درديس والياء في عيضموز ، قال الخليل شبهوها بالالف في مثني ومعنى وأما في حال الاضافة فسكنوها أيضاً تشبيهاً لها بالركبة لزوم هذا الاسم الاضافة ولانهم لما سكنوها في المركب وهو موضع لا يكون فيه الا مفتوحة سكنوها ههنا لانه موضع قد تسكن فيه ألا ترى انها قد تسكن في الرفع والجاء فحمل النصب في مثل هذا على الرفع والجاء لجواز اسكانه في ضرورة الشعر حملاً على المرفوع والمجرور تشبيهاً لها بالالف فاعرفه ، وأما « العجمة » فانها من الاسباب المانعة من الصرف لان العجمة دخيلة على كلام العرب لانهما تكون أولاً في كلام العجم ثم تعرب فهي ثانية له وفرع عليه ، واعلم ان قولهم العجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم وتنقسم العجمة الى قسمين أحدهما ما عرب من أسماء الاجناس فنقل الى العربى جنساً شائعاً واستعمل استعمال الاجناس فجرى مجرى العربى فلا يكون من اسباب منع الصرف واعتباره بدخول الالف واللام عليه وذلك كالبرسيم والديباج والفرند واللجام والاستبرق فهذا النوع من الاعجمى جار مجرى العربى بمنع من الصرف ما يمنعه ويوجب له ما يوجب ، والثانى من العرب ما نقل علماً نحو اسحق ويعقوب وفرعون وهامان وخلخ وكمين فهذه في لغتها الاعجمية أعلام والاعلام معارف والمعرفة أحد الاسباب المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلاً ، والاسماء الاعجمية تعرف بعلامات . منها خروجها عن أبنية العرب نحو اسماعيل وجبريل . ومنها مقاربة ألفاظ العجم الا انها غيرت الى المعربة نحو أبراهام اذ قالوا ابراهيم على الاخلاص ومنها ترك الصرف نحو ابليس ولو كان عربياً لانصرف ومن زعم انه من أبلس اذا بلس فقد غلط لان الاشتقاق لا يكون في الاسماء الاعجمية ، وأما الالف والنون المضارعان لالفي التأنيث ، فهي من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والزائد فرع على المزيد عليه وهما مع ذلك مضارعان لالفي التأنيث نحو حمراء وصحراء والالف في حمراء وصحراء بمنع الصرف فكذلك ما أشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغرثان وغضببان واعتباره أن يكون فعلاً ومؤنثه فعلى نحو قولك في المذكور عطشان وفي المؤنث عطشى وسكران وفي المؤنث سكرى وغرثان وفي المؤنث غرثى

(١) في نسخة زيادة بعد قوله بالفتح لان القياس فيما لاه حرف علة ان يحى مفعول منه بالفتح نحو المرمى والمغزى

لا تقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة في اللغة الفصحى وإنما قلنا فعلان ومؤنثه فعلى احترازاً من فعلان آخر لا فعلى له في الصفات قلوا رجل سيفان للطويل المشوق وقلوا امرأة سيفانة ولم يقولوا سبفى وقلوا رجل ندمان وامرأة ندمانة ولم يقولوا ندى فهذا ونحوه مصروف لاحالة ، ووجه المضارعة بين الالف والنون في سكران وبابه وبين ألفى التأنيث في حمراء وقصباء أنهما زیدتا زیداً معاً كما أنهما في حمراء كذلك وأن الاول من الزائدين في كل واحد منهما ألف وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث وأن الآخر من كل واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث فكما لا تقول في حمراء وصفراء حمراءة وصفرأة كذلك لا تقول في عطشان عطشانة ولا في غضبان غضبانة بل تقول في المؤنث غضبي وعطشى وقولنا في اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بني أسد غضبابة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث وفرق بين المذكر والمؤنث بالاملاء بالاصيغة وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان فتقول هذا عطشان ورأيت عطشانا ومررت بعطشان ، وأما الاعلام نحو مروان وعدنان وغيلان فهي أسماء لا تنصرف للتعريف وزيادة الالف والنون واعلم ان هذه الالف والنون في هذه الاعلام وما كان نحوها محمولات على باب عطشان وسكران لقرب ما بينهما ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما وأنه لا يدخل عليها تاء التأنيث لا تقول مروانة ولا عدنانة لان العملية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وليس المانع من الصرف كونه على زنة فعلان ألا ترى أن عثمان وذبيان وسفیان حکمها حکم عدنان وغيلان ، فان قيل فانت تقول سلمان وسلمى فهلا كان كعطشان وعطشى قيل ليس سلمان وسلمى من قبيل عطشان وعطشى إنما ذلك من قبيل تلافى اللغة وأمر حصل بحكم الاتفاق لانه كان مقصوداً ، وقد كثرت زيادة الالف والنون آخرّاً على هذا الحد فان جهل أمرها في موضع قضى بزيادة النون فيه الى أن تقوم الدلالة بخلافه فان سميت رجلاً بسر حاز أو امرأة منعمته الصرف لانه صار حكمه حكم عدنان وذبيان فان نكرته انصرف لاحالة فان سميت برمان فسيبويه والخليل لا يصرفانه ويحكمان على الالف والنون بالزيادة حملاً على الأكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على أنها أصل وحجته أنه قد كثرت في النبات فعال نحو سباق وحماض وعناب وجمار ، وقوله « الا اذا اضطر الشاعر فصرف » يعني ان الاسم اذا اجتمع فيه سببان من الاسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجوز صرفه الا في ضرورة الشعر فان ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة لجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة فانه لا يجوز صرفه للضرورة لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يسد ثمة في البيت من العشر وذلك انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى قتلت حبلى وسكرى فتحذف الف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت التنوين وحذفت الالف فما ربحت الا كسر قياس ولم تحظ بفائدة واعلم انك اذا نونت اسماً غير منصرف ضرورة جردته أيضاً لانك ترده الى أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغى له نحو قوله

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ (١) عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

نخفض عصائب لما ردها الى أصلها

قال صاحب الكتاب \* وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً وما تعلق به الكوفيون في اجازة منعه في الشعر ليس بثبت \*

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كابي علي وابن البرهان (٢) وغيرها ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصل يرد اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتاً صالحة العدة قال عباس بن مرداس

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِسٌ      يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه ، ومن ذلك قول الاصمعي العدواني

وَيَمْنٌ وَوَيْدُوا هَامِرٌ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرَضِ

ولم يصرف عامراً وأنشدوا

وَمُضْعَبٌ حِينَ جَدِّ الْأُمِّسْرُ أَكْبَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

الى أبيات آخر غير هذه جاءت في أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه ، وقد تأولها أبو العباس وروى شيئاً منها علي غير ما رووه فأما بيت عباس فإن الرواية الصحيحة يفوقان شيخي في مجمع وشيخه هو مرداس وإن صحت روايتهم فإنه جعله قبيلة لنقدمه وكثرة أشياعه ، وأما عامر ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها فلم يصرفه ثم رد الكلام في الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى ( أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدَ ثَمُودَ ) صرف الاول جعله أبا القبيلة ومنعه الصرف ثانياً لانه جعله نفس القبيلة ، وأما قوله مضعب حين جد الأمر فإن الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر وإن صحت تلك الرواية حملة (٣) على ارادة القبيلة ، وكان أبو بكر بن السراج يقول لو صحت الرواية في ترك صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد من قوله

فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ      لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

انما هو فيينا هو لحذف الواو من هو وهي متحركة من نفس الكلمة وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كن حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى ، والذي ذكره ابن السراج لا أراه لان التنوين حرف دخل لمعنى فاذا حذف أدخل بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا نرى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قرض ومع المتصور في مثل عصا واقتضت الحال حذف احدهما حذف لام الكلمة وبقي التنوين لان حذف التنوين ربما أوقع لبساً وليس كذلك حذف الواو من قوله فييناه يشري رحله ، واعلم ان النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل والمذهب فيه منع صرف

المنصرف من الاسماء اذا كان فيه علة واحدة من العال التسع للضرورة (١) حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة فالضرورة اعتبر مطلق النقل وفي حال الاختيار اعتبر نقل مخصوص فاذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجوز عندي فأما صاحب الكتاب فإنه اختار منع جواز صرف ما ينصرف في الضرورة وهو مذهب سيبويه والاكثر من البصريين وقد ذكرت حججهم في ذلك \*

قال صاحب الكتاب ﴿ وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فكحه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد ﴾

قال الشارح قد ذكرنا ان العلمية أحد الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريف فرعا والتنكير أصلاً على ما مضى والعلمية نجام ستة أسباب من موانع الصرف . أحدها العجمة في مثل ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تعالى ( واذا يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ) وقال عز من قائل ( ووعبنا له اسحق ويعقوب ) . الثاني وزن الفعل نحو يزيد وتغلب ويشكر ويعمر وخضرم وضرب اذا سعى به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل . الثالث العدل في مثل عمر وزفر وحذام وقطام عدل من عامر وزافر وحاذمة وقاطمة أعلاماً . الرابع زيادة الالف والنون في نحو عثمان وذبيان وسلمان وعدنان فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون . الخامس التركيب نحو بعلبك ومديكرب ورام هرمز وما كان مثلها مما جعل الاسمان فيه اسماً واحداً فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب . السادس التانيث في مثل طلحة وحجرة وسعاد وقطام فهذه لا تنصرف للتعريف والتانيث فالتانيث في نحو طلحة وحجرة بالتاء وفي سعاد بتقدير التاء الا ان لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التانيث ولذلك يتعاقبان الا فيما لا يعند به وذلك في تصغير وراء وقدام فقد قيل ورثة وقديمة وهو قليل ، وأما سقر وما كان مثله فان حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع على ما سنذكر ، فهذه الستة احدى علمتيها التعريف فاذا نكرت زالت احدى العلمتين وهو التعريف فبقيت علة واحدة فينصرف فنقول هذا ابراهيم وابراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وعمر وعمر آخر وعثمان وعثمان آخر وهذا بعلبك وبعلبك آخر وهذا حجرة وحجرة آخر ، وقوله نحو رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فالمراد ان سعاد وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتانيث فاذا نكر انصرف لزوال التعريف وقطام فيه ثلاث عال التعريف والتانيث والعدل فاذا نكر زال التعريف وزال أيضاً العدل لروال التعريف لانه انما كان معدولاً في حال التعريف فبقي في كل واحد منهما سبب واحد وهو التانيث وهذا الضرب من التانيث لا أثر له الا مع التعريف فاذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه فان شئت أن تقول بقي بلا سبب لان السبب الباقي لا أثر له وان شئت أن تقول بقي على سبب واحد وهو التانيث لفظاً ، ومثله عمر اذا نكرته



زال التعريف وزال العدل بزواله أيضاً ، وهذا إنما يطرد فيما مثل به من سعاد وقطام ونظائرهما لا في كل ما أحد سببيه التعريف ألا ترى أن أذربيجان قد اجتمع فيه التعريف والتركيب والعجوة وزيادة الالف والنون فإذا زال التعريف جاز أن يقال لبقائه بلا سبب إذ كان لا أثر لهذه الاسباب الا مع التعريف ولا يقال بقي على سبب واحد لانه لما زال التعريف بقي فيه أكثر من سبب واحد فأعرفه \*

قال صاحب الكتاب ﴿ إلا نحو أحر فإن فيه خلافاً بين الاخفش وصاحب الكتاب ﴾ قال الشارح لما أطاق وقال وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير استثنى أحر ونحوه من الصفات إذ كان فيه خلاف إذا سعى به ثم نكر فإن سببويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنع في حال تعريفه إلا أن المانع من الصرف مختلف ففي حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل وفي حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية ، وذهب أبو الحسن الاخفش الى صرفه لانه بالتسمية فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر فإذا نكر زال التعريف وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده فانصرف وأرى القياس ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثل سكران وعطشان إذا سعى بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف \*

قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشوي كنوح ولوط منصرف في اللفة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرَهَا دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ \*

قال الشارح اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منه الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكان الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف عند هؤلاء وفيه رد الى الاصل وقد أنشد قول جرير \* لم تتلفع بفضل الخ \* والشاهد فيه صرف دعد وترك صرفها ، والتلفع التمتع والتردي . والعلب جمع علبة كظلمة وظلم وهو إماء من جلد يشرب به الأعراب ، يصفها بأنها حضيرة رقيقة العيش لا تلبس ما يلبسه العرب ولا تشرب مما يشربون ، ومثله قول الآخر

أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ يَهَا هِنْدُ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ

فصرف هنداً في موضعين من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لانه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت والقياس الصرف لأن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب ألا ترى أنهم قالوا ذللاً وجندلاً فصرفوه وإن كان المراد ذللاً وجندلاً غير مصروفين لانهما بزنة مساجد لكنهم حذفوا الالف منهما تخفيفاً وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به ويؤيد وضوحاً أن الالف مرادة أنه قد اجتمع فيها أربع متحركات متواليات في كلمة مع كون الالف مرادة فهو مصروف لمراعاة اللفظ ، وكان الزجاج لا يرى صرف نحو هند ودعد وجل ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، فأما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فمصروف البتة نحو لوط ونوح قال الله تعالى ( امرأة

نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا ) واعلم ان اعتمادهم في نحو هند ودعد وما كان مثلها الصرف ومنعه واعتمادهم في نحو نوح ولوط الصرف ألبته مع تساويهما في الخفة لسكون أوسطهما دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة وصاحب الكتاب لم يفرق بين هند وجل وبين لوط ونوح وجل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس الا ان المسموع ما ذكرنا \*  
 قل صاحب الكتاب \* وأما ما فيه سبب زائد كاه وجور فان فيهما ما في نوح مع زيادة التأنيث فلا مقال في امتناع صرفه \*

قال الشارح : أما « ماه وجور » اذا سمى بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لانه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سميت امرأة بدك أو حش لكان غير مصروف لما ذكرناه ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولوط \*

قال صاحب الكتاب \* والتكرار في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصاييح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقيم منفصلاً بحال والزنة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان \*

قال الشارح : لما ذكر في أثناء هذا الفصل أن السبب الواحد لا يكون مانعاً من الصرف ألبته خاف أن يتوهم متوهم أن نحو « حبلى وبشرى وصحراء ومساجد » ناقض لما قرره فنبه عليه وعرف أن العلة ههنا متكررة وذلك أن ألف التأنيث المقصورة والمدودة في نحو حبلى وسكرى وحراء وصحراء هي المانعة من الصرف وحدها وأن الصفة لأثر لها بل هي سبب زائد على المانع ألا ترى أن نحو حبارى وبهي وشكاعى أسماء غير صفات وليس فيها الا الالف وحدها وأن صحراء وطرفاء ليست بصفة وليس مع الالف المدودة فيهما سواها وانما منعت الصرف لانها لازمة للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكرارى وصحراء وصحارارى وايسر التاء كذلك في نحو طلحة وحزة انما هي علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم الى اسم ولذلك تحذف في التكسير في نحو قرية وقرى وظلمة وظلم وجفنة وجفان وطلحة وطلاح فالالف تشارك التاء في التأنيث وتزيد عليها بالزوم فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان فهذا معنى « تكرر العلة » وكذلك نحو « مساجد ومصاييح » وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الآحاد وليس في الجوع جمع الا وله نظير في الآحاد على ما تقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانياً فتكررت العلة وقد تقدم ذلك مبسوطاً \*

### القول في وجوه اعراب الاسم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب \* هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منهما علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر ان وأخواتها ولا التي لنفى الجنس واسمها ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي لنفى الجنس وخبر ما

ولا المشبهتين بليس ماحقات بالمفعول ، والجرح علم الاضافة ، وأما التواضع فهي في رفعها ونصبها وجرحها داخله تحت أحكام المنبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة ، وأنا أسوق هذه الاجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده ﴿

قال الشارح : اعلم ان الاعراب في اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام «التيب تعرب عن نفسها» وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى اليهم من الفصاحة يقال أعرب وتعرب اذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة كما يقال تعدد اذا تكلم بكلام معد ، والاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أو آخر الكلام لتعاقب العوامل في أرلها ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بنقدمه والمفعول بتأخره اضاقت المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرو وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر «فان قيل» فأنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة قبل هذا شيء قدت اليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الاعراب فيما ولو ظهر الاعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد فظهور الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الاعراب وكذلك لو قيل أكل كثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر الي أن الكثرى مأكول وكذلك لو نيتهما أو نعتها أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فنقول ضرب الموسيان العيسيين وضرب عيسى الكريم موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن ، واعلم أنهم قد اختلفوا في الاعراب ما هو فذهب جماعة من المحققين الى انه معنى قالوا وذلك اختلاف أو آخر الكلام لاختلاف العوامل في أولها نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والاختلاف معنى لا محالة ، وذهب قوم من المتأخرين الى انه نفس الحركات وهو رأى ابن درستويه فالاعراب عندهم لفظ لا معنى فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه ، والظاهر المذهب الاول لاتفاقهم على أنهم قالوا حركات الاعراب ولو كان الاعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممنوع وقوله « وجوه الاعراب » يريد به أنواع اعراب الاسماء التي هي الرفع والنصب والجرح لانه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافا اليها كان الاعراب المضاف اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه ، واعلم أن سبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء فسمى حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما وحركات البناء ضمنا وفتحاً وكسرا ووفقا للفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عمله ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأغني عن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار ، وقد خالفه الكوفيون وسموا الضمة اللازمة رفعا والفتحة والكسرة نصبا وجرا والصواب

مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة ، واعلم ان اعراب الاسماء من هذه الاربعة الرفع والنصب والجر ولا يدخل الاسم جزم وانما لم تجزم الاسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جزمت لا بطل الجازم الحركة واذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين لان التنوين تابع للحركة ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شيتين. أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً اليها والآخر التنوين الذي هو دليل كونه منصرفاً ، « فان قيل » فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها قيل لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه لانه لا يسلم سكونه ، ويحكى عن المازني أنه قال لم يدخل الجزم الاسماء لانه بموامل يمنع دخولها على الاسماء من جهة المعنى نحو لم ولما وان المجازية وما جرى مجراها ، وقوله « وكل واحد منها علم على معنى » يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا ارادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددتها ، ثم قال « فالرفع علم الفاعلية » فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسباب المبتدأ لمشاركة في الاخبار عنه وذلك لان الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ورفع المبتدأ والخبر لم يكن الامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر ، وذهب سيبويه وابن السراج الي أن المبتدأ والخبر هما الاول والاصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم اوله الابتداء يريد اوله المبتدأ لان المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لان المبتدأ يكون معرًى من العوامل اللفظية ويعرًى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره ، والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن وخبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منها فصلاً يأتي عقيب هذا مرتباً هذا الترتيب ويستتقي عليها الكلام هناك ، وقوله « والفاعل واحد ليس الا » يريد أن كل فعل متعمد كان أو غير متعمد لا يكون له الا فاعل واحد والعلة في ذلك أن الفعل حديث وخبر فلا بد له من محدث عنه يسند ذلك الحديث اليه وينسب اليه والا عدمت فائدته فاذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل اليه اشتغل به وصار حديثاً عنه وان جئت بعده باسم آخر وقع فضلة فينتصب انتصاب الفضلات وهو المفعول به ، وقوله « ليس الا » يريد ليس الا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفاً وحذف المستثنى أيضاً وحذف المستثنى بعد الا سائغ اذا وقعت بعد ليس وسيوضح في موضعه من الاستثناء ان شاء الله تعالى \*

## ذكر المرفوعات

## ﴿ الفاعل ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو ما كان المسند اليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند اليه ﴾

قال الشارح : اعلم انه قدم الكلام في الاعراب على المرفوعات لانها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام على الفاعل لانه الاصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه على ما تقدم شرحه ، واعلم ان الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولذلك كان في الايجاب والنفي سواء ، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة الى الاحتراز من ذلك لان الفعل اذا أسند الى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل اذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موحداً للفعل أو مؤثراً فيه ، وقل بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لجرد كونه خبراً كأنه احتراز بقوله لجرد كونه خبراً من الخبر اذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتى الخروج فان هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب تقديمها لكن لا لجرد كونه خبراً بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام ، وهذا الكلام عندى ليس يرضى لان خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لجرد كونه خبراً اذ لو كان الامر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم انه انما يجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المفعول وكونه عاملاً فيه سبب أو يجب تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك أين زيد ونظائره سبب أو يجب تقديمه فاعرفه ، وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم اياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي والايجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند اليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل ويؤيد اهراضهم عن المعنى عندك وضوحاً انك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وانما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية ، وقوله « وحقه الرفع » يعني وخصته من الحركات الرفع ، ورافعه ما أسند اليه من الفعل أو ما كان في معناه من الاسماء مثال الفعل قام زيد رفعت زيدا بقام ومثال ما هو في معنى الفعل من الاسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك زيد ضارب غلامه وحسن وجهه ومضروب أخوه فهذا في تقدير يضرب غلامه وحسن وجهه ويضرب أخوه فارفع كل واحد من الغلام والوجه والاخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك ضرب زيد ، وربما قال بعضهم في عبارته الفاعل ما ارتفع باسناد الفعل اليه وهو قريب وهو في الحقيقة غير جائز لان الاسناد

معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي ، فإن قيل ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعاً ، فالجواب عن ذلك من وجوه . أحدها أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الاعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل وكان الفرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تميزه عن صاحبه وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع . وثانيها أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه . وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه . وحذفه ألا ترى أنك تقول ضرب زيد ويكون الكلام مستقلاً وإن لم تذكر مفعولاً ولو أخذت تحذف الفاعل ولم تقم مقامه شيئاً نحو ضرب زيداً من غير فاعل لم يكن كلاماً وإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضمّة أقوى من الفتحة لأن الضمة من الواو والفتحة من الالف والواو أقوى من الالف لأنها أضيق مخرجاً ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك في الالف لسعة مخرجها ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه وإذا ضاق صلب الصوت وقوى فاسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى والأضعف الأضعف ؛ ووجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول إذ الفعل لا يكون له الأفعال واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضرب زيد عمراً وأعطيت زيدا درهما وأعلمت زيدا عمروا خير الناس فيتمدى إلى مفعول واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة ولك وأن تأتى بالمصدر بعد ذلك والظرف من الزمان والظرف من المكان والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء والضمّة أنقل من الفتحة فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقیل وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف وإنما فعلوا ذلك لوجهين . أحدهما ليقول في كلامهم ما يستقلون وهو الضمة . والثاني أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلاً في الكلام فيكون نقل الرفع موازياً لنقل الفاعل وخفة النصب موازية لكثرة المفعول ومثله مثل من نصب بين يديه حجراً أحدهما خمسة أرتال والآخر عشرة أرتال ثم قيل له عالج إن شئت الخفيفة عشر مرات وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل فيكون ذلك جارياً على منهاج الحكمة والعدل فاعرفه \*

قال صاحب الكتاب في الأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتتم ضرب غلامه زيداً ﴿

قال الشارح : اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول المتعلقين به واقتضائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المفعول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجد ثانياً فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم على ما سنذكر في الفصل الذي بعده وقد تقدم من الدليل في شرح الخطبة على شدة اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقنع وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من

حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرها ؛ وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ولذلك جاز أن يقال « ضرب غلامه زيد » فالغلام مفعول وهو مضاف الى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو في الظاهر اضمار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولاً كانت النية به التأخير لانه لما وقع في غير موضعه كانت النية به التأخير الى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز ؛ ولو قلت « ضرب غلامه زيداً » برفع الغلام مع انه متصل بضمير المفعول لكان متمم لان الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى لان الفاعل وقع أولاً وهي مرتبته والشئ اذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي بها غيرها ؛ وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياساً قال وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالاصل وحمل عليه قول الشاعر

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ      جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وذلك خلاف ما عليه الجمهور والصواب أن تكون الهاء عائدة الى المصدر والتقدير جزى رب الجزاء وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر اذ كان دالاً عليه ومثله قولهم من كذب كان شرّاً له أى كان الكذب شرّاً له ؛ وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود الى المفعول بعده ولكن علي سبيل الضرورة ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومضمره في الاسناد اليه كظهره تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتقوى في ضرب فاعلاً وهو ضمير يرجع الى زيد شبيهه بالتاء الراجعة الى أنا وأنت في أنا ضربت وأنت ضربت ﴾

قال الشارح : لافرق بين اسناد الفعل الى الفاعل الظاهر وبين اسناده الى المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر الا انك اذا أسندته الى ظاهر كان مرفوعاً وظهر الاعراب فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعراب فيه لانه مبني وانما يحكم على محله بالرفع فاذا قلت ضربت كانت التاء في محل مرفوع لانها الفاعلة ، واعلم ان الفعل الماضي اذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وقبلت وذلك لثلاث يتوالى في كلمة أربع متحركات لوازم فقولنا لوازم تحرز من ضمير المفعول لان الفعل لا يسكن لانه اذا اتصل به ضمير المفعول لان ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز اسقاطه وحذفه وأن لا تذكره فنقول ضربك بالتحريك فيجتمع فيه أربع متحركات اذ لم تكن لوازم لان ضمير المفعول في حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضربنا بسكون الباء اذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوباً لانه المفعول وتقول ضربنا بحركة الباء اذا أردت المفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعاً لانه الفاعل فقد بان الفرق بين ضربنا وضربنا وحدثنا وحدثنا اذا أسكنت فالضمير فاعل واذا حركت فالضمير مفعول ، وقوله « وهو ضمير يرجع الى زيد » يريد بذلك أنك اذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل فقلت أنا ضربت وعن أنت في قولك أنت ضربت فكما يعود الى كل واحد منهما ضمير متصل

يظهر في اللفظ له صورة تدركها الحاسة في الخط كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملا لما جهل أمره على ما علم فاعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن إضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا تضرع في الاول اسم من ضربك وضربته اضماراً على شريطة التفسير لانك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين اليه استغنييت بذكره مرة ولما لم يكن بد من اعمال أحدهما فيه أعلمت الذي أوليته إياه ومنه قول طفيل أنشده سيبويه • جرى فوقها واستشمرت لون مذهب •﴾

قال الشارح : هذا الفصل من باب اعمال الفعلين وهو باب الفاعلين والمفعولين ؛ اعلم انك اذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الاسماء العاملة ووجهتهما الى مفعول واحد نحو ضربني وضربت زيدا فإن كل واحد من الفعلين موجه الى زيد من جهة المعنى اذ كان فاعلا للاول ومفعولا للثاني ولم يجوز أن يعمل جميعا فيه لان الاسم الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة على ان الفراء قد ذهب الى انك اذا قلت قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف لان من الجائز تغيير أحد العامين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة وذلك فاسد واذ لم يجوز أن يعمل معا فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر الآخر معمولا يدل عليه المذكور ، وذهب الجميع الى جواز اعمال أيهما شئت واختلفوا في الاولية فذهب البصريون الى أن اعمال الثاني أولى وذهب الكوفيون الى أن اعمال الاول أولى فاذا قلت ضربني وضربت زيدا نصبت زيدا لانك أعلمت فيه ضربت ولم تعمل الاول فيه لفظا وان كان المعنى عليه ، وذهب سيبويه الى أن في ضربني فاعلا مضمرا دل عليه المذكور وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ ، وذهب الكسائي الى ان الفاعل محذوف دل عليه الظاهر ، وكان الفراء لا يرى الاضمار قبل الذكر ، وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع فنقول على مذهب سيبويه في التثنية ضرباني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدين فتظهر علامة التثنية والجمع لان فيه ضميرا وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيدا وفي التثنية ضربني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربني وضربت الزيدين فتوحده الفعل الاول في كل حال لخلوه من الضمير ، والصحيح مذهب سيبويه لان الاضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك اضممار الشأن والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما نحو قوله تعالى ( قل هو الله أحد ) وهو اضممار الشأن والحديث وفسره بعده ونحو قول الشاعر

اذا مُتُّ كان الناسُ نصفانِ شامِتُ      وآخرُ مثنٍ بالذي كُنتُ أصنَعُ

المراد كان الشأن والامر الناس نصفان ، ومن ذلك قولهم نعم رجلا زيد ففي نعم فاعل مضمير فسرته النكرة بعده والتقدير نعم الرجل رجلا زيد أي المضمير كناية عن رجل ، ومثله ربه رجلا أدخل رب على مضمير لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده ويسميه الكوفيون المضمير المجهول ، وأما حذف الفاعل البتة واخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحل على الاضمار بشرط التفسير أولى اذ كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة ، وقوله • تضرع في الاول اسم من ضربك



وضربته يريد مضمراً الاسم المذكور لانه فاعل ومفعول من جهة المعنى اذ كان ضارباً ومضروباً ولذلك يترجم بباب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل مايفعل به الآخر فاذا قلت ضربني وضربت زيدا أضمرت في الاول اسم زيد الذي فعل بك من الضرب مثل ما فعلت به ، فأما البيت الذي أنشده وهو من أبيات الكتاب لطيف الغنوى

وَكُنَّا مُدْمَاةً كَانَ مُتَوَّهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

فشاهد على إعمال الثاني وهو اختيار سيبويه ، نصب اللون باستشعرت وأضمرت في جرى فاعلا دل عليه لون مذهب ولو كان أعمل الاول لرفع اللون بالفعل الاول وكان أظهر ضمير المفعول في استشعرت وقال واستشعرته كأنه يصف خيلاً وأن ألوانها كمت مشوبة بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلي الجسد من الثياب والمذهب ههنا من أسماء الذهب فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ❦ وكذلك اذا قلت ضربت وضربني زيد رفعته لايلائك إياه الرفع وحذفت مفعول الاول استغناء عنه ؛ وعلى هذا تعمل الاقرب أبداً فنقول ضربت وضربني قومك ؛ قال سيبويه ولولم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك ؛ وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل قال الله تعالى ( آتوني أفرغ عليه قطراً ) ❦ وهاؤم اقروا كتابيه ) واليه ذهب أصحابنا البصريون ❦ قال الشارح : اذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول الا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله « لايلائك إياه الرفع » يشير بذلك الى قرينه منه وحذفت مفعول الاول استغناء عنه ولم تضمره لان المفعول فضلة فلم تحتج الى اضماره وعلى هذا يعمل الاقرب أبداً وذلك مقتضى القياس فنقول ضربت وضربني قومك أعملت الثاني ولذلك رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير ولو أعملت الاول لقلت ضربت وضربوني قومك بنصب القوم واظهار ضمير الجماعة في الفعل الثاني لان تقديره ضربت قومك وضربوني ؛ والوجه المختار ضربت وضربني قومك وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى ( آتوني أفرغ عليه قطراً ) أعمل الثاني ولو أعمل الاول لقال آتوني أفرغه عليه قطراً اذ التقدير آتوني قطراً أفرغه عليه ؛ ومثله قوله تعالى ( هاؤم اقروا كتابيه ) أعمل الثاني وهو اقروا ولو أعمل الاول لقال هاؤم اقروا كتابيه ، واعلم ان هذا الاستدلال بالظاهر والغالب وذلك لانه يجوز ان يكون أعمل الاول وحذف مفعول الثاني لان المفعول فضلة يجوز ان لا يأتي به ؛ ومثله قول الفرزدق

وَأَكْبَنُ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ بِنِ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

فهذا مثل قولهم ضربت وضربني قومك أعمل الثاني وهو سبني ولو أعمل الاول لقال وسببوني لان التقدير لو سببت بني عبد شمس وسببوني

قال صاحب الكتاب ❦ وقد يعمل الاول وهو قليل ومنه قول عمر بن أبي ربيعة

• تنخل فاسناكت به عود إسمجل • وعليه الكوفيون ، ونقول على المذهبين قلما وقعد أخواك وقام وقعدا أخواك ، وليس قول امرئ القيس • كفاني ولم أطلب قليل من المال •

من قبيل ما نحن بصده اذ لم يوجه فيه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول

قال الشارح قد ذكرنا انه لا خلاف في جواز اعمال أى الفعلين شئت لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين وانما الخلاف في الاول منهما فذهب الكوفيون الى ان اعمال الفعل الاول أولى وتعلقوا بأبيات أنشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة

إذا هي لم تَسْنَكِ بَعُودِ أَرَاكَةَ تَنْخَلْ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ

الشاهد فيه رفع عود إسحل بالفعل الاول والتقدير تنخل عود إسحل فاستاكت به ولو أعمل الثاني لقال تنخل فاستاكت بعود إسحل ، فقوله «تنخل» أى اختير والاسحل شجر يشبه الانل يستاك به ينبت بالحجاز ، وهذا لا دليل فيه لان ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه وأما أن يدل على الاولية فلا ، وحجة البصريين في ترجيح اعمال الثاني أنه أقرب الى المفعول وليس في اعماله تغيير المعنى اذ لا فرق في المعنى بين اعمال الاول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة ، ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قتلوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فأتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما هما من صفات الجحر والماء ، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدرة وصدرة زيد فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختر الخفض ههنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة وكان اعمال الثاني فيما نحن بصده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد ، قال ونقول على المذهبين قلما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدم من قولنا انه اذا وجه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعمل فيه جميعاً واذ كانت القضية كذلك وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظاً ومعنى ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير فنقول على مذهب سيبويه قلما وقعد أخواك فتنتي الفعل الاول لان فيه ضميراً وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوحد الفعلين جميعاً الاول لان فاعله محذوف عنده والثاني لانه عمل في الظاهر بعده ، وتقول على مذهب الفراء قام وقعد أخواك فتوحد الفعلين جميعاً أيضا لخلوهما من الضمير لانهما جميعاً عملا في هذا الاسم الظاهر ورفعا ، فأما بيت امرئ القيس

فلو أن ما أسقى لأذنى معيشة كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فليس من هذا الباب لان شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجها الى ما وجه اليه الآخر وهو الاسم المذكور وليس الامر في البيت كذلك لان الفعل الاول موجه الى القليل من المال والثاني موجه الى الملك ولم يحمل القليل مطلوبا وانما كان مطلوبا الملك : وتأخيص معنى البيت اننى لو سميت لمنزلة دنية كفانى قليل من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى انه قال في البيت الثاني

وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤَنَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَنَّلُ أَمْنَالِي

ولو نصب قليلا بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كفانى قليل ولم أطلب قليلا فيكون هذا عطف

جملة الى جملة لا تعلق لأحدهما بالأخرى كقولك ضربني زيد ولم أكرم بكرا وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه ، يصف بعد همته فيقول لو كان سعي في الدنيا لأدنى حظ فيها لكفتني البائة من الميش ولم أتجشم ما أتجشم وإنما طلبي معالي الامور كالملك ونحوه فأعرفه \*

قال صاحب الكتاب ﴿ ومن اضماره قولهم اذا كان غداً فأنتي أي اذا كان ما نحن عليه غدا ﴾ قال الشارح يريد ومن اضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه اذا كان غدا فأنتي يريد اذا كان ما نحن عليه غدا فأنتي ، فكان ههنا بمعنى الحدوث والتقدير اذا حدث هذا الامر غدا فأنتي فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر ، ونحو منه فإن كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا إخالك راضياً

المراد فان كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر يقال من فعل فتقول زيد باضمار فعل ، ومنه قوله عز وجل ( يسبح له فيها بالندو والآصال رجال ) فيمن قرأها مفتوحة الباء أي يسبح له رجال ، ومنه بيت الكتاب \* ليبيك يزيد ضارع لخصومة \* أي لبيك ضارع ﴾

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يذكر وفعله الرفع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الانسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربه أو من قتله فيقول المسؤول زيد أو عمرو يريد ضربه زيد أو قتله عمرو فيرفع الاسم بذلك الفعل المقدر وان لم ينطق به لان السائل لم يشك في الفعل وإنما يشك في فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالأكيد ، ومن ذلك قوله تعالى ( يسبح له فيها بالندو والآصال رجال ) بفتح الباء في قراءة عاصم وابن عامر وذلك أنه بناء لما لم يسم فاعله فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ثم فسر من يسبح علي تقدير سؤال سائل من يسبحه فقال رجال أي يسبح له رجال فرفع رجالاً بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه يسبح لانه لما قال يسبح له دل أن ثم مسبحاً ، ومثله بيت الكتاب

إِيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيْخْصُومَةٍ وَخَتَبْتُ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

البيت لابن نهيك النهشلي (١) والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من يبيكه فقال ضارع لخصومة أي يبيكه ضارع لخصومة ، والختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للابل ليسقط ورقها وتلف ، يصف انه كان مقيماً بمجبة المظلوم ناصراً له مؤامياً للفقير المحتاج ، والضارع الذليل الخاضع وتطيح تذهب ونهلك يقال أطاحت السنون اذا أذهبت (٢) به في طلب الرزق وأهلكته ، والطوائع جمع مطيعة وهي القواذف يقال طوحت الطوائع أي ترامت به المهالك والقياس أن يقال المطاوح لانه جمع مطيعة وإنما جاء على حذف الزوائد كما قال الله تعالى ( وأرسلنا الرياح لواقح ) والقياس ملاقح لانه جمع ملقحة وإنما جاء محذوف الزوائد ، ورواه الاصمعي لبيك يزيد ضارع لخصومة على بنية الفاعل ولا شاهد فيه

على هذه الرواية ، فعلى قياس قوله تعالى ( يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ) أجاز سيبويه ضرب زيد عمرو لأنك لما قلت ضرب علم أن له ضارباً والتقدير ضربه عمرو ، ومثله قراءة من قرأ ( زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ) قال أبو العباس المعنى زينته شركاؤهم فرفع الشركاء بفعل مضر دل عليه زين \*

قال صاحب الكتاب والمرفوع في قولهم هل زيد قام فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر ، وكذلك في قوله عز وجل ( وإن أحد من المشركين استجارك ) وبيت الحامة \* ان ذو لؤثة لانا \* وفي مثل للعرب لو ذات سوار أطمتني ، وقوله تعالى ( ولو أنهم صبروا ) على معنى ولو ثبت ، ومنه المثل ألا حظية فلا ألية أي إن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية \*

قال الشارح : اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لأنك إنما تستفهم عما أشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الاسم فمعلوم عندك ، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا الاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فلاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دل عليه الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى وذلك نحو قولك أزيد قام ورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر ، وأبو الحسن الاخفش يختار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر على ما قلناه ، وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر كما ذكرناه ولا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف ، وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله « هل زيد قام » فلم يثقل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة وهل فعنده إذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً وإذا قلت هل زيد قام يقع اضمار الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعل وقبح رفعه بالابتداء ولم يجز تقديم الاسم وهنا لا في الشعر فلذلك مثله هل دون الهمزة ، وإنما قبح رفعه بعد هل بالابتداء ولم يقبح بعد الهمزة وذلك من قبل أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفاً وأقواها في باب الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به وينقل عنه إلى غير الاستفهام نحو من كم وهل فن سؤال عن يعقل وقد تنقل فتكون بمعنى الذي وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب وهل لايسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم عمرو على معنى أيهما عندك ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو وقد تنقل عن الاستفهام إلى معنى قد نحو قوله تعالى ( هل أتى على الإنسان حين من الدهر ) أي قد أتى وقد تكون بمعنى النفي نحو قوله تعالى ( هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ) وإذا كانت الهمزة أعم تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلاً واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها ، « فان قيل » إذا كان الاستفهام يقتضي الفعل على ما أقررتم فما بالكم ترفعون بعده المبتدأ والخبر فتقولون أزيد قائم وهل زيد قائم

فالجواب ان الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة فدخل الاستفهام سؤالاً عن تلك الفائدة ، وذكر قوله تعالى ( وان أحسد من المشركين استنجارك فأجره ) فأحد هنا مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذي هو استنجارك والتقدير ان استنجارك أحد من المشركين استنجارك فأجره وذلك أن إن في باب الجزاء بمنزلة الالف في باب الاستفهام وذلك لانها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء نحو من ومتى لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست ان كذلك بل تأتي شرطاً في الاشياء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ ويقدر له عامل وذلك نحو إن زيد أتاني آتته ترفع زيدا بفعل مضمر يفسر هذا الظاهر والتقدير إن أتاني زيد أتاني آتته ، قال النمر بن تولب لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

نصب منفساً بعد ان باضمار فعل تقديره ان أهلكت منفساً أهلكته ويجوز رفع منفس فيقال ان منفس أهلكته على تقدير ان هلك منفس ولا بد من تقدير فعل اما ناصب واما رافع ، وزعم الفراء أن أحداً في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد اليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في استنجارك وهو قول قاسد لانا اذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استنجارك خبراً لاحد وصار الكلام كالمتبدل والخبر ، واما « بيت الحماسة »

إِذَا أَقَامَ بِنَصْرِي مَشْرُخُشْنٌ هِنْدُ الْحَفِيفَةُ إِنْ ذُو لُونَةٍ لَانَا

الشاهد فيه رفع ذو لونة بفعل مضمر دل عليه لانا والتقدير ان لان ذو لونة لانا لمكان حرف الجزاء وهي ان واقتضائها الفعل وأنه لا يقيم بعدها مبتدأ وخبر لا يجوز أن يقال ان زيد قائم أكرمك ، والخشن جمع أخشن بمعنى الخشن والجمع خشن بسكون الشين نحو قوله

أَلَيْنُ مَسًّا فِي حَوَايَا الْبَطْنِ مِنْ يَثْرِيَّاتٍ قَدْ آذِي خُشْنٌ

وتحريك الشين في البيت ضرورة ، والحفيظة النضب واللثة الضعف والاسرخاء أي انهم يخشون اذا لان الضعيف امجز أو ذلة يصفهم بالمنعة ، وأما المثل وهو قولهم « لو ذات سوار لطمتني » فالاسم الذي هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل مقدر دل عليه لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوار لطمتني من قبل ان لو تقتضي الفعل اقتضاء ان الشرطية لان لو شرط فيما مضى كما أن إن شرط فيما يستقبل ، ويحكي ان حاتم الطائي أمر في بلاد بني عنزة فغاب عنها الرجال وبقى فيما بين نساءهم حاتم مقيداً مغلولاً ثم اتفق لمن الارتحال فارتحلن بحاتم فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد في الخنصة قتال أفككن هني الغل لا فرد فمككن عنه فنزل عن الناقة ونحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي أنه فلطمته جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لطمتني يريد لو حرة لطمتني والمعني لو لطمتني من كانت في الشرف لي كنوا لها على ذلك ، وأما المثل الاخر وهو قول العرب « ان لا حظية فلا آية » فمعناه ان لا تكن لك في النساء حظية فاني غير آية كأنها قالت ان كنت ممن لا تحظى عنده امرأة فاني غير آية ، ولو عنت بالخطية نفسها لم يكن الا نصباً اذ التقدير الا أن حظية فيكون منصوباً لانه خبر كان ، يضرب لمن أخطأته الخطوة فيقال ان أخطأتك الخطوة فيما تطلب فلا تأل أن تنودد الى الناس لعلك تترك بعض ما تريد وأصله في المرأة تصلف عند زوجها ، وحظية وآية فميلة من الخطوة والالو وألوت

أى قصرت والاصل حظيوة وألبوة وإنما قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حد سيدوميت ،  
وأما قوله تعالى ( ولو أنهم صبروا ) فإن وما بعدها من الاسم والخبر بتأويل مصدر من لفظ الخبر  
مضاف الى الاسم وهو في موضع رفع بفعل محذوف وتقديره ولو ثبت صبرهم أو وقع لما ذكرناه من أن لولا  
يليهما الا الفعل ، واعلم أنك لو قلت لو أن زيدا قائم لا كرمناه لم يجوز واذا قلت لو أن زيدا قام لا كرمناه  
جاز وذلك لوقوع الفعل في خبر أن فيكون مفسرا لذلك الفعل المحذوف الرفع كأننا قلنا لو صح أن زيدا  
قام أو لو ثبت ، « فان قيل » فكيف يكون قام من قولك لو أن زيدا قام دالا على صح وثبت وليس  
من لفظه قيل لما كانا في المعنى شيئا واحدا جاز أن يفسر أحدهما بالآخر ألا ترى انه لا فرق بين أن  
تقول قام زيد وبين أن تقول صح قيام زيد أو ثبت قيام زيد فلما كان إياه في المعنى جاز أن يدل قام  
على صح لان الصحة للقيام فيجوز أن يدل أحدهما على الآخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدهما  
ملتبس بالآخر من حيث كانت أن وما اتصل بها في موضع المصدر والفعل المضمر مسند اليه ، وقد أجاز  
سيدويه أن تكون أن وما اتصل بها بعد لو وان كان فيها معنى المجازاة في موضع رفع بالابتداء والخبر  
محذوف وجاز لان الفعل الذي هو خبر أن يصحح لها معنى المجازاة وساغ ذلك لانها ليست عاملة كان  
الشرطية لجاز أن يقع بعدها المبتدأ ، وقل السببرافي لو كانت أن في موضع اسم مبتدأ لجاز أن يقال لو  
أن زيدا جالس أئيناك على معنى لو وقع هذا والحق الاول لاقتضاها الفعل \*

### المبتدأ والخبر

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق ، والمراد  
بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كن وان وحسبت وأخواتهما لانهما اذا لم يخلوا منها تلعبت بهما  
وغصبتهما القرار على الرفع ، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد لانهما لو جردا لا  
للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لان الاهراب لا يستحق الا بعد العقد  
والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان  
الاسناد لا يتأني بدون طرفين مسند ومسند اليه ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها  
ومشبها به كانت عاملة في الجزئين ، وشبههما بالفاعل ان المبتدأ مثله في انه مسند اليه والخبر في انه  
جزء ثان من الجملة ﴾

قال الشارح : هذا الفصل واضح من كلام صاحب الكتاب غير أنا نذكر نكتنا تختص بهذا الفصل  
لا بد منها ، اعلم ان المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للاخبار عنه ، والعوامل اللفظية  
هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر فالما الافعال فنحو كان وأخواتها والحروف نحو ان وأخواتها وما  
الحجازية ، وإنما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لان المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا واذا لم  
يتجرد من العوامل تلعبت به فرغمته تارة ونصبتة أخرى نحو كان زيد قائما وان زيدا قائم وما زيد قائما  
وظننت زيدا قائما واذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر الى شبه الفعل والفاعل وهذا معنى

قوله « غصبتهما القرار على الرفم » وقوله « المجردان للاسناد » يريد بذلك انك اذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الاعراب لان الاعراب انما أتى به للفرق بين المعاني واذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج الى الاعراب ليدل على ذلك المعنى فأما اذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب ، وقوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما مآ تناولا واحدا » اشارة الى أن العامل في المبتدأ والخبر نجر يريدهما من العوامل اللفظية ، وهي مسألة قد اختلف فيها العلماء « فذهب الكوفيون » الى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعا قلوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قلوا ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملا ومعمولا في حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى ( أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى ) فنصب أيا بدعوا وجزم تدعوا بأى فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا في حال واحدة ، ومثله قوله تعالى ( أينما تكونوا يدرككم الموت ) فأينما منصوب بتكونوا لانه الخبر وتكونوا مجزوم بأينما وذلك كثير في كلامهم فكذلك ههنا ، وهو فاسد لانه يؤدي الى محال وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المفعول واذا قلنا أنهما يترافعا وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لانه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخرآ في حال واحدة ، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا اليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد أخاك وان زيدا أخوك وظننت زيدا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره ، وأما الآيات التي أوردوها فان الجواب عنها من وجهين أحدهما أنا لا نسلم أن الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب وانما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو إن والنصب في الاسم بالفعل المذكور فإذا العامل في كل واحد منهما غير الآخر ، الثاني أنا نسلم أن كل واحد منهما عامل في الآخر الا انه باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لامن حيث هو اسم والنصب في الاسم بالفعل نفسه فهما شيان مختلفان وليس كذلك مانحن فيه لانه باعتبار واحد يكون عاملا ومعمولا وهو كونه مبتدأ وخبرآ ، « وذهب البصريون » الى ان المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى أن ذلك المعنى هو التمرى من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التمرى وإسناد الخبر اليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك أن التمرى لا يصح أن يكون سببا ولا جزءا من السبب وذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لا يوجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة ، « فان قيل » العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيآ كالاحراق للنار والبرد والبل للماء وانما هي أمارات ودلالات والامارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى انه لو كان ملك نوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وترك صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا « قيل » هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم أن التمرى عامل أنه معرف للعامل اذ

لوزعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعري ، وكان أبو اسحق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قل لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ، والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه أولاً لثان كان خبراً عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقاً به وكانت وتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل لان الفاعل شرط لتحقيق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند اليه غيره كما ان المبتدأ كذلك الا ان خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء ، وأما العامل في الخبر فذهب قوم الى انه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى الى قوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » وانما قلنا ذلك لانه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملاً في الخبر لانه يقتضيهما معاً ألا ترى أن كأن لما اقتضت مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزمين كذلك ههنا هذا معنى قوله « لانه معني يتناولهما معاً تناولاً واحداً » يعني الابتداء ، وذهب آخرون الى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر قلوا لانا وجدنا الخبر لا يقع الا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعمل فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل ان المبتدأ اسم والاصل في الاسماء أن لا تعمل واذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فاضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له ، ويمكن أن يقال أن الشيتين اذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب ، والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن للمبتدأ أثر في العمل الا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا ، وذهب قوم الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ وحده عمل في الخبر وهذا ضعيف لان المبتدأ اسم كما ان الخبر اسم وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه لان كل واحد منهما يقتضي صاحبه \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس وذكره اما موصوفة كالتي في قوله عز وجل ( ولعبد مؤمن ) واما غير موصوفة كالتي في قولهم أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وشر أهر ذا ناب وتحت رأسي سرج وعلى أبيه درع ﴾

قال الشارح : اعلم ان أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لان الغرض في الاخبار افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلك في علم ذلك الخبر ، والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى انك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لانه لا يستذكر أن يكون رجل قائماً وعالم في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلك فيما تعلم فاذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لانك اذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت قائماً ينتظر الذي لا يعلمه فاذا



قلت قائم أو حكيم قد أعلمته بنقل ما علمت مما لم يكن بعلمه حتى يشاركك في العلم فلو عكست وقلت قائم زيد فقائم منكور لا يعرفه المخاطب لم نجعله خبراً مقدماً يستفيد منه المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخبر لأن الأسماء لا تستفاد ولا يساوي المتكلم المخاطب لأن النكرة مالا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنك تقول عندي رجل فيكون منكوراً وإن كان المتكلم يعرفه فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب فلذلك قال « المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس » وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها نحو نحت رأسي سرج ولى مال وإذا كان في تأويل النفي فهو قولهم شر أهر ذا ناب ، فأما النكرة الموصوفة فنحو قولك رجل من بني تميم جاني ومثله قوله تعالى ( واعبدوا مؤمنين خير من مشرك ) لما وصف الرجل بأنه من بني تميم والعبد بأنه مؤمن يخص من رجل آخر ليس له تلك الصفة فقرب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالاختبار عنه فائدة وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة ، وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي لأن الكلام صار غير موجب فنضمنت النكرة معنى العموم فأقادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحو قولك « أرجل عندك أم امرأة وما أحد خير منك » وقلوا في المثل « شر أهر ذا ناب » فلا ابتداء بالنكرة فيه حسن لأن معناه ما أهر ذا ناب إلا شر فلا ابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل وجري مثلاً فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير ، ومعنى شر أهر ذا ناب أنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر مثله فيه إلا لسوء ظن ولم يكن غرضهم الاختبار عن شر وإنما يريدون الكلب أهره شر وإنما كان محمولا على معنى النفي لأن الاختبار به أقوى لأنه أوكد ألا ترى أن قولك ما قام إلا زيد أوكد من قولك قام زيد وإنما احتيج إلى التوكيد في هذه المواضع من حيث كان أمراً مهما لما ذكرناه ، ومما جاء من ذلك قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقول الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت أي ما جاء بك إلا شيء أي حادث لا يهبد مثله ، وأما قولهم « نحت رأسي سرج وعلى أبيه درع ولك مال » فالذي سوغ ذلك كوكبك صدرت في الخبر معرفة هي المحدث عنها في المعنى ألا ترى أن السرج من قولك نحت رأسي سرج وإن كان المحدث عنه في اللفظ فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسي وهذا الضمير هو المحدث عنه في المعنى كأنك قلت أنا متوسد سرجاً وكذلك على أبيه درع كأنك قلت أبوه متدرع وكذلك لك مال المعنى أنت ذو مال فلما كان المعنى مفيداً جاز وإن كان اللفظ على خلافه ، والذي يؤيد عندك ما قلناه أنك لو قلت نحت رأس سرج وعلى رجل درع ولرجل مال لم يكن كلاماً ، وإنما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدماً لوجهين . أحدهما أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقاً باستقراً وهو فعل ويدل أنه جملة أنه يقع صلة والصلات لا تكون إلا جملاً وإذا كان كذلك فلو قلت سرج نحت رأسي أو درع على أبيه أو قل درهم لي لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس ، والوجه الثاني أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمع ذلك عندهم في اللفظ أخرؤا المبتدأ وقدموا الخبر وإنما كان تأخيرها أحسن من تقديمه لأنه وقع

موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ وان كنا قد أخطأ علماً أنه المبتدأ ، ومن ذلك قولهم سلام عليك وويل له قال الله تعالى ( سلام عليك سأستغفر لك ربى . وويل للمطففين ) ومن ذلك أمت في حجر لا فيك ، فمذه الامماء كلها انما جاز الابتداء بها لانها ليست اخباراً في المعنى انما هي دعاء أو مسئلة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقدير ليسم الله عليك ويلزمه الويل ، وقولهم أمت في حجر لا فيك معناه ايكن الأمت في الحجارة لا فيك والأمت اختلاف انخفاض وارتفاع قال الله تعالى ( لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً ) والمعنى أبقاك الله بعد فناء الحجارة لان الحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ      تَذَبُّو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلَمُومٌ

فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل ، والفرق بين الرفع والنصب أنك اذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبتت عندك واستقر واذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في اثباتها \*  
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والخبر على نوعين مفرد وجملة فالفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق ﴾

قال الشارح : اعلم ان خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيدة السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك اذا قلت عبد الله منطلق فالصدق والكذب انما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لان الفائدة في انطلاقه وانما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند اليه الخبر الذي هو الانطلاق ، وخبر المبتدأ على ضربين مفرد وجملة فاذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزله فالاول نحو قولك زيد منطلق ومحمد نبينا فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق فقل من زيد هذا الذي ذكرته لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على انه هو ، وأما المنزل منزلة ما هو هو فنحو قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فأبو يوسف ليس أبا حنيفة انما سد مسده في العلم وأغني غناؤه ، ومنه قوله تعالى ( وأزواجه أمهاتهم ) أي هن كالأمهات في حرمة التزويج وليس بأمهات حقيقة ألا ترى الى قوله تعالى ( ان أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم ) فبقي أن لا تكون أمهات حقيقة الا الوالدات ، ثم المفرد على ضربين يكون متحملاً للضمير وخالياً منه فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن ومحمد خير منك ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه لأن هذه الاخبار في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند اليه ولما كانت مسندة الى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند اليه على المسند أسند الى ضميره وهذا هو التحقيق ؛ والذي يدل على تحملها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهراً لكان مرفوعاً نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه واذا عملت في الظاهر لكونه

فاعلا عملت في المضمر اذا أسندت اليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل كذلك هذه الاسماء ، وتحمل هذه الاشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوبا الى ذلك المضمر ولو نسبته الى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو زيد ضارب غلامه لان الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان في حكمه وجارياً مجراه « وأما القسم الثاني وهو ما لا نحمل الضمير من الاخبار » وذلك اذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشق من فعل نحو زيد أخوك وعمرو غلامك فهذا لا يتحمل الضمير لانه اسم محض عار من الوصفية ، والذي يتضمن الضمير من الاسماء ما تقدم وصفه من الاخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه وهذه الاسماء ليست كذلك وإنما الاخبار بأنه مالك للبلاد ومختص بأخوة زيد ، وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين الى انه يتحمل الضمير قولوا لانه وان كان اسماً جامداً غير صفة فانه في معنى ما هو صفة ألا ترى انك اذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الاخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الاسماء وإنما المراد اسناد معنى الاخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة اليه وهذه المعاني معاني أفعال ، والصحيح الاول وعليه الاكثر من أصحابنا لان نحمل الضمير انما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا ، واعلم ان خبر المبتدأ اذا كان مفرداً سواء كان مشتقاً أو غير مشتق فانه يكون مرفوعاً مثل المبتدأ لان الابتداء والتعري كما رفع المبتدأ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبر لان تناوله إياه كتناوله المبتدأ الا ان تناوله المبتدأ بلا واسطة وتناوله الخبر بواسطة المبتدأ فكان المبتدأ شرطاً لاعلة وقد تقدم ذلك \*

قال صاحب الكتاب ﴿ والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار ﴾

قال الشارح : اعلم ان الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد/ الا انها اذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى انه لو وقع المفرد الذي هو الاصل موقعها لكان مرفوعاً ، والذي يدل على ان المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثان فاذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه ، والامر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الاخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد ، واعلم انه « قسم الجملة الى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية » وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لان الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل ، فمثال « الجملة الفعلية » زيد قام أبوه فزيد مرتفع بالابتداء وقام في موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الاب في قوله زيد قام أبوه وهذا الضمير يعود الى المبتدأ الذي هو زيد ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدأ وذلك لان الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فاذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ

حتى تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدا وقعت الجملة أجنبية من المبتدا ولا تكون خبراً عنه ألا ترى أنك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبراً ، وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الاول منها اسماً كما سميت الجملة الاولى فعلية لأن الجزء الاول فعل وذلك نحو زيد أبوه قائم ومحمد أخوه منطلق فزيد مبتداً أول وأبوه مبتداً ثان وقائم خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدا الاول كما كان قولك قام أبوه كذلك في المسئلة الاولى فأخبرت عن المبتدا الثاني وهو الاب بفرد ولذلك لم نحتاج الى ضمير وأخبرت عن المبتدا الاول بجملة من مبتدا وخبر وهي أبوه قائم والهاء عائدة الى المبتدا ولولا هي لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية ، وأما « الجملة الثالثة وهي الشرطية » فنحو قولك زيد ان يتم أقم معه فهذه الجملة وان كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الاصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد الا انه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالآخرى حتى صارنا كالجملة الواحدة نحو المبتدا والخبر وكما ان المبتدا لا يستقل الا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل الا بذكر الجزاء والضرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود الى المبتدا منها عائد واحد نحو زيد ان تكرمه يشكرك عمرو فالهاء في تكرمه عائدة الى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس يلزم نحو زيد ان يتم أكرمه ففي يتم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمه تعود اليه أيضاً ، « الرابعة الظرف » والظرف على ضربين ظرف من الزمان وظرف من المكان وحقيقة الظرف ما كان وعاء وسمى الزمان والمكان ظرفاً لوقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدا نحو قولك زيد خلفك والقتال اليوم ، واعلم ان الظرف على ضربين ظرف زمان وظرف مكان والمبتداً أيضاً على ضربين جنة وحدث فالجنة ما كان شخصاً مريضاً والحدث ما كان معنى نحو المصادر مثل العلم والقدرة فاذا كان المبتداً جنة نحو زيد وعمرو وأردت الاخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا من ظروف المكان نحو قولك زيد عندك وعمرو خلفك واذا كان المبتداً حدثاً نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان ، والعلة في ذلك أن الجنة قد تكون في مكان دون مكان فاذا أخبرت باستقرارها في بعض الامكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره ، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قولك زيد خلفك فخلفك خبر عن زيد وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما فاذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك ، وأما ظرف الزمان فاذا أخبرت به عن الحدث أفاد لان الاحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الاحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت فاذا قات القتال اليوم أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ، وأما الجثث فاشخاص ثابتة موجودة في الاحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان اذ كانت موجودة في جميع الازمنة فاذا أخبرت وقلت زيد اليوم أو عمرو الساعة لم تمد المخاطب شيئاً ليس عنده لان التقدير زيد حال أو مستقر

في اليوم وذلك معلوم لانه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم اذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد ، « فان قيل » فانت تقول الليلة الهلال واللال جنة فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم فالجواب انه انما جاز في مثل الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه للدلالة قرينة الحال عليه لانك انما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز الا أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز ، واعلم أن الخبر اذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو زيد في الدار وعمره عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لان الدار ليست من زيد في شيء وانما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هي الاخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وانما حذفها وأقت الظرف مقامها ابجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها اذ المراد بالاستقرار استقرار مطابق لا استقرار خاص على ما تقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف لان الظرف لا يدل عليه لانه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسا أو قاعداً ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل فذهب الاكثر الى انه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره زيد استقر في الدار أو حل في الدار ويدل على ذلك أمران أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة « فان قيل » التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً والمراد بالذي هو قاتل فكذلك هنا يكون الظرف متعلقاً باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف قبل اطراد وقوع الظرف خبراً من غير هو دليل على ما قلناه فان ظهرت في اللفظ كان حسناً وان لم تأت بها فحسن أيضاً ولم يفتح قبح ما أنا بالذي قاتل لك ولا هو في قلته فاطراد جاءني الذي في الدار وقلة ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً تدل على ما ذكرناه ، والامر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به والاصل أن يتعلق بالفعل وانما يتعلق بالاسم اذا كان في معنى الفعل ومن انظره ولا شك أن تقدير الاصل الذي هو الفعل أولى ، وقيل قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الاخبار بالظرف من قبيل المفردات اذ كان يتعلق بمفرد فتقديره مستقر أو كائن ونحوهما والمطبعة في ذلك أن أصل الظاهر أن يكون مفرداً على ما تقدم والجملة واقعة وقصه ولا شك أن اضماع الاصل أولى ووجه ثان أنك اذا قدرت فعلاً كان جملة واذا قدرت اسماً كان مفرداً وكلما قل الاخبار والتقدير كان أولى ، واعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو المستقر أو مستقر وأقت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوعاً لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير الى الظرف لا يجوز اظهار ذلك المحذوف لانه قد صار أصلاً مرفوعاً فلن ذكرته أولاً وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع ، واعلم أنك اذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلاً أو اسماً وفيه ضمير مرفوع والظرف وذلك

الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدا وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنقول في موضع رفع بأنه خبر المبتدا ، وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت زيد عندك أو خالفك لم ينتصب عندك وخلفك باضمار فعل ولا بتقديره وإنما ينتصب بخلاف الأول لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الآخر فكل واحد منهما رفع الآخر وإذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد لأنه ليس إياه فنصبناه بالخلاف ، وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضاً لأن الخلاف عدم المانعة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به ، وأيضاً فإن من مذهبهم أن المبتدا مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف إذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوع وإذا كان مرفوعاً فلا بد له من رافع وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرفع هو الناصب فأعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدا وقولك في الدار معناه استقرار فيها وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البر الكرم بستان والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى ( ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ) ﴾

قال الشارح قد تقدم قولنا أن خبر المبتدا إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدا بربطها بالمبتدا لئلا تقع أجنبية عن المبتدا إذا كانت غير الأول ، وقوله « إذا قلت زيد في الدار معناه استقرار فيها » يعني أنه يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك ، وقوله « وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره » يعني أن الراجع إلى المبتدا إذا كان الخبر جملة فانه يجوز حذفه وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك إذا كان موضع المضمير معلوماً غير ملتبس كقولهم « السمن منوان بدرهم » فالسمن مبتداً ومنوان مبتداً ثانٍ وبدرهم خبر المبتدا الثاني والمنوان وخبره خبر المبتدا الأول والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم فوضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنوين وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن لا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدا ولم يتصل به وساغ حذف العائد ههنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس وإنما يذكر هذا الكلام لتسميع الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قل السمن كله منوان منه بدرهم ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك ، ومثله « البر الكرم بستان » إلا أن المحذوف ههنا شيئان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكرم منه بستان إلا أن موضع منه هنا نصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون اعتناءً للكرم إذ كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر وهو بستان وصاحب الحال المضمير المرفوع فيه وجاز تقديمه عليه وإن كان العامل معنى لأن انقطع الحال جار ومجرور فصار كقولك كل يوم لك ثوب ، وفي منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوع يعود إلى المضمير في بستان والآخر الهاء العائدة إلى المبتدا الأول الذي هو البر وهي الرابطة ، والثاني

من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكر بستين درهما فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لو لم ترده لالتبس ولم يعلم من أي الأنواع هو الثمن ، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فانه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى ( واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن ) معناه فعدتهن ثلاثة أشهر الا انه حذف للدلالة الاول عليه واذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل ، وأما قوله تعالى ( ولئن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور ) فن في موضع رفع بالابتداء وصبر وغفر الصلة والعائد ضمير الفاعل فيهما . وقوله « ان ذلك لمن عزم الأمور » في موضع الخبر وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل فلذلك اذا وقعت خبرا افتقرت الى ضمير عائد الى المبتدأ كما تنقصر الجملة اذا وقعت خبرا ولم يوجد العائد في الآية فكان مرادا تقديرا وانما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى ان ذلك الصبر منه أي من الصابر \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقوله تعالى أنا ومشنوه من يشنؤك وكقوله تعالى ( سواء بحياهم ومماتهم وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ) المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه ، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك في الدار رجل ﴾ قال الشارح يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة فمثال المفرد قولك قائم زيد وذهب عمرو وقائم خبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك ذهب خبر عن عمرو ومثال الجملة أبوه قائم زيد وأخوه ذهب عمرو فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة في موضع الخبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك أخوه ذهب مبتدأ وخبر في موضع الخبر عن عمرو ، وذهب الكوفيون الى منع جواز ذلك واحتجوا بأن قولوا إنما قلنا ذلك لانه يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك اذا قلت قائم زيد كان في قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فتقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الاحوال كلها وكذلك اذا قلت أبوه قائم زيد كانت الهاء في أبوه ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره ، والمذهب الاول لكثرة استعماله في كلام العرب قولوا « مشنوه من يشنؤك ونمى أنا » فن يشنؤك مبتدأ ، وقوله مشنوه الخبر وهو مقدم وكذلك نمى أنا أنا مبتدأ ونمى خبر مقدم ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها إنما هي كونه نمى لا أنا المشكك ، وأما قولهم أنه يؤدي الى تقديم المضر على الظاهر فيقول أن تقديم المضر على الظاهر إنما يمنع اذا تقدم لفظاً ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا وأما اذا تقدم لفظاً والنية به التأخير فلا بأس به نحو ضرب غلامه زيد ألا ترى أن التلام ههنا مفعول ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وان تقدم لفظاً فهو مؤخر تقديرًا وحكمًا ، ومنه قوله تعالى « فأوحس في نفسه خيفة موسى » الهاء في نفسه عائدة الى موسى وان كان الظاهر متأخرا لانه في حكم التقدم من حيث كان قاعلاً ، ومثله قولهم في المثل في أكفانه لف الميت وقالوا في بيته يؤتى الحكم فقد تقدم المضر على الظاهر فيهما لفظاً لان النية بهما التأخير والتقدير لف الميت في أكفانه ويؤتى الحكم في بيته واذا ثبت ما ذكرناه جاز

تقديم خبر المبتدأ عليه وإن كان فيه ضمير لأن النية فيه التأخير من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه ، وأما قوله تعالى ( سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وسواء عليهم نحييهم ومماتهم ) فحييهم مبتدأ ومماتهم عطف عليه وسواء خبر مقدم وإنما وحد الخبر ههنا والخبر عنه اثنان لوجهين أحدهما أن سواء مصدر في معنى اسم الفاعل في تأويل مستو والمصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذا عدل وهؤلاء عدل فكذلك ههنا ، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال محياهم سواء ومماتهم كما قال • فأنى وقيار بها لغريب • أراد فأنى لغريب بها وقيار ، وكذلك قوله تعالى ( سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ) الفعل ههنا في تأويل المصدر والمعنى سواء عليهم الانذار وعدم الانذار فالانذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر وقد تقدم وسواء مصدر في معنى اسم الفاعل والتقدير مستويان على ما تقدم ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر والشك إنما وقع في استواء الانذار وعدمه لا في نفس الانذار ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك إذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام وإنما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية وليس المراد منها الاستفهام وإنما جاز استعارتها للتسوية لا شترأ كما في معنى التسوية ألا ترى أنك تقول في الاستفهام أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد والشيثان اللذان يسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول في التسوية ما أبلى أفعل أم لم يفعل فأنتم غير مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهام وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية لأن معنى ما أبلى أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان في علمي كما قال في الاستفهام كذلك هذا هو التحقيق من جهة المعنى ، وأما أعراب اللفظ فقالوا سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه ، وقوله « وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك في الدار رجل » قد تقدم في الفصل قبله لم ابتدئه بالنكرة هنا ولم التزم تقديمه بما أغنى عن إعادته •

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما سلام عليك وويل لك وما أشبههما من الأدعية فتروكة على حالها إذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال ﴾

قال الشارح : لما تقدم من كلامه أنه قد التزم تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أورد علي نفسه اشكالا وهو قولهم « سلام عليك وويل له » فإن المبتدأ نكرة والخبر جار ومجرور ولم يتقدم على المبتدأ ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك لك مال وتحنتك بساط إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس الخبر بالصفة وههنا لا يلبس لانه دعاء ومعناه ظاهر ألا ترى أنك إذا قلت سلام عليك وويل له بالرفع كان معناه كعناه منصوباً وإذا كان منصوباً كان منزلاً منزلة الفعل فقولك سلاماً عليك وويل لك بمنزلة سلم الله عليك وعذبك الله فلما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل لم يغير عن حاله لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدماً ، وأما قوله « وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال » يريد أنه قد التزم ههنا تقديم الخبر أيضاً وإنما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام وذلك أنك إذا قلت أين زيد فأصله أزيد عندك فحذفوا الظرف وأتوا بأين مشتملة على الامكنة كلها وضمنوها معنى همزة الاستفهام



فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبراً ، وكذلك اذا قلت كيف زيد معناه على أى حال زيد واذا قلت متى القتال فمعناه القتال غداً ونحوه فعمل فيه ما عمل بأين وستوضح أحوال هذه الظروف المستفهم بها فى أما كتبها إن شاء الله تعالى \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف أحدهما فن حذف المبتدأ قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شمت ربحاً المسك والله أو رأيت شخصاً فقلت عبدالله وربى ومنه قول المرقش \* إذ قال الخميس نعم \* ومن حذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع وقول ذي الرمة :  
فِيَا طَيْبَةَ الْوَعَسَاءَ بَيْنَ جَلَّاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ

وقوله تعالى ( فصبر جميل ) يحتمل الامرين أى فأمرى صبر جميل أو فصبر جميل أجمل \*  
قال الشارح : اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة نحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما الا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تنفى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلائلها عليه لان الالفاظ انما جيء بها للدلالة على المعنى فاذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك مجتبئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى فما حذف فيه المبتدأ \* قول المستهل الهلال والله \* أى هذا الهلال والله والمستهل طالب الهلال كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم ، ومثله اذا شمت ربحاً طيبة قامت \* المسك والله \* أى هو المسك والله أو هذا المسك ، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فاذا رأيته بعد قلت عبدالله وربى كأنك قلت ذلك عبدالله أو هذا عبدالله ، وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه فعرف بتلك الاوصاف قتلاً زيد والله أى هو زيد أو المذكور زيد ، وأما بيت المرقش الاكبر

لَا يُعْبِدُ اللَّهُ الْقَلْبُوبَ وَالسَّغَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ نَعَمْ

فالقلب لبس السلاح والخميس الجيش والنعيم الابل قال الفراء هو ذكر لا يؤنث يقال هذا نعيم وارد ، والمعنى أنه يتأسف على الغير ولا سيما فى أوقلت اقباهم على الغنائم فيقول الجيش نعيم أى هذا نعيم فاطلبوه الا أنه حذف للعلم به ، وقد \* حذف الخبر ايضا \* كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك فى الجوابات يقول القائل من عندك فنقول زيد والمعنى زيد عندي الا انك تركته للعلم به اذ السؤال انما كان عنه ، ومن ذلك قولهم \* خرجت فاذا السبع \* اعلم ان اذا تكون على ضربين زماناً وفيها معنى الشرط ونضاف الى الجملة الفعلية واذا وقع بعدها اسم كان ثم فعل مقدر نحو ( اذا السماء انشقت واذا الارض مدت ) والتقدير اذا انشقت السماء انشقت واذا مدت الارض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل ، وتكون بمعنى المفاجأة وهى فى ذلك على ضربين تكون اسماً وتكون حرفاً واذا كانت اسماً كانت ظرفاً من ظروف الامكنة واذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما أن إن حرف دال على معنى المجازاة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجت فاذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن ثم حذف وكان السبع مبتدأ واذا الخبر قد تقدم كما تقول عندي زيد

ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فإن ذكرت اما آخر كان منصوباً على الحال نحو خرجت فلذا السبع واقفاً أو عادياً والعامل في الحال الظرف وإن شئت رفعته على الخبر وجعلت الظرف من صلته ، فإن جعلتها حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة والتقدير خرجت فلذا السبع حاضر أو موجود لأن المبتدأ لا بد له من خبر ولا خبر لها ههنا ظاهراً فوجب أن يكون متدرجاً ، وأما قول ذي الرمة \* فيأظبية الوعاء \* الخ فالخبر محذوف فيه والتقدير أنت الظبية أم أم سالم والمراد أنكما التبتسا علي لشدة تشابهكما فلم أعرف احداً كما من الاخرى ، والوعاء الارض اللينة ذات الرمل ، وجلجل موضع ويروى بالخاء غير المعجمة والنقا الكتيب من الرمل ، وقوله تعالى ( فصبر جميل ) احتمال الامرين وذلك أن يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمعنى فصبر جميل أجمل من غيره أو فعندي صبر جميل وجاز الابتداء بقوله صبر جميل وهو نكرة لأنها قد وصفت والنكرة اذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك ، ويجوز أن يكون صبر جميل خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير فأمرى صبر جميل أو صنعى صبر جميل \*

قل صاحب الكتاب \* وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لصد الجواب مسده ، ومما حذف فيه الخبر لصد غيره مسده قولهم أقام الزيدان وضربى زيداً قائماً وأكثر شربي السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائماً وقولهم كل رجل وضعفته \*

قل الشارح : اعلم أن لولا حرف يدخل على جملتين احدهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فتعاقب احدهما بالآخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط احدهما بالآخرى فتصير ان كجملته الواحدة فنقول قام زيد خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لاحدهما بالآخرى فإذا أتيت بان الشرطية فقلت ان قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلقت احدهما بالآخرى حتي لو ذكرت احدي الجملتين منفردة لم تفد ولم تكن كلاماً ، وكذلك لولا تقول زيد قائم خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان احدهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فاذا أتيت بلولا وقلت لولا زيد قائم اخرج محمد ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الاولى فصارتا كجملة الواحدة الا انه حذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتي رفض ظهوره ولم يحز استعماله فاذا قلت لولا زيد اخرج محمد كن تقديره لولا زيد حاضر أو مانع ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الاول وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لانه لا عائد منها الى زيد والجملة اذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد الى المبتدأ وانما اللام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها ، وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد لولا بقولهم اما لا ومعناه أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف في فعلها فقبل له أنمل كذا وكذا ان كنت لاتفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتي صار للاصل مهجوراً ، وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل لا اشتراكهما في معنى الآخر ألا ترى انه لا فرق من جهة المعنى بين زيد قائم وقام زيد قال الجموح

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا      هَلَّا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَسْهُمِ السُّودِ  
لَا دَرَّ دَرَكٌ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ      لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عَذَرِي لِمَحْدُودِ

والمراد لولا الحد ؛ وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل والتقدير لولا يمنع زيد وهذا ضعيف لوجوه منها أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها لأن أحد يعمل فيها النفي ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثاني أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولأننا كبد النفي فنقول لولا زيد ولا خالد لا كرمك نحو قوله تعالى ( وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات ) فلما لم يجوز ذلك ولم يستعمل دل على أن الجحد قد زایلها ، الوجه الثالث أن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول نحو حروف الجر فانها مختصة بالاسماء ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الأفعال ولولا هذه غير مختصة بل تدخل على الاسماء نحو لولا زيد لا كرمك وتدخل على الأفعال في نحو ما أنشدناه من البيتين فاعرفه ، قال ومن ذلك قولهم « أقائم الزيدان » يعني أنه حذف الخبر لسد الفاعل مسده ، واعلم ان قولهم أقائم الزيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى إذ المعنى يقوم الزيدان فم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة ؛ ولو قلت أقائم الزيدان من غير استيفاء لم يجوز عند الأكثر وقد أجاز ابن السراج وهو مذهب سيديوه لتضمنه معنى الفعل وإن كان فيه قبح لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ نحو زيد ضارب أبوه أو موصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه أو ذي حال نحو هذا زيد ضارباً أبوه أو على استيفاء أو نفي بخلاف الفعل فإنه يعمل معتمداً وغير معتمد وسنذكر أحكامه مستقصى في فصل اسم الفاعل ؛ وأما قولهم « ضربني زيداً قائماً » فهي مسألة فيها أدنى اشكال يحتاج إلى كشف وذلك أن المعنى ضربت زيداً قائماً أو أضرب زيداً قائماً فالكلام تام باعتبار المعنى إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه ليكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك أن قولك ضربني مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وزيداً مفعول به وقائماً حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم ، ولا يصح أن يكون حالاً من زيد هذا لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربني لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزء غير الأول فكذلك ماسد مسده ينبغي أن يكون غير الأول ، وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فلا مقدراً فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربني زيداً إذا كان قائماً فإذا هي الخبر والحق أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لأنه خبر مبتدأ فالظرف وحده في موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معرباً نحو القتال اليوم وعندك ونحو ذلك والظرف

مع الضمير في موضع خبر المبتدا فإذا أريد المضي قدر باذ وإذا أريد المستقبل قدر باذا والظرف الذي هو إذا أو اذ يضاف إلى الفعل والفاعل الذي هو كان والضمير الذي فيه وكان هذه المقدرة هي التامة وليست الناقصة فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه ، « فان قيل » ولم قدر الخبر باذا أو اذ دون غيرهما من ظروف المكان قيل لانهما ظرفا زمان وظروف الزمان يكثر الاخبار بها عن الاحداث والاخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره بها أولى ، وكانت اذ واذا أولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما فاذا شمل جميع ما مضى واذا شمل جميع المستقبل فلما أريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه ، « فان قيل » ولم قلتم إن كان المقدرة هي التامة دون أن تكون الناقصة قيل لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قولك ضربني زيدا قائما الخبر ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفة لان أخبار كان تكون معرفة ونكرة فالمعرفة نحو قولك كان زيد أخاك وكان محمد القائم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على أنه حال وليس بخبر ، وأما المسئلة الثانية وهي « أكثر شربي السويق ملتوتا » فالكلام عليها كالكلام على المسئلة قبلها في تقدير الخبر والعامل فيه الا ان قوله أكثر شربي ليس بمصدر وانما لما أضيفت أكثر إلى شربي الذي هو المصدر صار حكمه حكم المصدر لان أفعل بعض ما يضاف اليه تقول زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة لانه بعض الحجارة ولوقات الياقوت أفضل الزجاج لم يجوز لانه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صمت أحسن للصيام تنصب أحسن على المصدر لانه لما أضيفته إلى المصدر صار مصدرا فكذلك لما أضفت أكثر إلى الشرب الذي هو مصدر صار مصدرا وجاز أن يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر ، وأما المسئلة الثالثة وهي « أخطب ما يكون الامير قائما » فهي في تقدير حذف الخبر كالمسئلة الاولى الا ان فيها اتساعا أكثر من الاولى وذلك أن فيها وجهين من التقدير أحدهما نحو المسئلة قبلها فقولاك أخطب ما يكون الامير بمعنى أخطب كون الامير لان ما مع الفعل يتأويل المصدر نحو قول الشاعر • بسر المرء مذهب الليالي • وكذلك ما يكون بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الامير اذا كان قائما جملة وجوده خطيبا مبالغة ويكون اذا اخطب وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم يدل على ذلك انه قد حكى عن بعض العرب أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بنصب يوم فدل ذلك على ان اذا في موضع نصب كما تقول زيد عندك وفيه ضمير والظرف والضمير في موضع رفع لانه اخطب ، الوجه الثاني أن يكون قوله أخطب ما يكون بمعنى الزمان لان ما تكون بمعنى الزمان لانها في تأويل المصدر والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال أخطب أوقات كون الامير كما يقال مقدم الحاج وخفوق النجم أي زمن مقسم الحاج وزمن خفوق النجم ويكون اخطب اذا كان قائما على ما تقدم الا أن اذا علي هذا في موضع رفع خبرا عن الاول كما تقول وقت القتال يوم الجمعة فكأنه قال أخطب الاوقات التي يكون الامير فيها خطيبا اذا كان قائما ، ومثله على سعة الكلام ( بل مكر الليل والنهار ) وهما لا يمكن ان لكن لما كان فيهما جملة لهما ، ومثله ( ألم يروا أنا جعلنا الليل يسكنوا فيه والنهار مبصرآ ) والنهار لا يبصر انما يبصر فيه ، والذي أحوج إلى تقدير

المصدر بالزمان ههنا أنه قد نقل عنهم أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدر الاول بالزمان وقضى على اذا التي هي الخبر بالرفع فاعرفه ، وأما قولهم « كل رجل وضعته » فالراد كل رجل وضعته مقرونان الا انك حذف الخبر واكتفيت بالمعطوف لان معني الواو ههنا كعني مع فقولك كل رجل وضعته بمعنى مع وضعته وهذا كلام مكتف فالواو ههنا كالواو في قولك استوى الماء والخشبة الا ان قولنا استوى الماء والخشبة اوله فعل يعمل فيه وليس ههنا فعل وانما هو اسم عطف على اسم بالواو التي معناها معنى مع فعطفت لفظا والمعنى معنى الملابس ، واعلم ان الواو التي بمعنى مع لا بد فيها من معنى الملابس والواو التي لطلق العطف قد تخلو من ذلك ألا ترى انك اذا قلت ما صنعت وأباك المعنى ما صنعت مع أبيك وما صنع أبوك معك وكذلك اذا قلت كل رجل وضعته لان معناه مع وضعته ولو قلت زيد وعمرو خارجان لم يجوز حذف الخبر لانه ليس في اللفظ ما يدل عليه وليس كذلك كل رجل وضعته لان معناه مع وضعته ومع تدل على المقارنة فاعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين مآ كقولك زيد المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقول أبي النجم • أنا أبو النجم وشعري شعري • ولا يجوز تقديم الخبر ههنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ ﴾

قل الشارح : قد تقدم من قولنا أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن اعادته « وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين » نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فاذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فانما يجوز مثل هذا اذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم انه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا فتقول زيد أخوك أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذي استفاده المخاطب فتي كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما فان كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الاخبار فائدة ، وكذلك اذا قلت « زيد المنطلق » فالمخاطب يعرف زيداً ويعرف أن شخصاً انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً والمنطلق معروف بهذا الاسم منفرداً غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفاً به ذكراً وشهرة ولو رأيت شخصاً لكنت عارفاً به عيناً غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته الا بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد فاعرفه ، فأما قولهم « الله ربنا ومحمد نبينا » فانما يقال ذلك رداً على الخفاف والكافر أو يقال على سبيل الاقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله ؛ وأما قولهم « أنت أنت » فظاهر اللفظ فاسد لانه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والخبر عنه لفظاً ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ ، وانما جاز ههنا لان المراد من التكرير بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من التوبة والمنزلة لم تتغير معني وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته وهذا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الاول ، وعليه قول أبي النجم • أنا أبو النجم وشعري شعري •

معناه وشعرى شعرى المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وعلى هذا قياس الباب ، وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلتبس اذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ ، ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضرب عيسى موسى اللهم الا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله \* لعاب الافاعي القاتلات لعاباً \* وقوله

بَنُونًا بَنُو أَبْنَانًا وَبَنَاتُنَا \* بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

الا نرى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لانه يلزم منه أن لا يكون له بنون الا بنى أبناؤه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل اذا كان عليه دليل نحو أكل كثرى موسى وأبرأ المرضى عيسى \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب \* وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً منه قولاك هذا حلوا حامض وقوله عز وجل ( وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ) \*

قال الشارح يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة فنقول « هذا حلوا حامض » تريد أنه قد جم بين الطعمين كأنك قلت هذا مز فالخبر وان كان متعدداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى لان المراد أنه جامع الطعمين وهو خبر واحد ، وتقول هذا قائم قاعد على معني را كم قال الشاعر

مَنْ يَكْ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِي مَقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَى  
تَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سَتَّ سُوْدٍ جِمَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدُّمَشْتِ

ومثله « قوله تعالى ( وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ) » واعلم انك اذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك انما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على الافراد ففيه ضمير يعود اليه لا محالة من حيث كان راجعاً الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة الى الموصوف والظرف الى المظروف فأما عود الضمير من الخبر المستقل به الى المبتدأ فأما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضدّين أم لم يكونا \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب \* اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً كقول الله تعالى ( الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرراً وعلانية فلم أجزهم عند ربهم ) وقوله ( وما بكم من نعمة فن الله ) وكقولك كل رجل يأتي في أوفى الدار فله درهم ، فاذا دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب \*

قال الشارح : اعلم ان الاسماء على ضربين منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء فالاول نحو زيد وعمر وشبههما فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره تقول

زيد منطلق ولو قلت زيد فمنطلق لم يجز ، وكان أبو الحسن الاخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر ان ذلك ورد عنهم كثيراً حكى أخوك فوجد على معني أخوك وجد والفاء زائدة وأشد

وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا

والمراد وقائلة خولان أنكح فتاتهم ، وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على انها عاطفة وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، « وما كان متضمناً معنى الشرط فلاسماء الموصولة والذكرات الموصوفة » فلاسماء الموصولة نحو الذي والقي وأخواتهما فهذه الاسماء لا تنم الا بصلات وعائد وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وهي الجمل التي تقع أخباراً للبتدأ فالموصول لا يخبر عنه حتى يتم بصلته فإذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فتقولك الذي أبوه قائم أو الذي قام أبوه بمنزلة زيد أو عمرو ويفتقر الى جزء آخر يكون خبراً حتى يتم كلاماً كما يفترق زيد وعمرو فتقول الذي أبوه قائم منطلق فيكون الذي أبوه قائم بمنزلة زيد ثم أخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق ، فإذا كان الموصول شائعاً لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فصل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء وذلك قولك « الذي يأتيني فله درهم » والذي عندي فمكرم قال الله تعالى ( الذين ينفقون أموالهم ) الخ وقال تعالى ( وما بكم من نعمة فمن الله ) وتوله ( الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية ) كله من صلة الذين وهو في وضع اسم مرفوع بالابتداء وقوله ( فلهم أجرهم ) في موضع الخبر وكذلك قوله ( وما بكم من نعمة فمن الله ) فتوله من الله الخبر ، وأما اشتراطنا لدخول الفاء ان يكون شائعاً غير مخصوص وأن تكون صلته فعلاً أو جاراً ومجروراً لانه اذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المحض وذلك أنه اذا كان شائعاً كان مبهماً غير مخصوص وباب الشرط مبني على الابهام فان جعلته لواحد مخصوص نحو زيد الذي أتاني فله درهم لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء ألا ترى أنك تقول من يخرج فله درهم فيكون مبهماً غير مخصوص فكذلك اذا قلت الذي يأتيني فله درهم لا بد أن يكون شائعاً لا لمخصوص ، فان قيل فأنت تقول ان أتاني زيد فله درهم فيكون الاول مخصوصاً فهلا جاز ذلك في الذي اذا أردت به مخصوصاً ، فالجواب أن الشرط لا بد فيه من ابهام فأنت اذا قلت من يأتيني فله درهم فالابهام واقع في الفعل والفاعل معا ألا ترى ان الفعل مبهم بمحتمل أن يوجد وأن لا يوجد والفاعل مبهم يعود الى من واذا قلت ان أتاني زيد فله كذا فالفاعل وان كان مخصوصاً فالفعل مبهم وأنت اذا قلت الذي يأتيني وأردت به مخصوصاً لم يكن فيه ابهام البتة لان الموصول مخصوص والفعل مبني على يقين وجوده بخلاف من ابهام البتة ففارق الشرط ، وأما اشتراط وصله بالفعل لان الشرط لا يكون الا بالفعل البتة فلو قلت الذي أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء في الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط « وأما اذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور » فانه وان لم تكن صلته فعلاً ملفوظاً به فانه مقدر حكماً فاذا قلت الذي في الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك فاذا وجدت هذه الشرائط في الموصول جاز دخول الفاء في خبره ، فان قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصول اذا كان فيه الفاء وبينه

إذا لم يكن قيل إذا كان الخبر عن الموصول بالغاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الأول ألا ترى أنك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم أذن ذلك بأن الدرهم مستحق له بآتيانه لأن الغاء للتعقيب والمسبب يوجد عقيب السبب وإذا قلت الذي يأتيني له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على أنه بالآتيان ، وكذلك « النكرة الموصوفة » بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم حكمه حكم الموصول في دخول الغاء في خبرها لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول لأن النكرة في إبهامها كالموصول إذا لم يرد به مخصوص والصفة كالصلة فإذا كانت بالفعل أو ما هو في تقدير الفعل من جار ومجرور كانت كالموصول في شبه الشرط والجزاء فدخلت الغاء في خبرها كدخولها في خبر الموصول ؛ فإن وقع في الصلة شرط وجزاء لم تدخل الغاء في آخر الكلام وذلك قولك الذي أن يزرنى أزره له درهم ولو قلت هنا فله لم يجوز لأن الشرط لا يجاب دفعتين وكذلك كل رجل أن يزرنى أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتاج إلى إعادته ، ولو قلت الذي أبوه أبوك فزيد لم يجوز لانه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط وكذلك لو قلت كل إنسان فله درهم لم يجوز لانه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجري هذان في الامتناع مجرى زيد فقائم وعمرو فمتطابق « فإن دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر » وهي إنَّ وأنَّ وكأنَّ وليت ولعل ولكن سيبويه إلى أن كأن وليت ولعل ولكن تمنع من دخول الغاء في الخبر لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى فهي جارية مجرى الأفعال العاملة فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الغاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها ، وأما أن فذهب سيبويه إلى جواز دخول الغاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنها وإن كانت عاملة فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال الاخفش لا يجوز دخول الغاء مع أن لأنها عاملة كأخواتها والأول أقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى ( أن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) وقال ( أن الذين يكفرون بآيات الله ) إلى أن قال ( فنبشروهم بمذاب أليم ) وقال ( قل أن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم ) فأدخل الغاء في الخبر فلاخفش يحمل الغاء في ذلك كله على الزيادة ، والأول أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل وسبوضح ذلك في حروف العطف أن شاء الله تعالى •

### خبر إن وأخواتها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المرفوع في نحو قولك أن زيدا أخوك ولعل بشراً صاحبك ؛ وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لانه أشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضي منه في بنائه على الفتح فالحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك أن زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك وكأن عمراً



الاسد منزلة فرس عمرًا الاسد ، وهند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه ﴿

قال الشارح : اعلم أن هذه الحروف وهي ان وأخواتها وهي ستة ان وأن ولكن وليت ولعل وكأن من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً وإنما عملت لشبهها بالافعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء ، الثاني انها على لفظ الافعال اذ كانت على أكثر من حرفين كالافعال ، الثالث انها مبنية على الفتح كالافعال الماضية ، الرابع أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كنهائه بالفعل من نحو ضربك وضربه وضربني فلما كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهي مقتضية لها جميعاً ألا ترى أن ان لتأكيد الجملة ولكن للاستدراك فلا بد من الخبر لانه المستدرك ولا بد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك ، وليت في قولك ليت زيدا قائم بمن لقوم زيد ولعل ترج وكأن تقتضي مشبهاً ومشبهاً به فلما اقتضتهما جميعاً جرت مجرى الفعل المتعدي فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الافعال بما قدم مفعوله على فاعله فقولك ان زيدا قائم بمنزلة ضرب زيدا رجل ، وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جري على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعاً على الافعال ومحولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر « وذهب الكوفيون » الى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد وذلك من قبل أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ، ومع ذلك فانا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الاصل والفرع لانه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه ﴿

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفاً كقولك ان في الدار زيدا ولعل عندك عمرا وفي التنزيل ( ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ) ﴾

قال الشارح : يعني ان هذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر وكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفرداً وجملةً وبأحواله كونه معرفةً ونكرةً وبشرائطه افتقاره الى عائد من الخبر اذا كان جملة ، وقوله « من أصنافه » يعني ان خبر المبتدأ كما يكون مفرداً أو جملةً أو ظرفاً كذلك في هذه الحروف تقول في المفرد ان زيدا قائم كما تقول في المبتدأ زيد قائم وفي الجملة ان زيدا أبوه قائم كما تقول زيد أبوه قائم وان زيدا قام أبوه كما تقول زيد قام أبوه وتقول في الظرف ان زيدا عندك وان محمداً في الدار فوضع الظرف رفع لانه خبر ان كما كان خبر المبتدأ قبل دخول هذه

الحروف ، قال كان اسم ان جنة وأخبرت عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا ظرف مكان ولا تخبر عنه بالزمان فتقول ان زيدا عندك ولو قلت ان زيدا اليوم لم يجوز لان هذه الأخبار في الحقيقة انما هي أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر ان وخبر كان فتقريب لان الحروف والافعال لا يخبر عنها ، وقوله « وأحواله » يعني ان أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدأ من أنه يكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك في المبتدأ والخبر فتقول ان زيدا قائم وان زيدا أخوك كما تقول ذلك في المبتدأ ، وأما « شرائطه » فانه اذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة كما كان كذلك في المبتدأ والخبر واذا كان جملة فلا بد فيها من عائد الى المبتدأ كما كان كذلك في المبتدأ والخبر فكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع ان واخواتها لا فرق بينهما الا ان الذي كان مبتدأ مرفوعا ينتصب ههنا بان واخواتها « ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها » ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قائماً كان زيد وكان قائماً زيد ولم يجوز ذلك في هذه الحروف اللهم « الا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً » فلا يجوز أن تقول ان منطلق زيدا ويجوز أن تقول ان في الدار زيدا وذلك انهم قد توسعوا في الظروف وخصوصاً بذلك لكثرتها في الاستعمال ألا ترى انهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف اليه في نحو قوله \*  
 \* لله در اليوم من لامها \* والمعني لله در من لامها اليوم ومثله

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيَاغِلِينَ بَنَى أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

والمراد أصوات أواخر الميس من ايفالهن بنا ، ومنه

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

والمراد بكف يهودي يوماً ، واذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشيء الواحد كان جوازه في ان واسمه أسهل اذ هما شيئان منفصلان ، وبما سوغ الفصل بالظرف هنا كون هذه الحروف ليست مما يعمل في الظروف وانما العامل الاستقرار المحذوف فاعرفه \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف في نحو قولهم ان مالا وان ولدا وان عدداً أي ان لهم مالا ، ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم فيقول ان زيدا وان عمرا أي ان لنا ، وقال الاعشى

إِنْ مَحَلًّا وَأَنْ مَرَّ تَحَلًّا وَأَنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

وقول ان غيرها لملا وشاء أي ان لنا ، وقال \* ياليت ألبم الصبي رواجما \* أي ياليت لنا ، ومنه قول عمر بن عبد العزيز لقرشي مَتَّ إِلَيْهِ بِقَرَابَةٍ فَإِنْ ذَاكَ ثُمَّ ذَكَرَ حَاجَتَهُ فَقَالَ لَعَلَّ ذَاكَ أَيْ فَإِنْ ذَاكَ مُصَدِّقٌ وَلَعَلَّ مَطْلُوبُكَ حَاصِلٌ ، وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري ﴿ قال الشارح : اعلم ان أخبار هذه الحروف اذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فانه قد يجوز حذفها

والسكوت هلى أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والانساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الاحوال عليها ؛ وذلك قولهم « ان مالا وان ولدا وان عددا » كان ذلك وقع فى جواب هل لهم مال وهل ولد وهل عدد قليل فى جوابه ان مالا وان ولدا وان عددا أى ان لهم مالا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم يحتاج الى اظهاره لتقدم السؤال عنه ، ولم يأت ذلك الا فيما كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، قال « ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم » أى ألب « فيقول ان زيدا وان عمرا » المعنى ان لنا زيدا وان لنا عمرا واستغنى عن ذكره لتقدمه فى السؤال « قال الاعشى \* ان محلا الخ \* » ويروي وان للسفر اذ مضوا مهلا ومعناه ان لنا محلا يعنى فى الدنيا اذا عشنا وان لنا مرتحلا الى الآخرة وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا الى الآخرة فيقول فى رحيل من رحل ومضى مهل أى لا يرجع ، وقيل ان فى السفر يريد من قدم لآخرته فاز وظهر والمهل السبق ، فهذا كله عند سيديويه على حذف الخبر كنحو ما تقدم تقديره ، ولا يري الكوفيون حذف الخبر الا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة ، وكان الفراء يذهب الى أنه انما يحذف مثل هذا اذا كررت ان ليعلم ان أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف ، وحكى ان أمرا بيا قيل له الزبابة الفأرة قال ان الزبابة وان الفأرة ومعناه ان هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر ، والفائدة ان المحل خلاف المرتحل ؛ وهو قول غير مرضى عند أصحابنا فإنه قد ورد فى الواحد الذى لا يخالف معه قال الاخطل

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنَّ الْكَارِمَ نَهَشَلَا

وقالوا « ان غيرها إبلا وشاء » فقولهم غيرها اسم ان والخبر مضمرة على النحو الذى ذكرناه كأنه قال ان لنا غيرها أو عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز ؛ ويجوز أن يكون إبلا وشاء اسم ان وغيرها حالا ؛ وقد نص سيديويه على ان الابل والشاء انتصابهما انتصاب الفارس اذا قلت ما فى الناس مثله فارسا كأنه يقدره بالمشتق أى ماشية ؛ ولا يحسن أن يكون عطف بيان لان عطف البيان لا يكون الا فى المعارف ؛ ومنه قول رؤبة « \* ياليت أيام الصبي رواجما \* » على تقدير ياليت لنا أيام الصبي رواجما فيكون أيام الصبي اسم لبت والخبر الجار والمجرور المقدر ورواجما حال وتنوينه ضرورة ؛ وقيل تقديره أقبلت رواجما فيكون أقبلت الخبر ورواجما أيضا حال ؛ وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد لبت تشبيها لها بوجدت وتمنيت لانها فى معناها وهى لفة بنى تميم يقولون لبت زيدا قائما كما يقولون ظننت زيدا قائما وعليه الكوفيون والاول أقيس وعليه الاعتماد وهو رأى البصريين ؛ فأما « ما حكى عن عمر بن عبد العزيز » فالخبر محذوف أى فان ذاك مصدق ولعل المطلوبك حاصل فانما ساغ حذف الخبر هنا وان لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدا عند الدلالة عليه نحو قولك من القائم فيقال زيد أى زيد القائم ، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفا نحو ان لك ذاك أى حق القرابة ولعل لك ذاك فالمعنى واحد الا انه من جهة اللفظ جار على منهاج القياس ؛ وقوله « مت عليه بقرابة » المت المد والمراد تدلى اليه بقرابة والموات الوسائل ؛ قال « وقد التزم حذفه فى قولهم لبت شعري » يجوز فى قد الكسر والضم فالكسر أجود لانه الاصل فى النقاء الساكنين والضم للابحار لثقل الخروج

من كسر الي ضم من نحو وعذاب أركض و (وعيون ادخلوها) ، والمراد قد التزم حذف الخبر وذلك أن شعري مصدر شمرت أشمر شعرا وشعرة اذا فطن وعلم ولذلك سمى الشاعر شاعرا لانه فطن لما خفي على غيره ، وهو مضاف الى الفاعل فقولاك ليت شعري بمعنى ليت علمي والمعنى ليتني أشمر فأشمر هو الخبر وناب شعري الذي هو المصدر عن أشمر ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك ليتني ، وأشمر من الافعال المتعدية وقد يعلق عن العمل فيقال ليت شعري أزيد قام أم عمرو ومعنى التطبيق ابطال عمله في اللفظ واعماله في الموضع فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصيبا بالمصدر فهو داخل في صالته ، وقيل الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهر وا خبر ليت ههنا لسد معمول المصدر مسده وصار ذلك كقولهم لولا زيد لا كرمك في حذف الخبر لسد جواب لولا مسده ، وقالوا ليت شعري زيد عندك أم عند عمرو ورفعوا زيدا ولم يعملوا فيه المصدر لانه داخل في الاستفهام ، وقيل ان الجملة بعد شعري في موضع الخبر والاول اقيس لعدم العائد من الجملة فاعرفه •

### خبر لا التي لنفي الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو في قول أهل الحجاز لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ، وقول حاتم • ولا كريم من ولدان مصبوح • يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفة الى اللغة الحجازية والثاني أن لا يجعل مصبوحا خيرا ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى ، وارتفاعه بالحرف أيضا لان لا محذوبها حدوان من حيث أنها تقيضتها ولازمة للاسماء لزومها ﴾

قال الشارح : انما خص أهل الحجاز دون غيرهم لان أهل الحجاز يظهر ون الخبر فيظهر فيه العمل وبنو نعيم لا يظهر ونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا ، واعلم ان لا النافية على ضربين عاملة وغير عاملة فالعاملة التي تنفي على جهة استغراق الجنس لانها جواب ما كان على طريقة هل من رجل في الدار فدخل من في هذا لاستغراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى انه لا يجوز هل من زيد في الدار كما يجوز هل زيد في الدار ، فهذه التي لاستغراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المفردة ومبنية معها بناء خمسة عشر وانما استعقت أن تكون عاملة لشبهها بان الناصبة للاسماء ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أن ان كذلك وأنها تقيضة ان لان لا لنفي وان للايجاب وحق النقيض أن يخرج على حد تقيضه من الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فقولاك ضربت زيدا ففعل وفاعل ومفعول وقواك ما ضربت زيدا نفي لذلك ومع ذلك فقد أعربت اعرابه من حيث كان تقيضه يشعر بمعنى الرفع له ، فلما أشبهت لا ان وكانت ان عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك عاملة في المبتدأ والخبر لانها تقتضيها جميعا كما تقتضيها ان ولما نصبوا بها لم تعمل الا في نكرة على سبيل حرف الخفض الذي في المسئلة لانها كالنائية عنها الا ان لا بنيت مع النكرة لانها لما وقعت في جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب أيضا بحرف الاستغراق الذي هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان قياسه لا من رجل في الدار ليكون النفي عاما كما

كان السؤال عما ثم حذف من من اللفظ تخفيفاً وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبنى لتضمنه معنى الحرف كما بنى خمسة عشر حين تضمن معنى حرف العطف ، « فان قيل » أيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً قيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى أنك تقول قد علمت أن زيدا منطلق فأن حرف وهو مع ما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد ، وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت أريد أن تقوم والمعنى أريد قيامك فكذلك لا والاسم المنكر بعدد ما ينزلة اسم واحد ، ونظيره قولك يا ابن أم فلانم الثاني في موضع خاض بالإضافة وجعل اسماً واحداً وكذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع منصوب منون لكنه جعل مع لا اسماً واحداً ولذلك حذف منه التنوين وبنى على حركة لان له حالة تمكن قبل البناء فبز بالحركة عما بنى من الاسماء ولم يكن له حالة تمكن نحو من وكم وخص بالفتحة لانها أخف الحركات وأيسر النرض الانحرى فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل منها فلذلك تقول لا رجل عندك ولا غلام لك تريد النفي العام ، قل الله تعالى ( لا عاصم اليوم من أمر الله ) وقال ( لا ملجأ من الله الا اليه ) ووضع لا وما علمت فيه مبتدأ لانها جواب ما حاله كذلك ألا ترى أن قولك هل من رجل في الدار في موضع رفع بالابتداء كذلك لا رجل ، فان قدرت دخولها على كلام قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئاً وكان الكلام على ما كان عليه موجباً وذلك قولك أزيد في الدار أم عمرو فتقول لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك تقول أرجل في الدار أم امرأة والجواب لا رجل في الدار ولا امرأة وكذلك ان جعلتها جواباً كقولك هل رجل في الدار قلت لا رجل في الدار وهذا قليل اذا كان التكبر والبناء أغلب عليها وكان هذا في مواضع لا ونعم ، واعلم انه قد ذهب الكوفيون وأبو اسحق الزجاج وجماعة من البصريين الى أن حركة لا رجل ولا غلام حركة اعراب واحتجوا لذلك بقولهم لا رجل وغلاما عندك بالعطف على اللفظ فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها لان حركة البناء لا يعطف عليها لانه إنما يعطف للاشتراك في العامل ، والقول هو الاول لحذف التنوين منه اذ لو كان معرباً لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك لا خيراً منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات ، وأما قولهم أنه جاز العطف على اللفظ نحو لا رجل وغلاماً فتقول إنما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو لا رجل ظريفاً بالتنوين وذلك من قبل انها وان كانت حركة بناء فهي مشبهة بحركة الاعراب وذلك لاطرادها في كل نكرة منفية بلا من غير اختصاص باسم بعينه فجزت لذلك مجري العامل الذي يعمل في كل اسم بياثمه ويلاقيه ، ومثله الضمة في الاسم المفرد المنادى العلم نحو يا حرم لاطرادها في كل منادى مفرد علم ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر لا فذهب بعضهم الى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شئنين بخلاف ان فانها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ولا هذه لا تشبه الفعل وإنما تشبه ان المشددة فجزت بحرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن وهي لا ترفع شيئاً كذلك هذه ، وذهب أبو الحسن ومن يتبعه الى أن لا هذه ترفع الخبر وذلك لانها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيها جميعاً وما اقتضى شئنين وعمل في أحدهما عمل في الآخر وليس كذلك نواصب الافعال لانها لا تقتضى

الا شيئاً واحداً وهو المختار، وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في ان وأخواتها •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويحذنه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ولا قتي إلا على ولا سيف إلا ذر الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله ، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم « يحذرون خبر لا » من لا رجل ولا غلام ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحو لا إله إلا الله والمعنى لا رجل ولا غلام لا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود إلا الله ولا أهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا قتي في الوجود إلا على ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار فالخبر الجار مع المجرور وهو محذوف ، ولا يسعح أن يكون الخبر الله في قولك لا إله إلا الله وذلك لامرين ؛ أحدهما أنه معرفة ولا لا تعمل في معرفة ، الثاني أن اسم لا هنا عام وقولك إلا الله خاص والخاص لا يكون خبراً عن العام ونظيره الحيوان انسان فانه ممتنع لان في الحيوان ما ليس بانسان وقولك الانسان حيوان جائز لان الانسان حيوان حقيقة وليس في الانسان ما ليس بحيوان ، ويجوز اظهار الخبر نحو لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك هذا مذهب أهل الحجاز « وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر لا البتة » ويقولون هو من الاصول المرفوضة ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل أفضل منك أن أفضل نعت لرجل على الموضع وكذلك خير منك نعت لأحد على الموضع ، وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون أفضل منك مرفوعاً بلا على الخبر ويجوز أن يكون رفعا بخبر الابتداء اذ كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم ، وأما البيت الذي هو • ولا كريم من ولدان مصبوح • أنشده لحاتم الطائي وما أظنه له قال الجرمي هو لابي ذؤيب الهذلي وقبلة

هَلَّا سَأَلْتُ هَذَاكَ اللَّهُ مَا حَسَبِي      عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ  
وَرَدَّ جَارُهُمْ حَرَفًا مُصْرَمَةً      وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

المصبوح الذي سقى اللبن صباحاً ، وصف سنة شديدة الجذب قد ذهب بالمرتفق فالبن عندهم متعذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلاً عن غيره امدمه فجازرهم برد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف اذ لا لبن عندهم ، والحرف الذاقة المسنة ، ومصبوح يجوز أن يكون صفة للمعنى على الموضع ويضم الخبر وعليه بنو تميم ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز واختاره الجرمي « فان قيل » لم جاز اطراده في المنفى نحو لا رجل ولا غلام ولا ملجأ ولم يطرد في الاثبات نحو إن مالا وإن ابلا فالجواب أن عموم النفي ينفي عن معنى الخبر وليس الاثبات عموم كعموم النفي فان أردت خبراً خاصاً لم يكن به من ذكره نحو لا رجل في الدار لان عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص فان وقع النفي في جواب هل من رجل في الدار مصرحاً به فقلت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وان لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه •

## اسم لا وما المشبهتين بليس

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هو في قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك ، وشبهها بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر الا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً قليل ما زيد منطلقاً وما أحد أفضل منك ولم تدخل لا الا على النكرة قليل لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقاً ، وامتنع لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب

من صدَّ عن زيارتها فأننا ابن قيسٍ لأبراحٍ ﴿

قال الشارح : اعلم أن ما حرف نفي يدخل على الاسماء والافعال وقياسه أن لا يعمل شيئاً وذلك لان عوامل الاسماء لا تدخل على الافعال وعوامل الافعال لا تدخل على الاسماء على حد همزة الاستفهام وهل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيد وهل زيد قائم فوليه الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يحجز اعمالها في شيء من الاسماء والافعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس في ما لانك تقول ما قام زيد كما تقول ما زيد قائم فيليها الاسم والفعل غير أن أهل الحجاز يشبهونها بليس وبرفمون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعل بليس كذلك تقول ما زيد منطلقاً وما أخوك خارجاً ، فاللغة الاولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى ( ما هذا بشراً ) وقال ( ما هن أمهاتهم ) وبروى عن الاصمعي أنه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعني نصب خبر ما المشبهة بليس فلا وما هذه وان كانت مشبهة بليس وتعمل عملها فهي أضعف عملاً منها لان ليس فعل وما حرف ولذلك من الضعف اذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو قولك ما قائم زيد وما مسمى من أعتب وما زيد الا قائم قال الله تعالى ( وما محمد الا رسول ) وأما ليس فانها تعمل على كل حال تقول ليس زيد قائماً وليس قائماً زيد وليس زيد الا قائماً ، ووجه الشبه بين ليس وما أنهما جميعاً لنفي ما في الحال وأن ليس مختصة بالمبتدأ والخبر فاذا دخلت ما على المبتدأ والخبر أشبهتهما من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر ، وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم لم يكن لها عمل لانتقاض النفي بدخول الا وكذلك اذا تقدم الخبر نحو ما قائم زيد لان نضد الابتداء والخبر قد غير ﴿وذعب الكوفيون الى أن خبر ما في قولك ما زيد قائماً ليس من منصبا بما وإنما هو منصوب باسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيد بقائم فلما سقطت الباء انتصب الاسم وهذا غير مرضي لان الخافض اذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده اذا كان الجار والمجرور في موضع نصب فاذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو في معناه الى المجرور فنصبه فانصب انما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول كفى بالله شهيداً فيكون الاسم مجروراً بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعاً نحو كفى الله لانه لم يكن موضعها نصبا بل رفعا وكذلك تقول بحسبك زيد فاذا سقط الخافض قلت حسبك زيد بالرفع لانه كان في موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاءني من أحد وتقول ما جاءني

أحد فنرفع لان موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكرته أن خبر ما ليس منصوبا بما ذكره من سقوط الباء وأما هو بنفس الحرف الذي هو ما المشبه الذي ذكرناه ، وأما بنو تميم فانهم لا يعملونها ويجرون فيها على القياس ويعملونها بمنزلة هل والهمزة ونحوهما مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم ، وأما « لا المشبهة بليس » فحكمها حكم ما في الشبه والاعمال ولها شرط ثلاث ، أحدها أن تدخل على نكرة ، والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر ، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فنقول لا رجل منطقا كما تقول ليس زيد منطلقا ، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليس وما تقول لا رجل بقاتم كما تقول ليس زيد بقاتم ، ويجوز حذف الخبر منه قال سعد بن مالك \* من صد عن نيرانها الخ \* وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب إذا فر الأفران ، والهام في نيرانها تعود الى الحرب ، جمل لا بمنزلة ليس ورفم براح بها والخبر محذوف وتقديره لا براح لي ، ويجوز أن يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبر وهو رأى أبي العباس المبرد ، والاول أجود لانه كان يلزم تكدير لا كقوله تعالى ( لا بيع فيه ولا خلة ولا شناعة ) هذا رأى سيديويه ، ومن ذلك قوله تعالى ( ولات حين مناص ) هي لا هذه دخلت عليها الزاء لتأكيد الكلمة لان لا كلمة ومثلها تاء تمت ، وقيل دخلت للبالغة في النفي كما قالوا علامة ونسابة ، والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص فالاسم محذوف الا أن عملها مختص بالحين فالات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان اللحن مع غدوة حين نصبتها نحو لدن غدوة ، ولا يكون اسمها الا مضمرأ وقد شبهها سيديويه بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث أن اسمها لا يكون الا مضمرأ من نحو أتاني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وكذلك لات مع الحين ، وقد قالوا لات حين مناص بالرفع على انه الاسم والخبر محذوف وهو قليل والاول أكثر « وما أقعد وأوغل في شبه ليس » لان ما لنفي ما في الحال لا غير ولا قد يكون لنفي الماضي نحو قوله تعالى ( فلا صدق ولا صلي ) أي لم يصدق ولم يصل ومنه قول الشاعر \* وأي أمر سيي لا فعله \* أي لم يفعله ، فلما كانت ما ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك أعم تصرفا فعمات في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما أحد مثلك ولا ليس لها عمل الا في النكرة نحو لا رجل أفضل منك ، وقال أبو الحسن الاخفش لا ولات لا يعملان شيئا لانهما حرفان وليسا فعلين فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف واذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل فاذا قال ولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص ، ونحو قول جرير

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لَتِيمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا أَرَدَحَمَ الْجُدُودُ

على تقدير فلا ذكرت حسبا كذلك في لات \*

### ذكر المنصوبات

﴿ المفعول المطلق ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المصدر سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه ، ويسميه سيديويه



الحدث والحدثان وربما سماه الفعل ، وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين \*

قال الشارح : اعلم ان المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يمدته ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل يدل عليه والافعال كلها متمدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما ، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيدا من قواك ضربت زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة وانما هو مفعول لله سبحانه وانما قيل له مفعول على معنى أن فعاك وقم به ، وانما « سمي مصدرا لان الفعل صدر عنه » وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الابل بعد الري مصدر كما قيل مورد لمكان الورود ، « ويسميه سيبويه الحدث والحدثان » وذلك لانها أحداث الاسماء التي تحدثها والمراد بالاسماء أصحاب الاسماء وهم الفاعلون ، « وربما سماه الفعل » من حيث كان حركة الفاعل ، واعلم ان الافعال مشتقة من المصادر كما ان أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك قال لان الفعل صدر عنه ، وانما قلنا ذلك لان المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الاجناس ألا تراك تقول ضربت ضربا وذهبت ذهابا وقعدت قعودا وكذبت كذابا ولم تأت على منهاج واحد ولو كانت مشتقة من الافعال لجزت على سنن واحد في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى ان الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعل لا يختلف نحو ضرب فهو ضارب وقتل فهو قاتل ومن الرباعي على مفعول نحو أخرج فهو مخرج وأكرم فهو مكرم ومن فاعل على مفاعل نحو ضارب فهو مضارب وقتل فهو مقاتل ، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الاجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم تسكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الاصل ، ومما يدل على ان المصادر أصل وأن الافعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولو كانت المصادر مشتقة من الافعال لدلت على ما في الافعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الاصل وزيادة المعنى الذي اشتق له فلما لم تكن المصادر كذلك علم انها ليست مشتقة من الافعال ، وذهب الكوفيون الى ان الافعال هي الاصل والمصادر مشتقة منها واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الافعال وقصح بصحتها ألا ترى انك تقول قام قياما فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل قلبها ألفا وتقول لاوذا لو اذا فيصح المصدر وان كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذا ، وقالوا أيضا رأينا الفعل عاملا في المصدر ورتبة العامل أن يكون قبل المفعول ومقدما عليه ، وهذا الذي ذكره لاحجة لهم فيه أما قولهم انه يمتل باعتلال الفعل ويصح بصحته فلا يدل على ان المصدر فرع لانه يجوز أن يمتل الفرع باعتلال الاصل لما بينهما من الملازمة طلبا لتشاكل ولا يدل على انه أصل ألا ترى ان بعض الافعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على ان بعضها أصل لبعض ألا ترى انك قلت أقام وأقل فأعلاهما بقلب عينهما ألفا بالحمل على قام وقال حين اهتلا لتجري الافعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة وكذلك قالوا أغريت وأدعيت فقلبوا الواو ياء حملا على يغزي ويدعى فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من

الافعال لا اعتلال الآخر ولا يدل على ان بعضها فرع على بعض ، وأما قولهم ان الافعال تكون عاملة في المصادر فتقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلاً لها وذلك لاننا قد أجمعنا على ان الافعال والحروف عاملة في الاسماء ولم يقل أحد أنها أصل لها كذلك ههنا ، وأما قوله « وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضرباً والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين » فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت قياماً وجلست جلوساً فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فذلك ألا ترى أنك اذا قلت ضربت دل على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة على كميته أو كيفيته فاذا قلت ضربت ضرباً كان كذلك فصار بمنزلة جاءني القوم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على ما في القوم ، ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربت ضربة وضربتين فالمصدر ههنا قد دل على الكمية لان بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوماً من الفعل ، ومثله في زيادة الفائدة ضربته ضرباً شديداً وقمت قياماً طويلاً أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل ؛ وقوله « موقت » يعني ان له مقداراً معيناً وان لم يتمين هو في نفسه كما تقول في الازمنة مرت يوماً وليلة فيكون لها مقدار معين وان لم يتمين اليوم والليلة ومثله في الامكنة سرت فرسخاً وميلاً فهو موقت لان له مقداراً معيناً وان لم يتمينا في أنفسهما فاعرفه •

﴿فصل﴾ قل صاحب الكتاب ﴿وقد قرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقى الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى ( والله أنبتكم من الارض نباتاً ) وقوله ( وتبتل اليه تبتيلاً ) وما لا يلاقى فيه كقولك قعدت جلوساً وجست منعا ؛ وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعاً من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب ومنه رجع القهقري واشتمل العلماء وقعد القرفضاء لانها أنواع من الرجوع والاشتمال والقيود ومنه ضربته سوطاً ﴿﴾

قال الشارح : قد تقدم ان المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالاته على الزمان لان الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل انما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو قمت قياماً وضربت ضرباً لقوة دلالاته عليه اذ كانت دلالاته عليه افضلية ؛ وكذلك يعمل فيما كان في معناه وان لم يكن جارياً عليه وهو على ضربين ؛ أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله « ما يلاقى الفعل في اشتقاقه » يريد أن فيه حروف الفعل والثاني ما لا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالاول نحو قولك اجتوروا نجاورا وتجاوروا اجتورا لان معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ؛ ومثله قوله تعالى ( وتبتل اليه تبتيلاً ) ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وانما هو مصدر تبتل فهو فعل مثل كسر ومصدره الجاري عليه التكسير وتبتل تفعل مثل تكسر وتجزع ومصدره انما هو التبتل مثل التجزع فجرى التبتيل على تبتل وليس له في الحقيقة لان معناها يؤول الى شيء واحد ؛ ومنه قوله تعالى ( والله أنبتكم من الارض نباتاً ) فنبات في الحقيقة مصدر نبت وقد جرى على أنبت ، وفي قراءة ابن مسعود وأنزل تنزيلاً اذ معنى أنزل ونزل واحد ، ومنه بيت الكتاب

وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تدبعه أتباعاً

فانه أكد قوله تتبعه بقوله اتباعا واتباع افتعال وهو في الحقيقة مصدر اتباع وقياسه أن يقول تتبعنا ولكن لما كان معنى تتبع واتباع واحداً أكد كل واحد منهما بمصدر صاحبه ، وقال رؤبة :  
 \* وقد تطويت انطواء الحضب \* الحضب بالحاء غير المعجمة والاضاد المعجمة الحية لان تطويت وانطويت في المعنى واحد وهكذا كل مصدرين يرجعان الى معنى واحد ، فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافي وبعضهم يضررها فعلا من لفظها فيقول التقدير اجتوروا فتجاوروا وتجاوزوا واجتوروا ، وكذلك قوله تعالى « أنبتكم من الارض نباتاً » أي أنبتكم فنبتم نباتاً فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه ، وأما « الضرب الثاني وهو مالا يلاقي الفعل في الاشتقاق » بأن يكون من غير لفظه وان كان معناها متقارباً نحو قولك شئتته بنضاً وأبغضته كراهة وقعدت جلوساً وحبست منعافاً أكثر النحويين يميز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر وان لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى نحو أعجبني الشيء حباً لانه اذا أعجبك فقد أحبينه قال الشاعر

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ      وَالتَّمَرُ حُباً مَالَهُ مَزِيدُ

وقالوا رضته اذلالاً ، وذهب الآخرون الى ان الفعل لا يعمل في شيء من المصادر الا أن يكون من لفظه نحو قمت قياماً لان لفظه يدل عليه اذ كان مشتقاً منه وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدت جلوساً وحبست منعافاً فهو منصوب بفعل محذوف دل عليه الظاهر فكأنك قلت قعدت فجلست جلوساً وحبست فنبتم نباتاً وكذلك كل ما كان من هذا الباب ، وهو رأى سيبويه لان مذهبه انه اذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه باضمار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فأما قولهم « ضربته أنواعاً من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب » فهذه تعمل فيها الافعال التي قبلها بلاخلاف وانتصابها على المصدر والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصوفاتها فكأنه اذا قال ضربته أنواعاً من الضرب فقد قال ضربته ضرباً متنوعاً أي مختلفاً واذا قال أي ضرب وأيما ضرب فقد قال ضربته ضرباً أي ضرباً وأيما ضرب على الصفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما « رجع القهقرى واشتمل السماء وقعد القرفصاء » فقد قال سيبويه أنها مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها لان القهقرى نوع من الرجوع فاذا تعدى الى المصدر الذي هو جنس عام كان متعدياً الى النوع اذ كان داخل تحتها وكذلك القرفصاء نوع من القعود وهي قعدة المحتجب والسماء أن يلقي طرف رداءه الايمن على عاتقه الايسر ، وقال أبو العباس هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فاذا قال رجع القهقرى فكأنه قال الرجعة القهقرى واذا قال اشتمل السماء فكأنه قال الاشتماله السماء واذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء ، والفرق بين انتصابه اذا كان صفة وبين انتصابه اذا كان مصدراً وان كان العامل الفعل في كلا الحالين أن العامل فيه اذا كان مصدراً عمل بمباشرة من غير واسطة واذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدر ، وأما « ضربته سوطاً » فهو منصوب على المصدر وليس مصدراً في الحقيقة وانما هو آلة للضرب فكأن التقدير ضربته ضربة بالسوط فوضع قولك بالسوط نصب صفة لضربة ثم حذفت الموصوف

وأقامت الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل فنصب وأفاد المدو الدلالة على الآلة فاعرفه •  
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل  
إظهار فعله وإظهاره وما لا يستعمل إظهار فعله وما لا فعل له أصلاً ، وثلاثها تكون دعاء وغير دعاء ،  
فالنوع الأول قولك للقادم من سفره خير مقدم ولن يقرهط في عداته مواعيد عرقوب والفضبان غضب  
الخييل على اللجم ؛ ومنه قولهم أو فرقا خيراً من حب ؛ أي أو أفرقك فرقا خيراً من حب •  
قال الشارح : قد تقدم من قولنا أن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات « وقد يحذف فعله »  
لدليل الحال عليه وهو في قواك على ثلاثة أضرب منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأت فيه بالخيار  
إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته . وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره . وضرب ليس له فعل البتة ؛  
« فالضرب الأول » نحو قواك إن لقيته وعليه وعشاء السفر ومعه آله فقلت أنه آيب من سفره فقلت  
« خير مقدم » أي قدمت خير مقدم نخب منصوص على المصدر لأنه أقبل وإنما حذفته لأنه تخفيفاً وأقبل  
بعض ما يضاف إليه فلما أضفناه إلى مصدر صار مصدراً ، ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يمد ولا يني قلت  
مواعيد عرقوب أي وعدتني مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناء  
عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بلم المخاطب بالمراد قال الشماخ :

وَوَاعَدْتَنِي مَالاً أَهْوِلُ نَفْعَهُ      مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

ويروى للأشجعي :

وَعَدْتُ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً      مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

وهذا عرقوب وعد وعدا فأخلف فحضر به المثل وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئاً فقال عرقوب إذا  
أطعم نخلي فلما أطعم قال إذا أبلح فلما أبلح قل إذا أزهى فلما أزهى قال إذا أرطب فلما أرطب قال إذا  
صار تمراً فلما صار تمراً أخذه من الليل ولم يظهه شيئاً ؛ أفكر أبو عبيد يترب لأن عرقوباً رجل من  
العالميق وكانوا بالبعد من يترب مدينة الرسول ﷺ وإنما هي يترب بناء معجمة ثنتين من فوقها وراء  
مفتوحة وهي موضع قريب من النجامة ؛ ومن ذلك قولهم « غضب الخييل على اللجم » وذلك مثل بضرب  
لمن يضرب علي من لا يرضيه والمراد غضبت غضب الخييل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب  
فنصب المصدر بالفعل المحذوف ؛ ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول إقدام من سفره خير مقدم أي  
قدومك خير مقدم فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف وكذلك مواعيد عرقوب أي عداتك مواعيد  
عرقوب ومثله غضب الخييل على اللجم أي غضبك غضب الخييل على اللجم ، وأما قولهم « أو فرقا خيراً  
من حب » فتكلم بذلك رجل عند الحجاج وذلك أنه كان قد صنع عملاً فاستجاده فقال الحجاج أكل  
هذا حبا فقال الرجل مجيباً أو فرقا خيراً من حب أي فعلت هذا لأنني أفرقك فرقا خيراً من حب فهو  
أنبل لك وأجل ولو رفع لجاز كأنه قال أو أمرى فرق خير من حب ، فهذا النوع أنت مخير فيه بين  
إظهار العامل وحذفه فإن أظهرته فزيادة في البيان وإن حذفته فتفة بدليل الحال عليه •

قال صاحب الكتاب ﴿ والنوع الثاني قواك سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعقرا وبؤساً وبعدا وسحقا

وحدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة عين ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا فعلن ذلك ورغما وهو انا ﴿

قال الشارح : اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة باظهار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للانسان سقيا ورعيا والمراد سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا الحذر الحذر والمعنى احذر الحذر ولم يذكروا احذر فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقيا ورعيا كقولك سقاك الله ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كتنكرار الفعل ، ومن ذلك قولك للمدعو عليه « خيبة وجدعا وعقرا وبؤسا وبعداً وسحقاً » فتو لك خيبة بدل عن خيبك الله وهو مصدر منصوب به وكذلك جدعا معناه جدعك الله ومثله عقرا وبؤسا وبعداً وسحقاً أي عقره الله عقرا وأبأسه الله وبؤسا وأبعده الله بعداً وأسحقه الله سحقاً على حذف الزوائد ، وكل هذه المصادر دعاء عليه أوله وهي منصوبة بفعل مضمر متروك اظهاره لأنها صارت بدلا من الفعل ، وبعضهم يظهر الفعل فأ كيدا فيقول سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول سقى لك ورعى والمعنى مفهوم كما يقال سلام عليكم وإنما يخرج مخرج ما قد ثبت قال الشاعر

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً لَأَوَّلٍ مِنْ يَلْقَى وَشَرٌّ مُبَسَّرٌ

يصف أسدا ، وأما قولهم « حمدا وشكرا الخ » فهذه المصادر ليست من المصادر التي قبلها من وجه وهي منها من وجه آخر وذلك أن هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء لاحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبل أشبهت الدعاء لاستقباله فمعناها أحمد الله حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ، وأما قولهم « لا كيدا ولا هما » فمعناه لا أكاد كيدا أن أفعل وهو من كدت أكاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذي هو المكر ولا أهم به هما من الهمة لا من الهم الذي هو الحزن كأنه يؤكد ما ينفي أن يفعل ، وقوله « لا فعلن ذلك ورغما وهو انا » أي أرغمك بفعله رغما وأهينك به هو انا وأصل الرغم لصوق الانف بالتراب وهو كناية عن الذل ، وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعا بأنه خبر مبتدا محذوف قال رؤبة :

عَجَبُ لِنَاكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيْكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

حكاه يونس مرفوعا كأنه قال أمرى عجب ، قال سيبيويه وسمعنا من العرب الموثوق بعريتهم من يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه بالرفع كأنه قال أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه ، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك اظهاره \*

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه إنما أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا والا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل ، ومنه قوله تعالى ( فاما منا بعد واما فداء ) ومنه مرت فاذا له صوت صوت حمار واذا له صراخ صراخ الشكلى واذا له دق دقك بالمنحاز حب القليل ﴾

قال الشارح : أما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره وإيس ذلك مما يختص بالمخاطب بل تستعمله في الاخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطب فتقول زيد سيرا سيرا اذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى وتقول أنت الدهر سيرا سيرا وأنت هذا اليوم سيرا سيرا وكان عبدالله سيرا سيرا اذا أخبرت بشيء متصل ببعضه ببعض ، وان رفعت وقلت ما أنت الا سير سيرا على معنى ما أنت الا صاحب سير وحذفت الصاحب وأقامت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة كما دل النصب إنما أخبرت أنه صاحب سير لا غير ، واعلم أنك اذا رفعت كان على وجهين ، أحدهما أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم ، والثاني أن تجعله نفس السير والقتل لما كثر ذلك منه توسعاً ومجازاً كما يقال رجل عدل ورضى اذا كثر عدله والرضى عنه كما يقال  
 تَرْتَعُ مَا غَفَلَتْ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْ بَارُ

جمعها نفس الاقبال والادبار مبالغة وتوسعا ، فالرفع في ذلك كله على ما ذكرت لك والنصب على تقدير فعل مضمحل لا يظهر اذ قد صار المصدر بدلا منه فقولا « إنما أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا » معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا ، وقوله « الا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل » معناه ما أنت الا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت الا تشرب شربا مثل شرب الابل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المضاف وهو مثل وأقام المضاف اليه مقامه على حد واسأل القرية وهذا الحذف والاضمار وان كثر فهو فاش في كلام العرب مطرد ، وأما ضرب الناس فتقديره ما أنت الا تضرب الناس ضربا ويجوز في هذا وحده التنبؤ ونصب الناس لانه مصدر مضاف الى مفعول ولا يكون مضافا الى الفاعل لانه يصير معناه يضربه مثل ضرب الناس وهو من الناس الا أن يريد أن يضربه الضرب المعهود المتعارف فحينئذ يكون من قبيل شرب الابل وسير البريد ، وأما قوله تعالى ( فاما منا بعد واما فداء ) فالمعنى فاما أن تمنوا منا واما أن تفادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمحل ، وأما قولهم « مررت فاذا له صوت صوت حمار الخ » فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور اذ كان في معني الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معني بصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا اما على المصدر واما على الحال وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معني التشبيه فاذا نصبته على المصدر فتقديره فاذا هو بصوت تصويها مثل صوت حمار ثم حذفت على ما ذكرنا متقدما واذا كان حالا فتقديره فاذا هو مشبها صوت حمار أو ممثلا صوت حمار ، والوجه الثاني أن يكون نصبه باضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فاذا كان من لفظه فتقديره فاذا له صوت بصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم واذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الاول لم يكن نصب صوت حمار الا على الحال لا غير كأنك قلت له صوت يخرج صوت حمار أو يمثله صوت حمار ، ومثله « له صراخ صراخ الشكلى وله دق دق بالمنحاز حب القتل » والمنحاز الهاوون والقتل بالكسر وقافين حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامة تقول فلعل بالضم والفاء وهو تصحيف منهم والكلام عليها كالكلام في المسألة المتقدمة ،

والسكينة في ذلك أنه يريد مررت به وهو يصوت ولم يرد أن يصفه بذلك أو يبديله منه فاعرفه •  
قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ما يكون توكيدها إما لغيره كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل  
وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وأجده لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك له على ألف درهم  
عرفا وقول الاحوص :

إِنِّي لَا مَنَعَكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَا مِثْلُ

وقوله تعالى ( صنع الله وواعد الله وكتاب الله عليكم وصيغة الله ) وقولهم الله أكبر دعوة الحق •  
قال الشارح : اعلم ان « حقا والحق » ونحوهما مصادر والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة  
فتؤكد الجملة ، وذلك الفعل أحق وما جرى مجراه وذلك أنك اذا قلت هذا عبد الله جاز أن يكون  
اخبارك عن يقين منك ونمحيق وجاز أن يكون على شك فأكدته بقولك حقا كأنك قلت أحق ذلك حقا ،  
وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرة نحو حقا ويجوز أن تكون معرفة نحو « الحق لا الباطل » وذلك  
لان انتصابها انتصاب المصدر المؤكد لا على الحال التي لا يجوز أن تكون الا نكرة واذا قلت هذا عبد الله  
الحق لا الباطل فالحق منصوب على المصدر المؤكد لما قبله والباطل عطف عليه بلا كما يقال رأيت  
زيدا لا عمرا ، واذا قل « هذا عبد الله غير ما تقول » فغير منصوب على المصدر وتحقيقه هذا عبد الله  
حقا غير ما تقول أي غير قولك فحذفت الموصوف وأقامت الصفة مقامه ، والمفهوم من هذا الكلام ان  
المتكلم قد اعتقد ان قول المخاطب باطل وتلخيص معناه هذا عبد الله حقا لا باطلا ، واذا قل « هذا  
القول لا قولك » فكأنه قل هذا القول لا أقول قولك أي مثل قولك يعني اني أقول الحق ولا أقول  
باطلا مثل قولك ، ولو أسقطت الاضافة وقلت هذا القول لا قولا وهذا القول غير قول لم يحسن الحذف  
للسقوط الفائدة لانه لم يكن فيما بقي ما يدل على البطلان ، فلو وصفته بما يدل على البطلان فهو هذا القول  
لا قولا كذبا أو غير قيل ضعيف ونحو ذلك مما يدل على ضده أو صحته لجاز لحصول الفائدة والتوكيد  
وهذا هو المطلوب من هذا الفصل ، وقال الزجاج اذا قلت هذا زيد حقا وهذا زيد غير قيل باطل لم  
يجز تقديم حقا لا تقول حقا هذا زيد قن ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت زيد حقا أخوك جاز ،  
وأما سبويه فلم يمنع من جواز تقديم حقا بل قل في الاستفهام « أجده لا تفعل كذا وكذا » كأنه قل  
أحقا لا تفعل كذا وكذا ففي ذلك اشارة الى جوازه ، واعلم ان قولهم في الاستفهام أجده لا تفعل كذا  
أصله من الجده الذي هو قبض الهزل كأنه قال أتجد ذلك جدّا غير انه لا يستعمل الا مضافا حتى يعلم من  
صاحب الجده ولا يجوز ترك الاضافة نحو ابيك ومعاذ الله على ما سيأتي قال الشاعر

• أجده كما لا تقضيان كرا كما • وأما ما يكون تأكيدها لنفسه فنحو قولهم « له على ألف درهم عرفا »  
ومثله قوله • اني لا منحك الصدود الخ • وذلك أنه لما قال له على ألف درهم فقد أقر واعترف فاذا قال  
عرفا بمعنى اعتراف فلم يزد بذكره عما تقدم من الكلام فكان تأكيدها نحو ضربت ضربا ، والفرق بين  
هذا والذي قبله حتى جعل هذا تأكيدها لغيره وجعل هذا تأكيدا لنفسه أنك اذا قلت هذا عبد الله حقا  
فقولك من قبل أن تذكر حقا يجوز أن يظن أن ما قلته حق وأن يظن ان ما قلته باطل فتأتي بحقا فتجعل

الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع وقوله له على ألف درهم هو اعتراف حقا كان أو باطلا فصار هذا تأكيدا لنفسه اذ كان الذي ظهر هو الاعتراف ، وأما قوله في البيت « قسما » فهو مصدر مؤكد وذلك أن قوله « وانني اليك مع الصدود لأميل » يفهم منه القسم فاذا قال قسما كان تأكيدا لنفسه ، وأما قوله تعالى ( صنع الله ) فهو مصدر من هذا القبيل وذلك أن قبله ( ونرى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء ) فصنع الله منصوب على المصدر المؤكد لأن ما قبله صنع الله في الحقيقة ، وكذلك « وعد الله » لأن قبله ( ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده ) نصب وعد الله لأن ما قبله وعد من الله فكان تأكيدا لذلك ، وأما قوله « كتاب الله عليكم » فقد اختلف النحويون فيه وذهب أصحابنا والفراء من الكوفيين الى انه نصب على المصدر المؤكد وذلك أنه لما تقدم من قوله تعالى ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم ) الى قوله ( والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم ) فقوله كتاب الله عليكم بمنزلة فرض الله عليكم وتحريم الله عليكم لأن الابتداء بتحريم المذكورات من النساء الا من سبي وأخرج من دار الحرب فانها نحل لمن ملكها وان كان لها زوج لانه تقع الفرة بينها وبين زوجها فهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه عليكم فالتنصب المصدر بما دل عليه سباق الآية كأنه فعل تقديره كتب الله عليكم فأضيف المصدر الى الفاعل ، وقال الكسائي كتاب الله منصوب بعلينكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال وذلك جائز قد ورد به السماع وهو القياس فالسمع قول الراجز

يَأْتِيهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا لَمَنِي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

والمراد دونك دلوي وأما القياس فان الظرف نائب عن الفعل تقديره إلتزموا كتاب الله ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه فكذلك ماناب عنه ، والحق المذهب الاول لأن هذه الظروف ليست أفعالا وانما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروع في العمل على الافعال والفروع أبدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز ، وأما ما أنشده من البيت فلا حجة فيه لانا نقول دلوي رفع بالابتداء والظرف الخبر كما تقول دلوي عندك ، وأما القياس الذي ذكره فليس بصحيح لانه يؤدي الى التسوية بين الاصل والفرع ، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون دلوي منصوبا باخمار فعل كأنه قال إملأ دلوي ويؤيد ذلك أنه لو قال يا أيها المسائح دلوي ولم يزد عليه جاز لدليل الحال عليه ، ومن ذلك قولهم « الله أكبر دعوة الحق » لأن قولك الله أكبر انما هو دعاء الى الحق وأن يثنى السامع الى جملة القائلين بالنوحيد والى من شعارهم قول الله أكبر فيكون دعوة يتداعون بها كأنه قال دعوا دعاء الحق ، ومثله قوله

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا دَعْوَةَ أَبْرَارٍ دَعَوْا أَبْرَارًا

نصب دعوة على المصدر لأن معنى أصبحت نزارا أي يتداعون نزارا وذلك ان نزارا وهو أبو ربيعة ومضر لما وقع بين ربيعة ومضر ثباين وحروب بالبصرة وصارت ربيعة مع الازد في قتال مضر



وكان رئيسهم مسعود بن عمرو الأزدي ثم إن ربيعة صاحلت مضر فصار كأن نزارا تفرقت ثم اجتمعت فقال أصبحت نزارا أي أصبحت مجتمعة الاولاد إذ دعا بعضهم بعضا في حال التباين كان يقول المضري بالمضري ويقول الربيعي بالربيعية لأن أحد الفريقين ما كان ينهض الآخر ، فقوله أصبحت نزارا بمنزلة قوله دعا بعضهم بعضا بهذا اللفظ ثم جاء بالمصدر وهو دعوة أبرار وأضافه إلى الفاعل لأنه أبين إذ لو قال تمرّ مر السحاب صنعا أو كتابا لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الإضافة ، وفي الجملة هذا الفصل الذي فيه المصدر المؤكد لذيره نحو هذا زيد حقا وما أكد نفسه نحوه على ألف درهم عرفنا ينتصب على اضممار فعل غير كلامك الأول لأنه ليس بحال ولا مفعول له كأنه قال أحقّ - قما وأنجد جدا ولا أقول قولك وكتب الله عليكم كتابا ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب سقيا لك وحدا فأعرفه \*

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ما جاء مثني وهو حنانيك ولييك وسعديك ودوايك وهذا ذيك ، ومنه ما لا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذه « المصادر التي وردت باللفظ التثنية » الغرض من التثنية فيها التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنين فقط كما تقول أدخلوا الأول فالأول والغرض أن يدخل الجميع وجئت بالأول فالأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء ، ومنه يقال جاءني القوم رجلا رجلا على هذا المعنى ولا يحتاج إلى أكثر من تكرره مرة واحدة ، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير تحنن علينا نحننا ونثنى مبالغة وتكثيرا أي تحننا بعد تحنن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وإنما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علما لذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره ، وهذا المثني لا يتصرف ومعنى عدم التصرف أنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا ولا يكون مثني إلا في حال الإضافة كما لم يكن سبحانه الله ومعاذ الله إلا مضافين ، وإنما لم يتمكن إذا نثيت لأنه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى في موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه ، وربنا وحدوا حنانا قل الله تعالى ( وحنانا من لدنا ) وقال الشاعر

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هُنَا      أَذْوَ نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

فرفع لما أفرد لأنه لم يدخله معنى غير الذي يوجب اللفظ كما كان ذلك في حال التثنية ، فإذا قلت « حنانيك » فهو منصوب بفعل مضمر تقديره تحنن تحننا بعد تحنن لكنهم حذفوا الفعل لأن المصدر صار بدلا منه كما كان ذلك في سقيا لك ورعيا قال الشاعر

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضُنَا      حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

والتحنن الرحمة والخير فمضي قول القائل حنانيك تحننا بعد تحنن أي كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطن ذلك وليكن موصولا بآخر من رحمتك ، وأما « لبك وسعديك » فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء ولا يستعملان إلا مضافين لما ذكرته لك من إرادة معنى التكثير فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبي عن ذلك المعنى ، فلبك مأخوذ من قولهم ألب بالمكان إذا أقام به وألب على كذا إذا أقام عليه ولم يفارقه وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة ، وإذا قال

الانسان لبيك فكأنه قل دواما على طاعتك واقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سمعك أى مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى لبيك داومت وأقمت وفى سمعك تابعت وطأعت ، وليس من قبيل سقيا لك ورعيا تقديره سقاك الله ورعاك الله اذ لا يحسن أن يقال أب لبيك وأسعد سمعك اذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبهما اذ كانت غير منصرفة ولا هى مصادر معروفة كسقيا ورعيا ، وأما قولهم لبي يابى فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا سبجل وحمدل من سبحان الله والحمد لله ، وقد ذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد غير مثنى وأن الياء فيه كالياء التى فى عليك ولديك وأصله لبب ووزنه فعلل ولا يكون فعلا ثقلة فعل فى الكلام وكثرة فعلل فقلبت الياء التى هى لام من لبب ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبا ثم لما أضيفت الى الكاف فى لبيك قلبت الالف ياء كما قلبت الالف فى الى ولدى اذا وصاتهما بالضمير فقلت اليك وعليك ولديك ، ووجه الشبه بينهما أن لبيك اسم ليس له تصرف غيره من الاسماء لانه لا يكون الا مضافا كما ان اليك وعليك ولديك لا تكون الا منصوبة المواضع ملازمة الاضافة فقلبوا الف ياء فقالوا لبيك كما قالوا لبيك وعليك ، واحتج سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء فى لبيك بمنزلة ياء لديك واليك لوجب أنك متى أضفتم الى ظاهر أقررت ألفها بحالها كما أنك اذا أضفت لى وعلى الى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول هذا لبي زيد ولبي جعفر كما تقول لى زيد والى عمرو وأنشد

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِىَّ فَلَبِىَّ يَدَى مِسُورٍ

فجعل لبي يدى مسور بالياء وان كان مضافا الى الظاهر الذى هو يدى دليل على أنه تثنية ولو كان مفردا من قبيل لدى وكلا لكان بالالف ، وبعض العرب يقول لب اب مبنية على الكسر ويجعله صوتا معرفة مثل غاق كأنه على صوت الملبى فاعرفه ، ومن ذلك قولهم « دواليك » كأنه مأخوذ من المداولة وهى المناوبة فدواليك تثنية دوال كما أن حواليك تثنية حوال ودوال وقع موقع مداولة والمراد بالكثرة لا نفس التثنية قال الشاعر عبد بنى الحساس

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى آيَسَ لِلْبُرْدِ لَابَسُ

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك أى متداولين وذلك أن من عادة العرب كانت اذا أرادت عقد نأ كيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد الآخر ثم تداولا على تخريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى لا يبقى فيه ملابس وقالوا « هذاذك » والكلام عليه على ما تقدم وهو مأخوذ من هذا يهذ اذا أسرع فى القراءة والضرب قال المعجاج « ضرباً هذاذك وطعناً وخضاً » كأنه يقول هذا بعد هذا من كل جهة ف ضرباً منصوب على المصدر أى يضرب ضرباً وهذاذك نصب على المصدر وهو بدل من الاول وثنى للتكثير كأنه يقطع الاعناق بضربه ويبلغ الاجواف بطمئه ، والوخض الطعن الجائف ، وأما قولهم « سبحان الله » فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فانه لم يستعمل الا منصوباً ولا

يدخله رفع ولا جر ولا الف ولا م كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقي والرعى وهو من المصادر التي لا تستعمل أفعالها كأنه قال سبح سبحاناً بتخفيف الباء كقولك كفر كفراناً وشكر شكراناً ومعناه التنزيه والبراءة ، وقد استعمل مضافاً وغير مضاف وإذا لم يضاف ترك صرفه فليل سبحان من زيد كأنه جعل علماً على معنى البراءة وفيه الألف والنون زائدتان نحو قول الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عِلْقَمَةُ الْفَاخِرِ

وهو مثل عثمان في منع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فأما سبح يسبح فهو فعل ورد على سبحان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلاً قالوا سبح زيد أى قال سبحان الله كما تقول بسم الله إذا قال بسم الله ، وقد يحى سبحان منونا في الشعر قال الشاعر

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ

وفي تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة إلا أنه نونه ضرورة ، ويروى نعود به بالدال غير المعجمة أى نعاوده مرة بعد مرة ، وقالوا « معاذ الله وعياذ الله » وكلاهما منصوب على المصدر تقول أعوذ بالله أى ألبأ إلى الله عوداً وعياذاً فهذان مصدران متصرفان تقول العوذ بالله والعياذ بالله وأما معاذ الله فلا يكون إلا منصوباً ولا يدخله الألف واللام ولا الرفع والجر ، وأما قولهم « عمرك الله » فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم ونصبه على تقدير فعل وفي تقدير ذلك الفعل وجهان منهم من يقدر أسألك بعمرك الله وبتعمر بعمرك الله أى وصفك الله بالبقاء والعمر والعمر البقاء تقول بعمرك الله كأنك تحلف ببقاء الله قال

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ بِعَمْرِ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا

ومنهم من يقدر أسألك بعمرك الله فيكون الناصب أسألك وهم يستعملون أسألك في هذا المعنى كثيراً ثم حذف الباء فوصل الفعل فنصب عمرك ثم حذف الفعل فبقى عمرك الله والله منصوب بالمصدر الذي هو عمرك كأنه قال بوصفك الله بالبقاء ، وقد أجاز الإخفش الرفع في الله بالمصدر كأنه قال يذكر الله إياك بالبقاء ، وقالوا « قعدك الله » بمعنى عمرك الله وفيه لغتان قعدك الله وقعدك الله ومعناه أسألك بقعدك أى بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله ، والاصل في ذلك القعود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة معه ، ولا يستعمل عمرك الله وقعدك الله إلا في القسم •

قال صاحب الكتاب ﴿ والنوع الثالث نحو دفرأً وبهراً وأفةً وثقةً ووبحك ووبسك وويلك وويبك ﴾ قال الشارح : وأما القسم الثالث وهو نحو « دفرأً وبهراً وأفةً وثقةً » فهذه أيضاً من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث أنها غير متصرفة بأن تكون مرفوعة أو مجرورة أو بالالف واللام وأنها منصوبة بأفعال غير مستعملة إلا أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل وهذه لا يؤخذ منها فعل البتة فإذا سئلت عنها مثلت بقولك نَتَنَّا لقرب معناهما وليس من أفة وثقة وبهراً ودفرأً فعل وإنما تردها إلى نَتَنَّا لانه مصدر لفعل معروف وهو نَتَنَّا ، وقد قالوا بهر القمر الكواكب إذا غطاها ومنه قول ذي الرمة

حَتَّى بَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

ويقال بهراً في معنى عجباً ومنه قول عمر بن أبي ربيعة

نُمَّ قَالُوا نُحِبُّهَا قُلْتُ بِهِرًا عَدَدَ الزَّمَلِ وَالْحَصَا وَالْتَرَابِ

ويقال بهراً لفلان إذا دعى عليه بسوء كأنه قل تمسأ له ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك إلا سيبويه وتفسير دفرأ تنناً أيضاً والدفر النتن ولذلك سميت الدنيا أم دفر ولم يستعمل منه فعل ، وأما قولهم « ويحك وويسك وويلك وويبك » فهي من المصادر التي لا أفعال لها كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلاً لا اعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل فاطرح لذلك وأجروها بحري المصادر المفردة المدعو بها وجعلوا الاضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم سقيا لك لأنه لولا اللام في سقيا لك لما علم من معنى وكذلك لولا الاضافة في هذه المصادر لم يعلم المكلم من معنى والاضافة فيها مسموعة ولا يجوز القياس عليها فلا يجوز أن تقول سقيا لك قياساً على ويحك لأن العرب لم تدع به وإنما وجب اتباع العرب فيها استعماله ههنا ولم يجاوزوه لأنها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء فلا يجوز تجاوزه لأن الاضمار والحذف اللازم واقامة المصادر مقام الافعال حتى لا تظهر الافعال معها ليس بقياس مستمر فتجاوز فيه الموضع الذي لزموه ، فقد شبه سيبويه هذا الموضع بقولهم عددتك وعددت لك ووزنتك ووزنت لك وكلتك وكلت لك لا تتجاوز هذه الافعال فلا يقال وهبتك في معنى وهبت لك ؛ واعلم أن مذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلها ويح وويل وويس وويب دخلت عليها كاف الخطاب ، وقيل الفراء أصلها كلها وي فأما ويك فهي وي عنده زيدت عليها لام الجر فإذا كن بعدها مضر كانت اللام مفتوحة كقولك ويك وويله وإن كان بعدها ظاهر جاز ففتح اللام وكسرها ففتح اللام مع الظاهر لانه وهو الاصل فيها والكسر على قياس الاستعمال وأنشد

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبِلَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

أنشده بفتح اللام وكسرها فالذين كسروا اللام تركوها على أصلها والذين فتحوها خلطوها بوي كما قالت العرب يال تيم ثم أفردت هذه اللام نغاطت بيانها كأنها منها ثم كثر استعمالها فدخلوا عليها لاما أخرى فقالوا ويل لك ، وأما ويح وويس وويب فكنايات عن الويل فويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ معروفة وكثرت حتى صارت التعجب يقولها أحدهم لمن يحب ولمن يبغض ، وكنوا بالويس عنها ولذلك قل بعض العلماء ويس نرحم كما كنوا عن غيرها فقالوا قاتله الله ثم استعظموا ذلك فقالوا قاتله الله وقاتله وله نظائر ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الامر على ما قال الفراء لما قيل ويل لزيد بضم اللام والتنوين ، واعلم أن هذه المصادر إذا أضيفت لم تتصرف ولم تكن الا منصوبة لما ذكرناه ولأنك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر فإن أفردتها وجئت باللام جاز الرفع فتقول ويل لك ويح له فيكون الجار والمجرور الخبر ، ويجوز النصب مع اللام فتقول ويحاً له وويله له قال جرير

كَسَا الدُّوْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا قَوِيلًا لَتَيْمٍ مِنْ مَرَايِلِهَا الْخُضْرُ

والفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وفيها ذلك المعنى أغنى الدعاء كما أن حسبك فيه معنى النهي وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في اثباته فافهمه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهي على ضربين جواهر نحو قولهم تراباً وجندلاً وفاها لفيك وصفات نحو قولهم هنيئاً مريئاً وعائداً بك وأقائماً وقد قصد الناس وأقعداً وقد سار الركب﴾

قال الشارح : اعلم أن الأسماء على ضربين جواهر ومعان والمراد بالجواهر في عرف النحويين الشخص والاجسام المتشخصة والمعاني هي المصادر كالعلم والقدرة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره نحو ما تقدم من نحو سقيا ورعيا وحنانيك ولييك وويله ووبخه وما أشبه ذلك مما دعى به من المصادر فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدعاء وذلك نحو قولهم « تراباً لك وجندلاً » ومعناه ألزمتك الله أو أطعمتك الله تراباً أي تراباً وجندلاً أي صخراً واختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك تربت يداك وجندلت فإن أدخلت لك ههنا وقلت تراباً لك وجندلاً لك كان دخولها كدخولها في سقيا لك لبيان من تعنى بالدعاء فإن علم الداعي أنه قد علم من يعنى جاز أن لا يأتي به لظهوره وربما جاء به مع العلم تأكيذاً وإن لم يعلم المعنى بالدعاء فلا بد من الاتيان به ، وربما رفعت العرب هذا فقالوا ترب له فرفمه بالابتداء قل الشاعر

أَقْدَأْتُ أَبَ الْوَاشُونَ أَبَا أَيْمَنِهِمْ      فَتَرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ

وترب مبتدأ والخبر لافواه الوشاة وفيه معنى المنسوب في الدعاء كما كان في قولك سلام عليك معنى الدعاء ، وأما قولهم « فاها لفيك » فقد حكى أبو زيد فاها لفيك بمعنى الخيبة لك وأنشد لرجل من بلهيم وهو أبوسدرة الاسدي

فَقُلْتُ لَهُ فَاها لَفِيكَ فَإِنَّهَا      قُلُوصُ أَمْرِي قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ

وأما يعنون به فم الداهية فالضمير يعود الى الداهية يدل على ذلك قوله

وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُو      نِ بِحَسْبِهَا النَّاسُ لَا قَالَهَا

وفاها منصوب بمنزلة تراباً وجندلاً كأنك قلت تراباً لفيك وإنما يخصص الغم بذلك لأن أكثر المتألف فيها يأكله الإنسان ويشربه وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك دهاك الله وأما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً لأنه فم الداهية في التقدير فقدّر الفعل المتصرف من الداهية وليس المقصد الا تقدير فعل ناصب ليس شيئاً معيناً لا يتجاوز وإنما يقصد ما يلائم المعنى ويقرب اللفظ ، وقلوا « هنيئاً مريئاً » وهما صفتان تقول هذا شيء هنيء مريء كما تقول هذا رجل جميل صبيح ونحوهما مما هو على فاعيل من الصفات ، ولم يأت من الصفات ما يدعى به الا هذان الحرفان وليس بمصدرين إنما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابهما بفعل مقدر تقديره ثبت لك ذاك هنيئاً مريئاً فتكون حقيقة نصبه على الحال وذاك قوله لشيء تراه عنده مما يأكل أو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول رحمه الله ثم حذف

الفعل وجعل بدلا من اللفظ بقولهم به أنك يدل على ذلك أنه قد يظهر به أنك في الشعر على سبيل الدعاء  
قل الاخطل :

إلى إمام تفادينا فواضله أظفره الله فليهنني له الظفر

دعاء له بهني والظفر فاعله فصار بهني له الظفر بنزلة هنيئاً له الظفر وصار اختزال الفعل وحذفه في  
هنيئاً له كحذفه في قولهم الحذر وتحذره احذر الحذر ، وقالوا « عائدا بك » قال الشاعر  
الحق عدا بك بالثوم الذين طغوا وعائدا بك أن يعلموا فيطعنوني

وقالوا « أقانماً وقد قعد الناس وأقعداً وقد سار الركب » فان هذه أسماء فاعلين وهي منصوبة على  
الحال وقد قدر سيبويه العامل فيها بأنفعال من أفاضها على حد قولك أقياما والناس تعود  
وه أطربا وأنت قدسري فكأنه قال أعوذ عائدا بك وأتقوم قائما وأتقعد قاعدا وحذفه استغناء ، وقد  
أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل في اسم الفاعل اذا كان حالا من لفظ الفعل لاسم الفائدة  
اذ قد علم أنه لا يقوم الا قائماً ولا يقعد الا قاعدا لان الفعل قد دل عليه واذا ورد شيء من ذلك فتأوله  
بالمصدر فيكون تقدير عائداً وقائماً وقاعداً اذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياد وقيام وقعود  
وهو رأى أبي العباس ، والذي قدره سيبويه لا يمتنع لان الحال قد يرد مؤكداً كما يرد المصدر مؤكداً  
وان كان الفعل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل قال الله تعالى ( وأرسلناك للناس رسولا ) فذكر  
رسولا وان كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد ، واعلم أنه لا يجوز اضممار الفعل الدال على الحال  
الا أن تكون الحال مشاهدة تدل عليه لو قلت مبتدئاً من غير حال تدل عليه قائماً أو قاعداً كما تقول  
في المصدر قياماً يازيد لم يجوز لان المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دال على فعل معين وليس كذلك  
الحال لانه لا يدل على فعل مخصوص لانه يجوز أن تقول نبت قائماً أو جاء قائماً أو ضحك قائماً وانما  
جاز أن تقول أقانماً وقد قعد الناس لما شوهد منه من أمارات القيام والتأهب له حتي صار بنزلة الذي  
رآه في حال قيام وقعود وكذلك عائداً بك كأنه رأي شيئاً يتقي فصار عند نفسه في حال استعاذته فقال  
عائداً بك كأنه قال أعوذ عائداً بك واذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك اياه  
فأنت تعمل في تثبيته فاعرفه \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ومن اضممار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق نجمل الهاء ضمير  
الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق ، وما جاء في الدعوة المرفوعة واجمله الوارث منا محتمل عندي  
أن وجهه علي هذا \*

قال الشارح : قوله « ومن اضممار المصدر » بوجه أنه قد تقدم اضممار مصدر حتى عطف عليه والذي  
تقدم اضممار فعل عامل في المصدر ، وقوله « عبد الله أظنه منطلق » فعبد الله مبتدأ ومنطلق الخبر والظن  
ملغى والهاء ضمير المصدر اضممر لتقدم ذكر الفعل والفعل دال على مصدره اذ كان من لفظه ومشتقا منه  
فصار تقدمه كتقدم المصدر فكما يكنى عن المصدر اذا تقدم فكذلك يكنى عنه اذا تقدم الفعل وذلك  
قولهم من كذب كان شراً له أي كان الكذب شراً له فكذلك نقول عبد الله ظننته منطلق فتكون الهاء

عائدة الى الفاعل قال الشاعر العبيدي

فَجَالَ عَلَيَّ وَخَشِيَّ وَتَخَالَهُ عَلَى ظَهْرِهِ رَبِّاً جَدِيداً بِمَانِيَا

فالهاء في تخاله عائدة على المصدر كأنه قال فتخال الخال ألا ترى انه أتى بمفعول تخال وهو الجار والمجرور الذي هو علي ظهره وسبا فاستوفى الفعل ما يقتضيه فلم يبق الا أن يكون ضمير المصدر ، واعلم انك اذا أثبت بضمير المصدر نحو عبد الله ظننته منطلق قبج إلغاء الفعل لان الاتيان بضمير المصدر كالاتيان به اذا كان كناية عنه والمصدر مؤكد للفعل وقبح النأوه بعد تأكيد به ، وأقبح من ذلك أن تصرح بالمصدر ثم تافيه نحو عبد الله ظننت ظناً منطلق لان التصريح بالمصدر كتكرير الفعل فلذلك كان أقبح ، ولو قلت ظننته عبد الله منطلقاً لم يجز الإلغاء البتة لانك اذا قدمت الفعل على مفعولي لم يجز الإلغاء فاذا أكد بالمصدر مع ذلك كان النأوه أجدر بالامتناع ؛ قل « وما جاء في الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا » يجوز أن تكون الهاء عائدة الى ما تقدم لان من جملة الدعاء وأمتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحييتنا فيجوز أن تكون الهاء عائدة الى المذكور كأنه قل واجعل الامتناع الوارث منا ؛ قل ويمكن أن يوجه على اضمار المصدر كأنه قل واجعل الوارث منا أي أعضاءنا إشارة الى السمع والبصر جمع لا ثم كنى عن الجمل •

## المفعول به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قواك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي ويكون واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ماسياتيك بيانه في مكانه ان شاء الله ؛ ويحى منصوبا بفاعل مضر مستعمل اظهاره أو لازم اضماره ﴿ قال الشارح : قد تقدم القول ان المصدر هو المفعول في الحقيقة فاذا قلت قام زيد وفعل زيد قياما كانا في المعنى سواء ألا ترى ان القائل اذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله ؛ والمفعول به ليس كذلك ألا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيدا لان زيدا ليس مما فعله أنت وانما أحالت الضرب به وهو المصدر وهذا معني قوله « هو الذي يقع عليه فعل الفاعل » يريد يقع عليه المصدر لان المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضرب زيد عمرا وأكرم محمد خالدا ؛ وقوله « هو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي » يعني ان اعتبار المتعدي انما هو بالمفعول به لان جميع الافعال لازمها ومتعديها يتعدي الى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان وأما المفعول به فلا يصل اليه الا ما كان متعديا ؛ ومعنى المتعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب منهما يلاق شيئا ويؤثر فيه فيسمى متعديا وضرب منهما لا يلاق شيئا فيسمى غير متعدي فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعديا وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أي هي لازمة للفاعل لا تتجاوز نحو قام وقعد وسيوضح ذلك في قسم الافعال « ويكون واحداً فصاعداً الى الثلاثة » يعني ان الفعل قد يتعدي الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمراً وقد يتعدي الى مفعولين

نحو أعطى وظن وقد يتعدى الى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح أمر ذلك في فصل الافعال ، وقد يحذف العامل في المفعول وذلك على ضربين أحدهما ما يجوز اظهاره وحذفه والثاني ما لا يجوز ظهوره ولا يستعمل الا محذوف العامل وسيوضح ذلك في فصل عقيب هذا الفصل فاعرفه \*

### المنصوب بالمستعمل اظهاره

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو قولك لمن أخذ يضرب القوم أو قال أضرب شر الناس زيدا باضمار لضرب ولمن قطع حديثه حديثك ولمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء أكل هذا بخلا باضمار هات وتفعل ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان قرائن الاحوال تدفع عن اللفظ وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتاج الى اللفظ المطابق فان أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وان لم يؤت به فللاستغناء عنه فذلك يجوز حذف العامل ، وهو في ذلك على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز حذف العامل وضرب يجوز حذفه وانباته وضرب يحذف ولا يجوز انباته ، فالاول أن تقول زيدا مثلاً وتريد لضرب زيدا وليس ثم قرينة تدل عليه فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون المراد اضرب زيدا أو أكرم زيدا أو اشم زيدا أو غير ذلك مما لا يحصى فهذا يكون إلباساً فلذلك لا يجوز مثله ، والضرب الثاني وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلاً يضرب أو يشتم فتقول « زيدا تريد اضرب زيدا » ويجوز اظهاره فتقول اضرب زيدا أو قال أضرب شر الناس فقال بعض السامعين زيدا أي اضرب زيدا فانه شر الناس ، وكذلك اذا كان رجل في حديث ثم حضر من قطع الحديث من أجله فتقول « حديثك . مناه هات حديثك » أو أتم حديثك ، وكذلك « اذا صدرت من انسان أفاعيل البخلاء » مثل أن يطلب منه ما جرت العادة أن لا يرد من مثله أو يخبر عنه بمثل ذلك فتقول « أكل هذا بخلا » معناه أنفعل كل هذا بخلا ، وهذه الاشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف الدلالة عليه ولو ظهر لجاز \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه تولك لمن زكمت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولمن سدد سهماً القرطاس والله والمستهلين اذا كبروا الهلال والله تضمر يريد ويصيب وأبصروا ولرائي الرؤيا خيراً وما سر وخيراً لنا وشرراً لعدونا أي رأيت خيراً ولمن يذكرك رجلاً أهل ذاك وأهله أي ذكرت أهله ومنه قوله

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا

أي وترى لها ، ومنه قولهم كالיום رجلاً باضمار لم أر قال أوس \* كالיום مطلوباً ولا طلباً \* قال الشارح : قوله « ومنه » يريد مما حذف منه الفعل ويجوز اظهاره فان حذفته فللاستغناء عنه وان أظهرته فللتأكيد البيان ، فن ذلك اذا رأيت رجلاً متوجهاً وجه الحاج قاصداً في هيئة الحاج قلت « مكة والله » كأنك قلت يريد مكة والله وان شئت أضمرت لفظ الماضي كأنك قلت أراد مكة كأنك أخبرت



بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس ولو أظهرت ما أضمرت لجاز ؛ وكذلك اذا رأيت أن رجلاً قد سدد سهماً  
تبل القرطاس فقلت « أقرطاس والله » أى يصيب القرطاس كأنك لما شاهدت اجادة التسديد فخدمت  
الاصابة وكذلك لو سمعت وتم السهم فى القرطاس قلت القرطاس والله أى أصاب القرطاس ؛ ومن ذلك  
لو رأيت ناساً يرتبون الهلال وأنت متباعد منهم فكبروا اقلت « الهلال والله » أى أبصروا الهلال  
والله ؛ ومن ذلك اذا قص انسان عليك رؤيا رآها فمبهرتها له قلت « خيراً لنا وما سر وخيراً لنا وشرًا  
لعدونا » تقول ذلك على سبيل التفاؤل كأنك قلت رأيت خيراً وأبصرت خيراً ورأيت ماسر أى الذى  
سر ورأيت خيراً لنا وشرًا لعدونا وما أشبه ذلك ؛ ومن ذلك اذا ذكر رجل فأنبى عليه خير أو شر  
فقلت « أهل ذاك أو أهله » معناه ذكرت أهل ذاك أو أهله والماء تعود الى الذكر أو الثناء كأنك قلت  
ذكرت أهلاً لذلك الذكر أو الثناء لانه فى ذكره فحمله على المعنى ؛ وأما « قول الشاعر \* لن تراها الخ \* »  
فقد ذهب سيبويه الى أنه منصوب على المعنى لانه لما قل ان تراها الا ولها فى مفارق الرأس طيباً دل على  
ان الطيب داخل فى الرؤية فنصبه على هذا التأويل ومثله قوله

تَدَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا      أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا

لان الاخوال والاعمام قد دخلوا فى التذكر ؛ وقد رد هذا وأشباهه أبو العباس المبرد وذكر ان مثل  
هذا لا يجوز لانه لا يمل على المنى الا بعد تمام الكلام الاول لانه حمل على التأويل ولا يصح تأويل  
الكلام الا بعد تمامه ؛ وأما التقدير ان تراها وان تأملت الا رأيت لها فى مفارق الرأس طيباً فهو  
منصوب باضمار فعل واليه ذهب صاحب هذا الكتاب \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ قال سيبويه وهذه حجج سمعت من العرب يقولون اللهم ضيماً  
وذنباً واذا سألتهم ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضيماً وذنباً ؛ وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له  
لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبى أى لم الصبيان ؛ وقيل لبعضهم أما بمكان كذا وجذ قتل بلى وجاذاً  
أى أعرف به وجاذاً ﴾

قال الشارح : قوله « وهذه حجج سمعت من العرب » يعنى شواهد من كلام العرب على جواز  
حذف الفعل العامل وذلك تولم فى مثل من أمثلهم « اللهم ضيماً وذنباً » كأن تأمله يدعو على غنم  
غيره فاذا قيل ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضيماً وذنباً فأضر العامل ؛ قال سيبويه كلهم يفسر ما ينوى  
يعنى يقدر المحذوف على هذا الوجه ؛ قال أبو العباس سمعنا ان هذا دعاء لها لا دعاء عليها لان الضمير  
والذنب اذا اجتمعا تقانلا فأفلنت الغنم ؛ قال وأما ما وضعه سيبويه عليه فانه يريد ذنباً من ههنا وضيماً  
من ههنا فلا يصل كل واحد منهما الى الآخر وان اجتمعا فى الغنم ؛ ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبى  
الخطاب الاخفش وكان من مشايخ سيبويه أنه سمع بعض العرب وقد قيل له « لم أفسدتم مكانكم فقال  
الصبيان بأبى » كأنه خاف أن يلام فقال لم الصبيان فأضر ما ينصب ؛ ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال  
وحدثني من يوثق به أنه قيل لبعضهم « أما بمكان كذا وجذ » بالجمع المعجبة والذال المعجبة وهو نقرة  
فى الجبل نمسك الماء فقال « بلى وجاذاً أى أعرف به وجاذاً » فأضر العامل \*

## المنصوب باللائم اضماره

## ✽ المنادى ✽

✽ فصل ✽ قال صاحب الكتاب ✽ منه المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف النكرة لاستعمال وصار يا بدلاً منه ، ولا يخلو من أن ينصب لفظاً أو محلاً فانتدابه لفظاً اذا كان مضافاً كعبد الله أو مضافاً له كقولك يا خيراً من زيد ويا ضارباً زيدا ويا مضروباً غلامه ويا حسناً وجهه الآخر ويا ثلاثة وثلاثين أو نكرة كقوله • فيأراكباً إما عرضت فبافن • ✽

قال الشارح : اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات والاصل في كل منادى أن يكون منصوباً وإنما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعله تذكرها والذي يدل على أن الاصل في كل منادى النصب قول العرب يا ايک لما كان المنادى منصوباً وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلال سيئويه ، وقد قالوا يا أنت أيضاً فكنا عنه بضمير المرفوع نظراً الى اللفظ كما قالوا يا زيد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ قال الشاعر :

يا مرء يا ابن واقع يا أنتأ أنت الذي طلقت عاماً جمناً

فإذا قلت يا إياك كن تقديره يا ايک أعني ، ومن قل ان ايک مضاف على ما سيشرح في موضعه قال لم ينصب أنت لانه مفرد ونصب إياك لانه مضاف ، ومما يدل على أن أصل المنادى النصب نصبهم المضاف في قولهم يا عبد الله والمشا به له من نحو يا خيراً من زيد والمنكور من نحو يا رجلاً وياراً كجاً والنائب له فعل مضمّر تقديره أنادي زيداً أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يانند ثابت عنه ولانك اذا دمرحت بالفعل وقلت أنادي أو أريد كان اخباراً عن نفسك والنداء ليس باخبار وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الاخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيداً ، وكان أبو العباس المبردي يقول الناصب نفساً لثباتها عن الفعل قل ولذلك جازت امالتها ، وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه الى أن يا ليس بحرف وإنما هو اسم من أسماء الفعل والمذهب الاول وهو مذهب سيئويه ، والمنصوب في النداء على ضربين « منصوب في اللفظ ومنصوب في المحل » فالمنصوب في اللفظ على ثلاثة أضرب مضاف ومشا به للمضاف ونكرة فأما « المضاف » فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب كما بينا المعرفة والنكرة في ذلك سواء فتقول في المعرفة يا عبد الله أنبل ويا غلام زيد افعل وتقول في النكرة يا عبد امرأة تعال ويا رجلاً سوء تب ، وأما « المضارع للمضاف » فمكة النصب أيضاً كما كان المضاف كذلك وذلك قولك « يا خيراً من زيد ويا ضارباً زيدا ويا مضروباً غلاماً ويا حسناً وجهه الآخر ويا ثلاثة وثلاثين » كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف وجهه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه أحدها أن الاول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف اليه « فان قيل » لمضاف عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا قيل الشيء اذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى ولولا

تلك المغارة لكان اياه فلم تكن المغارة قاذحة في الشبه ، الوجه الثاني من المشابهة أن الاسم الاول مختص  
 بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف اليه ألا ترى أن قولنا يا ضارباً رجلاً أخص من قولنا يا ضارباً ،  
 الثالث أن الاسم الثاني من تمام الاول كما أن المضاف اليه من تمام المضاف ألا ترى أن الجار والمجرور  
 في قولك يا خيراً من زيد من صلة خير وإذا كان من صلته ومتعلقاً به كان من تمامه وكذلك يا ضارباً  
 زيدا فزيد منصوب بضارب فهو من تمامه وكذلك يا ضروباً غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذي هو  
 مضروب وكذلك يا حسناً وجه الاخ نصبت الوجه على الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لانه يقتدر الى عائد  
 فهذه كلها منصوبة سواء جعلتها أعلاماً أو لم يجعلها فان جعلتها أعلاماً نصبتها اشبهها بالمضاف وان جعلتها  
 معرفة بالقصد فهي منصوبة لذلك وان كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات ، والتنوين في جميع  
 ذلك كحرف من وسط الاسم اذ كان ما بعده من تمامه وصلته فصارت الراء من خير والباء من ضارب  
 بمنزلة الياء من الذي ، وأما قوله « يا ثلاثة وثلاثين » فان سميت بهما وجعلتهما علماً نصبتهم كما لو  
 سميت بزيد وعمر ولائك جعلتهما بأزاء حقيقة واحدة فكان الثاني من تمام الاول وتابعاً له في اعرابه  
 باشتراك الواو فصار كأن الاول عامل في الثاني فانتصب كما ينتصب يا خيراً من زيد فحرف النداء نصب  
 الاسم الاول والثاني يتبعه في الاعراب لزوماً لطريقته التي كان عليها قبل التسمية وهي متابعة المعطوف  
 المعطوف عليه في الاعراب ، فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثة وثلاثون وان شئت نصبت  
 الثاني فقلت يا ثلاثة وثلاثين كما تقول يا زيد والحارث والحارث فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف  
 على المحل لانهما ايمان متغايران كل واحد منهما بأزاء حقيقة غير الاخرى وليس كذلك اذا سميت بهما  
 وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة « الثالث النكرة » وهي منصوبة أيضاً في النداء وذلك قولك يا رجلاً  
 ويا غلاماً فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به الشائم لانه لم يوجه الخطاب نحوهما مختصاً بالنداء ، ومثال  
 ذلك الاعشى يقول يا رجلاً خدي بيدي ويا غلاماً أجزني فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً بعينه فالنصب  
 في هذه الاقسام الثلاثة من جهة واحدة ، وأما قول الشاعر وهو عبد يغوث

فَيَا رَاكِبًا إِنَّمَا عَرَضَتْ قَبْلُفْنِ      نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلْقَا

فالشاهد فيه نصب راكب لانه منادى منكور اذ لم يقصد قصد راكب بعينه انما أراد راكباً من  
 الركبان يبلغ خبره ولو أراد راكباً بعينه لبناء على الضم ، وانما قال هذا لانه كان أسيراً \*  
 قال صاحب الكتاب ﴿ وانتصابه محلاً اذا كان مفرداً معرفة كقولك يا زيد ويا غلام ويا أيها الرجل  
 أو داخلة عليه لام الاستغاثة أو التعجب كقوله \* يا لمطافنا وبالرياح \* وقولهم يا للماء ويا للدواهي أو  
 مندوباً كقولك يا زيدا ﴾

قال الشارح : « وأما انتصابه محلاً » فاذا كان المنادى مفرداً معرفة فانه يبنى على الضم ويكون موضعه  
 نصباً وذلك على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والثاني ما كان متعرفاً في النداء ولم يكن قبل  
 كذلك وذلك نحو يا زيد ويا رجلاً فرجل نكرة في الاصل وانما صار معرفة في النداء وذلك أنك لما  
 قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك اياه بالخطاب دون غيره قال الاعشى

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيَلْبَى عَلَيْكَ وَيَلْبَى مِنْكَ يَا رَجُلُ

لَمَّا أَرَادَتْ رَجُلًا بَعِينَهُ بَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ وَأَمَّا يَزِيدٌ وَبِاحْكَمْ فَبَيْنَ مَعَارِفٍ أَيْضًا «فَانْقِيل» هَلِ التَّعْرِيفُ الَّذِي فِي يَزِيدٍ وَبِاحْكَمْ فِي التَّنْدَاءِ تَعْرِيفٌ الْعِلْمِيَّةُ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ بَعْدَ التَّنْدَاءِ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّنْدَاءِ أَمْ تَعْرِيفٌ حَدَثَ فِيهِ غَيْرُ تَعْرِيفِ الْعِلْمِيَّةِ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَعَارِفَ كُلَّهَا إِذَا نُوْدِيَتْ تَنَسَّكَتْ ثُمَّ تَكُونُ مَعَارِفَ بِالتَّنْدَاءِ هَذَا تَوَلَّى أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ ، وَقَدْ خَالَفَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَاجِ أَيْ خِلَافَ الصَّوَابِ وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي الْعَبَّاسِ فَاسِدٌ قَالَ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ مَا لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ نَحْوُ فَرَزْدَقٍ وَزَعَمَ أَنَّ مَعْنَى تَنْكِيسِ اللَّفْظِ أَنَّ تَجْعَلُهُ مِنْ أُمَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ وَمَا أُوْرَدَهُ أَبُو بَكْرٍ فَغَيْرُ لَازِمٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَمَتِّعًا أَنَّ يُسَمَّى الرَّجُلُ ابْنَهُ أَوْ عَبْدَهُ السَّاعَةَ فَرَزْدَقًا فَتَحْصُلُ الشَّرَكَةُ بِالنُّقُوتِ وَالِاسْتِعْدَادِ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ فَتَعْرِفُهُمَا بِالْأَلْفِ وَالْإِلَامِ وَإِذَا نَزَعْنَاهُمَا مِنْهُمَا صَارَا نَكْرَتَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا شَرِيكَ فِي الوجود فَمَا ذَلِكَ بِالِاسْتِعْدَادِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُسْتَحِيلًا أَنَّ يَخْلُقَ اللَّهُ مِثْلَهُمَا وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ كَانَ فِي الْأَعْلَامِ أَسْوَغُ فَصَحَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّكَ إِذَا نَادَيْتَ الْعِلْمَ تَنَسَّكَرَ ثُمَّ جُمِلَ فِيهِ تَعْرِيفٌ آخَرُ قَصْدِي غَيْرُ التَّعْرِيفِ الَّذِي كَانَ فِيهِ وَصَارَ ذَلِكَ كَإِضَافَةِ الْأَعْلَامِ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّكَ لَمَّا أَضْفَعْتَهَا فَقَدْ ابْتَزَزْتَهَا تَعْرِيفُهَا وَحَصَلَ فِيهَا تَعْرِيفٌ الْإِضَافَةُ وَذَلِكَ لِمَا زِيدَ وَمَعْرَكَمُ فَكَذَلِكَ هُنَا فِي التَّنْدَاءِ «وَانْقِيل» إِذَا قُلْتَ يَزِيدٌ وَيَا خَالِدُ أُمِّبْنِي هُوَ أَمَّ مَعْرَبٍ وَهَلِ الضَّمَّةُ فِيهِ حَرَكَةٌ بِنَاءٍ أَوْ حَرَكَةٌ لِأَعْرَابٍ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَذْفُهُمُ التَّنْوِينَ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ مَعْرَبًا لَمَّا حَذَفَ التَّنْوِينَ مِنْهُ كَمَا لَمْ يَحْذَفْ مِنَ النُّكْرَةِ نَحْوُ • فَيَارَا كِبَا إِمَّا عَرَضَتْ • وَمِمَّا يَدُلُّ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرَبٍ أَنَّ مَوْضِعَهُ نَصَبٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُضَافَ إِذَا وَقَعَ مَوْضِعُهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا نَحْوُ يَاعْبُدُ اللَّهُ وَأَنْ نَعْتَ الْمَفْرُودَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ وَالنَّصَبُ نَحْوُ يَزِيدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفُ وَيَزِيدُ وَالْحَرْثُ وَالْحَرْثُ قُلُ الشَّاعِرِ

أَلَا يَا قَيْسُ وَالضَّحَّاكُ سِيرًا وَقَدْ جَاوَزْنَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

يُرْوَى بَرَفِ الضَّحَّاكِ وَنَصْبِهِ وَلَوْلَا أَنَّ مَوْضِعَهُ نَصَبٌ لَمَّا جَازَ النَّصَبُ فِي نَعْتِهِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا عَمِلَ عَمَلَهُ مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصَبٍ أَوْ جَرٍّ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الْأَسْمِ مَوْضِعٌ سِوَى مَا ظَهَرَ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُضَافَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْضِعٌ سِوَى مَا هُوَ عَلَيْهِ لَمْ يَجْزِ فِي نَعْتِهِ غَيْرُ النَّصَبِ فَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَضْعُومٌ ، وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ بَيْنَ الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ أَنَّ حَرَكَتَهُ وَأَنَّ كَانَتْ حَرَكَةُ بِنَاءٍ أَلَا أَنَّهُمْ شَبَّهُوا بِحَرَكَةِ الْأَعْرَابِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ يَقَعُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَضْمٌ فَاشْبَهَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْمَرْفُوعُ بِقَامٍ وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ لِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ بِسِنْدَالِيهِ الْفَعْلُ فَهُوَ مَرْفُوعٌ وَلِذَلِكَ حَسَنُ أَنَّ يَتَّبِعُهُ النَّمْتُ عَلَى اللَّفْظِ فَتَقُولُ يَزِيدُ الطَّوِيلُ كَمَا تَقُولُ قَامَ زَيْدُ الطَّوِيلُ «فَانْقِيل» فَلَمْ يَبْنِ وَحَقُّ الْأَسْمَاءِ أَنَّ تَكُونُ مَعْرَبَةً فَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنَّمَا بَنِيَ لَوْ قَوَّعَهُ مَوْضِعٌ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعُ الْمَضْمَرِ وَالْمُتَمَكِّنُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا جُعِلَتْ لِلغَيْبَةِ فَلَا تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ وَأَنْتَ تَحْدِثُهُ عَنْ نَفْسِهِ إِنَّمَا إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْدِثَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَتَأْتِي بِضَمِيرِهِ فَتَقُولُ قَمْتُ وَالتَّنْدَاءُ حَالُ خُطَابٍ وَالْمَنَادَى مُخَاطَبٌ فَالْقِيَّاسُ فِي قَوْلِكَ يَزِيدُ أَنَّ تَقُولُ يَا أَنْتَ وَالِدِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنَادِي صَاحِبَهُ إِذَا كَانَ مَقْبَلًا عَلَيْهِ وَمِمَّا لَا يَلْتَبِسُ نَدَاؤُهُ بِالْمَكْنِيِّ فَيَنَادِيهِ بِالْمَكْنِيِّ عَلَى الْأَصْلِ فَيَقُولُ يَا أَنْتَ قُلُ الشَّاعِرِ

يَا مُرُّ يَا ابْنَ وَايَعٍ يَا أَتْنَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامًّا جُمُعَتَا

غير أن المنادي قد يكون بعيداً منك أو غافلاً فإذا ناديته بأنت أو اياك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره فثبت بالاسم الذي يخصه دون غيره وهو زيد فوق ذلك الاسم موقع المكنى فتبينه لما صار اليه من مشاركة المكنى الذي يجب بناؤه « فان قيل » فللمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذي ذكرته من حيث انهما مخاطبان فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن المنادى المفرد المعرفة انما بني مع وقوعه الموقع الذي وصفناه لانه في التقدير بمنزلة أنت وأنت لا يكون الا معرفة غير مضاف فخرج المنكور اذا كان مخالفاً لأنت من جهة التنكير والمضاف لان أنت غير مضاف فلم يبين لذلك مع تمكنه بالاضافة ، والوجه الثاني ان المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر في المضاف والنكرة فالمضاف معرفة بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالاشارة والاتبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بناءه ، « فان قيل » فلم يبن على حركة ولم كانت حركته ضمة فالجواب أما تحريكه فلأن له أصلاً في التمكن فوجب أن يبرز عن ما بني ولا أصل له في التمكن فبني على حركة تمييزاً له عن مثل من ومم وغيرهما مما لم يكن له سابقة لعرب ، وخص بضم لوجهين أحدهما شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المنادى اذا أضيف أو نكر أعرب واذا أفرد بني كما ان قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيان في غير ذلك فكما بني قبل وبعد على الضم كذلك المنادى المفرد يبني على الضم ، والثاني أن المنادى اذا كان مضافاً الى مناديه كان الاختيار حذف ياء الاضافة والا كتماء بالكسر منها واذا كان مضافاً الى غائب كان منصوباً وكذلك اذا كان منكوراً فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبني جمل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بناءه وهو الضم فذلك علة بناءه على الضم ، وانتصابه محلاً قولهم « يا أيها الرجل » فأي منادى مبهم مبني على الضم لكونه مقصوداً مباشراً اليه بمنزلة يارجل وها تنبيه الرجل نعت والذرض نداء الرجل واتما كرهوا ايلاء أداة النداء ما فيه الالف واللام فأنوا بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فصار أى وها وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة ، وكان الاخفش يذهب الى أن أيأ من قولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بمصدا صلتها قال لان أيأ لا تكون اما في غير الاستفهام والجزاء الا بصلة وهو قول فاسد لانه لو كان الامر على ما ذكر لما جاز ضمه لانه لا يبنى في النداء ما كان موصولاً ألا تزي انه لا يقال ياخير من زيد بالضم انما تقول ياخييراً من زيد بالنصب لان من زيد من تمام خير فكذلك الرجل من تمام أي ، واعلم ان حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو هذا الرجل انما هو عطف بيان وقول النحويين أنه نعت تقريب وذلك لان النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه وهذه أجناس فهي ثمرح وبيان للاول كالبدل والتأكيذ فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعناً ، ومما هو منصوب في التقدير والموضع وان لم يكن لفظه منصوباً ما دخل عليه « لام الاستغاثة » نحو يا زيد اذا استغثت به لغيره ودعوته لغيرته وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لانها لام الاضافة ولا م الاضافة تكون مكسورة مع الظاهر نحو تولك المال لزيد غير انه وقعت هذه اللام لمعينين

أحدهما المستغاث به والآخر المستغاث من أجله فلم يكن بد من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به  
ونزكت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق فإذا قلت يا زيد بالفتح علم أنه مستغاث به وإذا قلت  
يا زيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله قال الشاعر

تَكْنَفَنِي الْوُشَاةُ فَارْجِعُونِي      فَيَا لِلنَّاسِ لَوَاشِي الْمَطَاعِ

فتح اللام الأولى من الناس لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية لانه مستغاث من أجله ، ومنه ما يروى  
أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما حضر به العليج قال يا لله للمسلمين ، ووضع هذه اللام المفتوحة نصب  
والعامل فيها العامل في المنادى المضاف للنصب وهو ما ينوب عنه حرف النداء من الفعل فإذا قال يا زيد  
فكانه قال أدعوكم لزيد . وكان اللام المكسورة مفعولا ثانياً ، وأما قوله • يا لمطأفنا ويا لرياح • فهو  
إشارة الى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب

يَا لِقَوْمِي مَنِ الْعَلِيِّ وَالْمَسَاعِي      يَا لِقَوْمِي مَنِ اللَّيْلِ وَالسَّاحِ  
يَا لِمَطْأَفِنَا وَيَا لَرِيَّاحٍ      وَأَيُّ الْحَشْرِ جِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

يرني رجلاً من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يبق للعلی والمساعي من يقوم بهما بعدهم ، والنفاح الكثير  
العطاء و يروى الواح من الوضع وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه ، وأما « دخول اللام بالتعجب »  
فمنحو قولهم « يا الماء » كأنهم رأوا عجباً وماء كثيراً فقالوا تعال يا عجب ويا ماء فانه من إيانك ووقتك ،  
وقالوا « يا بالدواهي » أى تمالين فانه لا يستنكر لكن لانه من أحيانك وكل قولهم هذا فى معنى التعجب  
والاستغانة ومثله قول الشاعر

خُطَّابُ لَيْلَى يَا بَرْنُ مِنْكُمْ      أَدُلُّ وَأَمْضِي مِنْ سُلَيْكِ الْمَنَانِبِ

كأنه رأى عجباً من كثرة خطاب ليلى وإفسادها عليه فقال بالبرن على سبيل التعجب أى منكم من  
يدعى للعظيم ، وقال الخليل هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة فى الندبة آخر الاسم من نحو يا زيدا  
ولذلك تعميان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراها واحد لانك لا تدعو أحداً منهما ليستجيب فى  
الحال كما فى النداء ، وقال الفراء أصل يا فلان يا آل فلان وإنما خفف بالحذف وهو ضعيف لان الأسفل  
والأهل واحد فلو كان الأصل ما ذكره لماز أن يقع وقته الأهل فى بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرله ،  
ومن ذلك « قولهم فى الندبة وا زيدا » ووا عمراه موضعه نصب وهو فى تقدير مضموم حيث كان معرفة  
مفردا وإنما فتح آخره لمجاورة ألف الندبة كما يكسر لمجاورة ياء الإضافة فى قولك يا زيدا وسيوضّح ذلك  
فى موضعه ،

— تم الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعبش —

و يليه ان شاء الله تعالى الجزء الثانى وأوله توابع المنادى

## فهرست الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش

صفحة	صفحة
وأمثلة ذلك بما يسر الناظر	٢ خطبة صاحب الشرح
٧١ القول في وجوه اعراب الاسم من رفع .	٣ الكلام على لفظ الجلالة من الاشتقاق والمعنى
ونصب وجر . وتعريفها	٤ تفسير الحمد وبيان الفرق بينه وبين المدح
٧٤ بيان المرفوعات وتعريفها وقد بسط المؤلف	٤ تفسير الغضب . والمصيبة . والصميم . والانصار
الكلام فيها بما يعجب الناظر	وامتاز
٨٣ الكلام على المبتدأ والخبر وتعريفهما	٥ تفسير المذهب . والرشق . والالسة . والمشق
٨٥ تقسيم المبتدأ الى نوعين معرفة ونكرة	والأسنة ٧ تفسير الآكل
٨٧ تقسيم الخبر الى نوعين مفرد وجمله	١٤ كلام الامام محمد بن الحسن الشيباني في ما
٨٨ تقسيم الجملة الواقعة خبرا الى اربعة أضرب	أودع كتابه من القواعد النحوية
٩٢ بيان جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرطه	١٧ بيان الباعث على تأليف هذا الكتاب
وما جاء مخالفا للشرط	١٨ الكلام على معنى الكلمة والكلام والفرق بينهما
٩٤ بيان جواز حذف المبتدأ أو الخبر اذا دلت	١٩ تقسيم الكلمة الى ثلاثة أنواع
قرينة على ذلك	٢٠ بيان التركيب الذي يتقده به الكلام
٩٨ جواز وقوع المبتدأ والخبر معرفتين	٢٢ تعريف الاسم وبيان محرزاته
٩٩ بيان أنه قد يجيء المبتدأ خبر ان فصاعدا	٢٥ تعريف اسم الجنس وتقسيمه الى نوعين
١٠١ خبر ان وأخواتها	٢٧ تعريف الاسم العلى وتقسيمه
١٠٥ خبر لا التي لنفي الجنس	٢٩ تقسيم العلم المقول الى ستة أنواع . وضرب
١٠٨ اسم لا وما المشبهتين بليس	الأمثلة لها بما لا يوجد في كتاب
١٠٩ ذكر المنصوبات منها المفعول المطلق	٣٢ تقسيم المرتجل الى ضربين وبيان أمثلتهما
١١٣ تنقسم المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة الى	٤١ تقسيم ما يدخله لام التعريف من الاعلام
ثلاثة أنواع	الى نوعين وأمثلتهما
١١٨ بيان ما جاء من المصادر مثنى وما لا يتصرف	٤٥ كل مثنى أو مجموع من الاعلام يعرف باللام
١٢٢ بيان ان بعض أسماء غير مصادر تجري مجرى	وأمثلة ذلك
المصادر وهي على ضربين	٤٩ الكلام على الاسم المرب
١٢٤ تعريف المفعول المطلق	٥١ الكلام على الاسماء الستة التي تعرب بالحروف
١٢٥ بيان المنصوب بالمستعمل اظهاره	٥٦ تقسيم الاسم المرب الى نوعين من حيث
١٢٧ المنصوب باللازم اضماره ومنه المنادى وبه	الصرف وعدمه
يتم الجزء الاول	بيان العمل التي تمنع الاسم من الصرف